بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

1. يَقُــوْلُ رَاجِــي رَبِّــهِ المُقْتَــدِرِ عَبْدُ الرَّحيمِ بنُ الحُسَــيْنِ الأَثَــرِيْ

2. مِــنْ بَعْــدِ حَمْــدِ اللهِ ذي الآلاءِ على امْتِنَــانٍ جَــلَّ عَــنْ إحْصَــاءِ

3. ثُــمَّ صَــلاَةٍ وسَــلامٍ دَائِــمِ علــى نَبِــيِّ الخَيْــرِ ذِي المَـرَاحِمِ

4. فَهَــذِهِ المَقَاصِــدُ المُهِمَّــهْ تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحَـدِيْثِ رَسْـمَهْ

5. نَظَمْتُهَــا تَبْصِــرَةً لِلمُبتَــدِيْ تَــذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِــي والْمُسْــنِدِ

6. لَخَّصْتُ فيهَا ابْنَ الصَّــلاحِ أَجْمَعَــهْ وَزِدْتُهَــا عِلْمَــاً تَــرَاهُ مَوْضِــعَهْ

7. فَحَيْــثُ جَــاءَ الفِعْــلُ والضَّــمِيْرُ لِواحِــدٍ وَمَــنْ لَــهُ مَسْــتُوْرُ [1]

8. كَــ(قَالَ)أوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَــا أُرِيْــدُ إلاَّ ابْــنَ الصَّــلاحِ مُبْهَمَــا

9. وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَــيْنِ نَحْــوُ (الْتَزَمَــا) فَمُسْــلِمٌ مَــعَ البُخَــارِيِّ هُمَــا

---

(1) معنى البيت لا يكتمل إلاّ بالبيت الذي بعدهُ ، وهو عَيْبٌ عنـــد العروضـــيين ويُسَـــمَّى بـــ (التضمين) .

10. وَاللهَ أرجُــــوْ في أُمُــــوْرِي كُلِّهَــــا   مُعْتَصَــــمَاً في صَــــعْبِهَا وَسَــــهْلِهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيْثِ

11. وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ إلى صَحِيْحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنْ

12. فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

13. عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوْذِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوْذِي

14. وَبالصَّحِيْحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا في ظَاهِرٍ لاَ الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ

15. إمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلى سَنَدْ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقاً ، وَقَدْ

16. خَاضَ [1] بِهِ قَوْمٌ فَقِيْلَ مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ

17. مَوْلاَهُ وَاخْتَرْ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنِدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ : وعَنْهُ [2] أَحْمَدُ

18. وَجَزَمَ ابْنُ حنبلٍ بالزُّهْرِي عَنْ سَالِمٍ أَيْ : عَنْ أبيهِ البَرِّ

19. وَقِيْلَ : زَيْنُ العَابِدِيْنَ عَنْ أَبِهْ عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْهُ بِهْ

---

(1) في النفائس : « خُصَّ » والوزن بها مستقيم .

(2) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية والنفائس ، والوزن غير مستقيم فالأولى حذف الواو ، وكذا صنع السيوطي في شرحه ص 101 .

20. أَوْ فَــابْنُ سِــيْرِيْنَ عَــنِ السَّــلْمَانِي   عَنْهُ أَوِ الأَعْمَشُ عَــنْ ذِي الشَّــانِ

21. النَّخَعِيْ عَــنِ ابْــنِ قَــيْسٍ عَلْقَمَــهْ   عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ وَلُــمْ مَــنْ عَمَّمَــهْ

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيْثِ

22. أَوَّلُ مَنْ صَــنَّفَ   فِي الصَّــحِيْحِ   مُحَمَّــــدٌ وَخُـــــصَّ بِـــالتَّرْجِيْحِ

23. وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، وَبَعْضُ الغَرْبِ مَــعْ   أَبِــي عَلِــيٍّ فَضَّــلُوا ذَا لَــوْ نَفَــعْ

24. وَلَـــمْ يَعُمَّـــاهُ ولكـــن قَلَّمَـــا   عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمِ مِنْــهُ قَــدْ فَاتَهُمَــا

25. وَرُدَّ لكـــن قَـــالَ يَحيَـــى البَـــرُّ   لَـــمْ يَفُـــتِ الخَمسَـــةَ إلاَّ النَّـــزْرُ

26. وَفيهِ مَــا فِيْــهِ لِقَــوْلِ الجُعْفِــي   أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْــرَ [3] أَلْــفِ أَلْــفِ

27. وَعَلَّـــــهُ أَرَادَ بِـــــالتَّكرَارِ   لَهَـــا وَمَوْقُـــوْفٍ وفي البُخَـــارِي

28. أَرْبَعَــــةٌ آلافِ والمُكَـــــرَّرُ   فَـــوْقَ ثَلاثَـــةٍ أُلُوْفـــاً ذَكَـــرُوا

---

(3) في (جــ) والنفائس – بفتح العين - ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

29. وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّــحِيْحِ إذْ تُــنَصُّ صِحَّتُهُ أوْ مِــنْ مُصَــنِّفٍ يُخَــصُّ

30. بِجَمْعِهِ نَحوَ (ابْنِ حِبَّــانَ) الزَّكِــيْ (وَابــنِ خُزَيْمَــةَ) وَكَالْمُسْــتَدْرَكِ

31. عَلى تَسَاهُلٍ – وَقَالَ : مَــا انْفَــرَدْ بِهِ فَــذَاكَ حَسَــنٌ مَــا لَــمْ يُــرَدّْ

32. بِعِلَّــةٍ ، وَالحــقُّ أنْ يُحْكَــمْ بِمَــا يَلِيْقُ ، والبُسْــتِيْ يُــدَانِي الحَاكِمــا

الْمُسْتَخْرَجَاتُ

33. وَاسْتَخْرَجُوا عَلى الصَّحِيْحِ (كَـأَبي عَوَانَــةٍ)[1] وَنَحْــوِهِ ، وَاجْتَنِـــبِ

34. عَــزْوَكَ ألفَــاظَ المُتُــونِ لَهُمَــا إذْ خَالَفــتْ لَفْظــاً وَمَعْــنىً رُبَّمَــا

35. وَمَا تَزِيْدُ[2] فــاحْكُمَنْ بِصِــحَّتِه فَهْــوَ مَــعَ العُلُــوِّ مِــنْ فَائِدَتِــهْ

36. وَالأَصْلَ يَعْنِي البَيْهَقِي وَمَــنْ عَــزَا وَلَيْـــتَ إذْ زَادَ الحُمَيــدِي مَيَّـــزَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيْحِ

37. وَأَرْفَــعُ الصَّـــحِيْحِ مَرْوِيُّهُمَـــا ثُــمَّ البُخَــارِيُّ ، فَمُسْــلِمٌ ، فَمَــا

38. شَرْطَهُمَا حَوَى ، فَشَرْطُ الجُعْفِــي فَمُسْــلِمٌ ، فَشَــرْطُ غَيْــرٍ يَكْفــي

39. وَعِنْدَهُ التَّصْحِيْحُ لَيْسَ يُمْكِــنُ[3] فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمْكِنُ[4]

---

(1) صُرِف لضرورة الوزن .

(2) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .

(3) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .

حُكْمُ الصَّحِيْحَيْنِ والتَّعْلِيْق

40. وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا   كَذَا لَهُ ، وَقِيْلَ ظَنّاً وَلَدَى

41. مُحَقِّقِيْهِمْ قَدْ عَزَاهُ (النَّوَوِيْ)   وَفِي الصَّحِيْحِ بَعْضُ شَيءٍ قَدْ رُوِيْ

42. مُضَعَّفاً [1] وَلَهُمَا بِلا سَنَدْ   أَشْيَا فَإنْ يَجْزِمْ فَصَحِّحْ ، أو وَرَدْ

43. مُمَرَّضاً فَلا ، وَلكِنْ يُشْعِرُ   بِصِحَّةِ الأَصْلِ لَهُ كَـ (يُذْكَرُ)

44. وَإنْ يَكُنْ أوَّلُ الاسْنَادِ حُذِفْ   مَعْ صِيغَةِ الجَزْمِ فَتَعلِيْقاً عُرِفْ

45. وَلَوْ إلى آخِرِهِ ، أمَّا الَّذِي   لِشَيْخِهِ عَزَا بِـ (قَالَ) فَكَذِي

---

(4) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفائس ، وهو الصواب .

(1) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضعفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصحّ ؛ لأنّ الضمير : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((مضعفاً)) . ورجَّح البقاعي في النكت ((مضعفٌ)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منبهاً على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .

46 عَنْعَنَـــةٍ كخَبَـــرِ الْمَعَـــازِفِ   لا تُصْغِ (لابْنِ حَـــزْمٍ) الْمُخَـــالِفِ

.

نَقْلُ الْحَدِيْثِ مِنَ الكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

47. وَأخْذُ مَتْنٍ مِـــنْ كِتَـــابٍ لِعَمَـــلْ   أوِ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَـــلْ

48. عَرْضَاً لَهُ عَلى أُصُـــوْلٍ يُشْـــتَرَطْ   وَقَالَ (يَحْيَى النَّوَوِي):أصْلٌ فَقَـــطْ

49. قُلْتُ : (وَلابْنِ خَيْـــرٍ) امْتِنَـــاعُ   جَزْمٍ [2] سِـــوَى مَرْوِيِّـــهِ إجْمَـــاعُ

(2) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفيـــة ، وفي نســـخة أ والنفائس وشرح السيوطي : ((نَقْلٍ)) .

القِسْمُ الثَّانِي : الْحَسَنُ

50. وَالحَسَنُ المَعْرُوْفُ مَخْرَجاً وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَاكَ حَدْ

51. (حَمْدٌ) وَقَالَ (التّرمِذِيُّ): مَا سَلِمْ مِنَ الشُّذُوْذِ مَعَ رَاوٍ مَا اتُّهِمْ

52. بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فَرْداً وَرَدْ قُلْتُ : وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَا انفَرَدْ

53. وَقِيْلَ : مَا ضَعْفٌ قَرِيْبٌ مُحْتَمَلْ فِيْهِ ، وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٌّ حَصَلْ

54. وَقَالَ(1): بَانَ لي بِإمْعَانِ (2) النَّظَرْ أنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلٌّ قَدْ ذَكَرْ

55. قِسْماً ، وَزَادَ كَونَهُ مَا عُلِّلا (3) وَلاَ بِنُكْرٍ أوْ شُذُوْذٍ شُمِلاَ

56. وَالفُقَهَاءُ (4) كلُّهُمْ يَستَعمِلُهْ (5) وَالعُلَمَاءُ الْجُلُّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهْ

---

(1) في النفائس: ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ: ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت بصيغة الغياب، وقال مشعرة به ، على العكس من: ((قد)) .

(2) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بإمعاني)) .

(3) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

57. وَهْوَ بأقْسَــامِ الصَّــحِيْحِ مُلْحَــقُ حُجِّيَّـــةً وإنْ يَكُـــنْ لا يُلْحَـــقُ

58. فَإنْ يُقَــلْ : يُحْـتَجُّ بِالضَّــعِيْفِ فَقُلْ : إذا كَــانَ مِــنَ المَوْصُــوْفِ

59. رُوَاتُـــهُ بِسُـــوْءِ حِفْـــظٍ يُجْبَـــرُ بِكَوْنِـهِ مِـــنْ غَيْـرِ وَجْـهٍ يُـذْكَرُ

60. وَإنْ يَكُـــنْ لِكَـــذِبٍ أوْ شَـــذَّا أوْ قَوِيَ الضُّــعْفُ فَلَــمْ يُجْبَــر ذَا

61. أَلاَ تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْــثُ أُسْـنِدَا أوْ أرْسَلُوا كَمَــا يَجِــيءُ اعْتُضِــدَا

62. وَالحَسَــنُ : الْمشْــهُوْرُ بِالعَدَالَــهْ وَالصِّـــدْقِ رَاوِيــهُ ، إذَا أَتَــى لَــهْ

63. طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوُهَا مِــن الطُّــرُقْ صَحَّحْتُهُ كَمَتْنِ (لَــوْلاَ أنْ أَشُــقْ)

64. إذْ تَابَعُوْا (مُحَمَّــدَ بْــنَ عَمْــرِو) عَلَيْــهِ فَــارْتَقَى الصَّــحِيْحَ يَجْــرِي

65. قَــالَ : وَمِـــنْ مَظِنَّـــةٍ لِلحَسَـــنِ جَمْـــعُ (أبي دَاوُدَ) أيْ في السُّـــنَنِ

66. فإنَّـــهُ قَـــالَ : ذَكَـــرْتُ فِيْـــهِ مَـــا صَـــحَّ أوْ قَـــارَبَ أوْ يَحْكِيْـــهِ

---

(4) انظر : النكت الوفية (65 / ب) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

67. وَمَــا بــهِ وَهَــنٌ شَــدِيْدٌ قُلْتُــهُ وَحَيْــثُ لاَ فَصَــالِحٌ خَرَّجْتُــهُ

68. فَمَا بِهِ وَلَــمْ يُصَــحِّحْ وَسَــكَتْ عَلَيْــهِ عِنْــدَهُ لَــهُ الحُسْــنُ ثَبَــتْ

69. و(ابْنُ رُشَيْدٍ) قَالَ –وَهْوَ مُتَّجِــهْ- : قَدْ يَبْلُغُ الصِّــحَّةَ عِنْــدَ مُخْرِجِــهْ

70. وَللإِمَــامِ (اليَعْمُــرِيِّ) إِنَّمَــا قَوْلُ [1](أبي دَاوُدَ) يَحْكي (مُسْــلِما)

71. حَيثُ يَقُوْلُ : جُمْلَةُ الصَّــحِيْحِ لا تُوجَــدُ عِنْــدَ (مَالِــكٍ) وَالنُّــبَلا

72. فَاحْتَــاجَ أنْ يُنْــزَلَ فِي الإِسْــنَادِ إلى (يَزِيْــدَ بْــنِ أبي زِيَــادِ)

73. وَنَحْــوِهِ ، وإنْ يَكُــنْ ذُو السَّــبْقِ قَدْ فَاتَــهُ ، أدْرَكَ بِاسْــمِ الصِّــدْقِ

74. هَلاَّ قَضى عَلى كِتَابِ (مُسْــلِمِ) بِمَــا قَضَــى عَلَيْــهِ بِــالتَّحَكُّمِ

75. وَ (البَغَوِيْ) إذْ قَسَّــمَ المَصْــابِحَا إلى الصِّــحَاحِ والحِسَــانِ جَانِحــا

76. أنَّ الحِسَــانَ مَــا رَوَوْهُ فِي السُّــنَنْ رَدَّ عَلَيــهِ إذْ بِهَــا غَيْــرُ الحَسَــنْ

(1) في نسخة ب من متن الألفية:((جَمْعُ)) وما أثبتناه من شروح الألفية وبقية نسخ المتن

77. كَانَ (أبُوْ دَاوُدَ) أقْوَى مَا وَجَــدْ   يَرْوِيهِ ، والضَّعِيْفَ حَيْــثُ لاَ يَجِــدْ

78. في البَــابِ غَيْــرَهُ فَــذَاكَ عِنْــدَهْ   مِنْ رَأيٍ اقوَى قَالهُ (ابْــنُ مَنْــدَهْ)

79. وَالنَّسَئِي[2] يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُــوا   عَليْــهِ تَرْكَــاً ،مَــذْهَبٌ مُتَّسِــعُ

80. وَمَــنْ عَليهــا أطْلَــقَ الصَّــحِيْحَا   فَقَــدْ أَتَــى تَسَــاهُلاً صَــرِيْحَا

81. وَدُوْنَهَــا في رُتْبَــةٍ مَــا جُعِــلاَ   عَلى المَسَانِيْدِ ، فَيُــدْعَى الجَفَلَــى[1]

82. كَمُسْنَدِ (الطَّيَالَسِــيْ) و (أحْمَــدَا)   وَعَــدُّهُ (لِلــدَّارِميِّ) انْتُقِــدَا [2]

83. والحُكْمُ[3] لِلإسْــنَادِ بِالصِّــحَّةِ أوْ   بِالْحُسْنِ دُوْنَ الحُكْــمِ لِلمَــتْنِ رَأَوْا

84. وَاقْبَلْهُ إنْ أَطْلَقَهُ [4] مَــنْ يُعْتَمَــدْ   وَلَــمْ يُعَقِّبْــهُ بضَــعْفٍ يُنْتَقَــدْ

---

(2) قَصَدَ النَّسائي وإنما قال : « النسئي » ؛ لضرورة الوزن .

(1) في نسخة أ و ب و ج من متن الألفية : « الجفلا » ، والصواب ما أثبتنــاه ، ينظــر : اللسان (11 / 114) (جفل) .

(2) هذا البيت ساقط من نسخة ج من متن الألفية .

(3) في ع و ف : « الحكم » ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية .

85. وَاسْتُشْكِلَ الحسْنُ مَعَ الصِّـحَّةِ في مَتْنٍ ، فَإِنْ لَفْظًا يَرِدْ فَقُـلْ : صِـفِ

86. بِهِ الضَّعِيْفَ ، أَوْ يَرِدْ مَـا يَخْتَلِـفْ سَنَدُهُ ، فَكَيْفَ إِنْ فَـرْدٌ وصِـفْ ؟

87. وَ (لأبي الفَـتْحِ) في الاقْتِـرَاحِ أنَّ انفِـرَادَ الحُسْـنِ ذُوْ اصْـطِلاَحِ

88. وَإِنْ يَكُنْ صَـحَّ فَلَـيْسَ يَلْتَـبِسْ كُلُّ صَـحِيْحٍ حَسَـنٌ لاَ يَـنْعَكِسْ

89. وَأَوْرَدوا مَـا صَـحَّ مِـنْ أفْـرَادِ حَيْثُ اشْـتَرَطْنَا غَيْـرَ مَـا إِسْـنَادِ

القِسْمُ الثَّالثُ : الضَّعِيْفُ

90. أَمَّا الضَّعِيْفُ فَهْوَ مَـا لَـمْ يَبْلُـغِ مَرْتَبَةَ الحُسْنِ ، وإِنْ بَسْـطٌ بُغِـي :

91. فَفَاقِـدٌ شَـرْطَ قَبُـوْلٍ قِسْـمُ وَاثْنَـيْنِ قِسْـمٌ غَيْـرُهُ ، وَضَـمُّوْا

92. سِـوَاهُما فَثَالِـثٌ ، وَهَكَـذَا وَعُدْ لِشَـرْطٍ غَيْـرَ مَبْـدُوٍّ فَـذَا

93. قِسْمٌ سِوَاهَا ثُـمَّ زِدْ غَيْـرَ الَّـذِي قَدَّمْتُـهُ ثُـمَّ عَلَـى ذَا فَاحْتَـذِي

---

(4) في ع و ف: ((إن يطلقه))، وما أثبتناه من النسخ الخطية ونسخ متن الألفية جميعها .

94. وَعَــدَّهُ (البُسْـتِيُّ) فِيمـا أوْعَــى لِتِسْــــعَةٍ وَأرْبَعِـــيْنَ نَوْعَـــا [1]

الْمَرْفُوْعُ

95. وَسَـــمِّ مَرْفُوْعــاً مُضَــافاً لِلـنَّبي وَاشتَرَطَ (الخَطِيْبُ) رَفْعَ الصَّـاحِبِ

96. وَمَـــنْ يُقَابِلُـــهُ بِـــذي الإرْسَـــالِ فَقَـــدْ عَنَـــى بِـــذَاكَ ذَا اتِّصَـــالِ

الْمُسْنَدُ

97. وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوْعُ أوْ مَا قَـدْ وُصِـلْ لَوْ مَعَ وَقفٍ وَهْــوَ في هَــذَا يَقِـلْ

98. وَالثالِثُ الرَّفْعُ مَــعَ الوَصْــلِ مَعَــا شَرْطٌ بِهِ (الحَــاكِمُ) فِيــهِ قَطَعَــا

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُوْلُ

99. وَإنْ تَصِــلْ بِسَـــنَدٍ مَنْقُـــوْلاَ فَسَـــمِّهِ مُتَّصِـــلاً مَوْصُـــوْلا [2]

100. سَــــوَاءٌ المَوْقُـــوْفُ وَالمَرْفُـــوْعُ وَلَـــمْ يَـــرَوْا أنْ يَـــدْخُلَ المَقْطُـــوْعُ

الْمَوْقُوْفُ

---

(1) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (94 / ب) .

(2) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيءٍ واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (97 / أ) .

101 وَسَــمِّ بــالمَوْقُوْفِ مَــا قَصَــرْتَهُ بِصَـــاحِبٍ وَصَـــلْتَ أوْ قَطَعْتَـــهُ .

102 وَبَعضُ أهْلِ الفِقْهِ سَــمَّاهُ الأثَــر وَإنْ تَقِــفْ بِغَــيرِهِ (3) قَيِّــدْ تَــبرْ .

المَقْطُوْعُ

103 وَسَمِّ بِــالمَقْطُوْعِ قَــوْلَ التَّــابِعي وَفِعْلَـــهُ ، وَقَـــدْ رَأى (للشَّـــافِعِي) .

104 تَعْـــبِيرَهُ بِـــهِ عَـــنِ المُنقطِـــعِ قُلْتُ: وَعَكسُهُ اصطِلاحُ (البَردَعِـــي) .

فُرُوْعٌ

105 قَوْلُ الصَّحَابيِّ (مِــنَ السُّــنَّةِ) أوْ نَحْوَ (أُمِرْنَا) حُكْمُــهُ الرَّفْــعُ ، وَلَــوْ .

106 بَعْـــدَ النَّبِـــيِّ قالَـــهُ بِأَعْصُـــرِ على الصَّحِيْحِ ، وهوَ قَــوْلُ الأكْثَــرِ .

107 وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى) إنْ كـــانَ مَـــعْ عَصْرِ النَّبِـــيِّ مِـــنْ قَبِيْــلِ مَــا رَفَــعْ .

108 وَقِيْلَ:لا،أوْ لا فَلا،كَــذاكَ(1) لَــه و(لِلخَطِيْبِ) قُلْــتُ : لكِــنْ جعَلَــهْ .

---

(3) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية ومتنها ، وفي نســـخة ق : ((بتـــابع)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : ((بغيره)) .

109 مَرفُوعاً (الحَـاكِمُ) و (الـرَّازِيُّ ابـــنُ الخَطِيْـــبِ)،وَهُـــوَ القَـــوِيُّ
.
110 لكنْ حَدِيْثُ (كانَ بَابُ المُصْـطَفَى يُقْـــرَعُ بالأظفَـــارِ) مِمَّـــا وُقِفَـــا
.
111 حُكْماً لَدَى (الحَاكِمِ)و(الخَطِيْـبِ) وَالرَّفْعُ عِنْـدَ الشَّـيخِ ذُوْ تَصْـوِيْبِ
.
112 وَعَـــدُّ مَـــا فَسَّـــرَهُ الصَّـــحَابِي رَفْعَـــاً فَمَحْمُـــوْلٌ عَلَـــى الأَسْـــبَابِ
.
113 وَقَوْلُهُمْ (يَرْفَعُهُ) [2] (يَبْلُـغُ بِـهْ) روَايَـــةً يَنْمِيْـــهِ رَفْـــعٌ فَانْتَبِـــهْ
.
114 وَإنْ يَقُلْ (عَنْ تَـابعٍ) فَمُرْسَـلٌ قُلْـــتُ : مِـــنَ السُّـــنَّةِ عَنْـــهُ نَقَلُـــوْا
.
115 تَصْـحِيْحَ وَقْفِـهِ وَذُو احْتِمَـالِ نَحْـوُ (أُمِرْنَـا) [1] مِنْـهُ (للغَـزَالِي)
.
116 وَمَا أَتَى عَـنْ صَـاحِبٍ بِحَيْـثُ لا يُقَـالُ رَأيـاً حُكْمُـهُ الرَّفْـعُ عَلَـى
.

---

(1) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و جـ من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : ((كذلك)) ، ولا يستقيم الوزن معها .

(2) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .

(1) التقدير : أُمِرْنا بكذا من التابعي .

117 مَا قَالَ فِي المَحْصُوْلِ نَحْوُ مَنْ أَتَـى (فَالحَـاكِمُ) الرَّفْـعَ لِهَـذَا أَثْبَتَـا .

118 وَمَا رَوَاهُ عَـنْ (أَبِـي هُرَيْـرَةِ) (مُحَمَّدٌ) وَعَنْـهُ أَهْـلُ البَصْـرَةِ [2] .

119 كَرَّرَ (قَـالَ) بَعْـدُ ، (فَالخَطِيْـبُ) رَوَى بِـهِ الرَّفْـعَ وَذَا عَجِيْـبُ [3] .

الْمُرْسَلُ

120 مَرْفُـوعُ تَـابعٍ عَلَـى المَشْـهُوْرِ مُرْسَـلٌ أو قَيِّـدْهُ بِـالكَبِيْرِ .

121 أوْ سَـقْطُ رَاوٍ مِنْـهُ ذُوْ أقْـوَالِ وَالأوَّلُ الأكْثَـرُ في اسْـتِعْمَالِ .

122 وَاحتَجَّ (مَالِكٌ) كَـذا (النُّعْمَـانُ) وَتَابِعُوْهُمَـا بِـهِ وَدَانُـوْا .

123 وَرَدَّهُ جَمَـاهِرُ النُّقَّـادِ ؛ لِلجَهْـلِ بِالسَّـاقِطِ فِي الإسْـنَادِ .

124 وَصَاحِبُ التَّمهِيـدِ عَنـهُمْ نَقَلَـهْ وَ(مُسْلِمٌ) صَـدْرَ الكِتَـابِ أصَّـلَهْ .

125 لَكِـنْ إذا صَـحَّ لَنَـا مَخْرَجُـهُ بِمُسْـنَدٍ أو مُرْسَـلٍ يُخْرِجُـهُ .

126 مَنْ لَيسَ يَرْوِي عَنْ رِجَـالِ الأوَّلِ نَقْبَلْهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَـمْ يُفَصِّـلِ

---

(2) في نسخة ب من متن الألفية : « الكوفة » ، وقد صححت على حاشية الصفحة .
(3) انظر : النكت الوفية (112 / أ – ب) .

.

127 و (الشَّــافِعِيُّ) بِالكِبَــارِ قَيَّــدَا وَمَــنْ رَوَى عَــنِ الثِّقــاتِ أَبَــدَا

.

128 وَمَنْ إذا شَــارَكَ أهْــلَ الحِفْــظِ وَافَقَهُــمْ إلاّ بِــنَقْصِ لَفْــظِ [4]

.

129 فَــإنْ يُقَــلْ : فَالمُسْــنَدُ المُعْتَمَــدُ فَقُــلْ : دَلِــيْلانِ بِــهِ يُعْتَضَــدُ

.

130 وَرَسَــمُوا مُنْقَطِعــاً عَــنْ رَجُــلِ وَفي الأصُــوْلِ نَعْتُــهُ : بِالمُرْسَــلِ

.

131 أمَّــا الَّــذِي أرْسَــلَهُ الصَّــحَابِيْ فَحُكْمُهُ الوَصْــلُ عَلــى الصَّــوَابِ

.

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

132. وَسَمِّ بِــالمُنْقَطِعِ : الَّــذِي سَــقَطْ قَبْــلَ الصَّــحَابِيِّ بِــهِ رَاوٍ فَقَــطْ

133. وَقِيْلَ : مَا لَــمْ يَتَّصِــلْ ، وَقَــالا: بِأنَّــهُ الأقْــرَبُ لا اســتِعمَالا

134. وَالمُعْضَلُ : السَّــاقِطُ مِنْــهُ اثْنَــانِ فَصَــاعِداً ، وَمِنْــهُ قِسْــمٌ ثَــانِ

---

(4) قال البقاعي (117 / ب) : ((حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي علــى شيخنا – يعني : العراقي – في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمــل بالمرســل شرطان آخران وقد نظمتها فقلت : =

أو كان قول واحد من صحب خيــر الأنام عجم وعــرب

أو كان فتوى جل أهل العلم وشــيخنا أهمله في النظــم

أي : أهمل المذكور وهو الشرطان المذكوران)) .

135. حَذْفُ النَّبِـيِّ وَالصَّـحَابِيِّ مَعَـا وَوَقْـفُ مَتْنِـهِ عَلَـى مَـنْ تَبِعَـا

الْعَنْعَنَةُ

136 وَصَحَّحُوا وَصْـلَ مُعَـنْعَنٍ سَـلِمْ مِنْ دُلْسَـةٍ رَاوِيْـهِ ، واللِّقَـا عُلِـمْ .

137 وَبَعْضُـهُمْ حَكَـى بِـذَا إجْمَاعَـا و(مُسْـلِمٌ) لَـمْ يَشْـرِطِ اجتِمَاعَـا .

138 لكِنْ تَعَاصُراً ، وَقِيـلَ : يُشْـتَرَطْ طُوْلُ صَـحَابَةٍ ، وَبَعْضُـهُمْ شَـرَطْ .

139 مَعْرِفَةَ الرَّاوِي[1] بِالاخْـذِ عَنْـهُ ، وَقيْـلَ : كُـلُّ مَـا أَتَانَـا مِنْـهُ .

140 مُنْقَطِعٌ ، حَتَّـى يَـبِينَ الوَصْـلُ ، وَحُكْمُ (أَنَّ) حُكمُ (عَـنْ) فَالجُـلُّ .

141 سَوَّوْا، وَللقَطْعِ نَحَـا (البَرْدِيْجِـيْ) حَتَّـى يَـبِينَ الوَصْـلُ فِي التَّخْـرِيجِ .

142 قَالَ : وَمِثْلَـهُ رَأى (ابْـنُ شَـيْبَهْ) كَـذا لَـهُ ، وَلَـمْ يُصَـوِّبْ صَـوْبَهْ .

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (128 / أ – ب) : ((قوله : معرفة الـراوي بالأخـذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أنْ يكون معروفاً بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخـصُّ مـن الرواية، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة،والرواية عنه النقل عنه سواء كـان بواسطة أم لا ؛ فالعبارة المساوية لما في الشرح أنْ يقال : معرفة الراوي بنقل عنه)) .

143 قُلتُ: الصَّوَابُ أنَّ مَــنْ أدْرَكَ مَــا   رَوَاهُ بالشَّــــرْطِ الَّـــذي تَقَـــدَّمَا
.
144 يُحْكَمْ لَهُ بالوَصْـــلِ كيفَمَــا رَوَى   بـــ(قَالَ) أو (عَنْ) أو بـــ(أنَّ) فَسَـــوَا
.
145 وَمَا حُكِي عَنْ (أحْمَدَ بـــنِ حَنْبَـــلِ)   وَقَـــولِ (يَعْقُـــوبٍ) عَلَـــى ذا نَـــزِّلِ
.
146 وَكَثُرَ استِعْمَالُ(عَنْ) في ذَا الـــزَّمَنْ   إجَـــازَةً وَهْـــوَ بِوَصْـــلٍ مَـــا قَمَـــنْ
.

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالإرْسَالِ ، أَو الرَّفْعِ وَالوَقْف

147. وَاحْكُمْ لِوَصْـــلِ ثِقَـــةٍ في الأظْهَـــرِ   وَقِيْـــلَ : بَـــلْ إرْسَـــالُهُ لِلأكْثَـــرِ

148. وَنَســـــبَ الأوَّلَ لِلْنُّظَّـــــارِ   أنْ صَحَّحُوْهُ ، وَقَضَـــى (البُخَـــارِيْ)

149. بِوَصْلِ [1]((لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِـــوَلِيْ))   مَعْ كَـــوْنِ مَـــنْ أَرْسَـــلَهُ كَالْجَبَـــلِ

150. وَقِيْلَ الاكْثَرُ ، وَقِيْـــلَ : الاحْفَـــظُ   ثُمَّ فَمَـــا إرْسَـــالُ عَـــدْلٍ يَحْفَـــظُ

151. يَقْدَحُ فِـــي أَهْلِيَّـــةِ الوَاصِـــلِ ، أوْ   مُسْـــنَدِهِ عَلَـــى الأَصَـــحِّ ، وَرَأَوْا

---

(1) في نسخة أ و ج من متن الألفية : ((لوصل)) .

152. أنَّ الأصَحَّ : الْحُكْمُ لِلرَّفْـعِ وَلَـوْ مِنْ وَاحِدٍ في ذَا وَذَا ،كَمـا حَكَـوْا

التَّدْلِيْسُ

153. تَدلِيْسُ الاسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَــنْ حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بـــ (مَــنْ) وَ (أَنْ)

154. وَقَالَ : يُوْهِمُ اتِّصَــالاً ، وَاخْتُلِــفْ فِي أَهْلِهِ ، فَــالرَّدُّ مُطْلَقــاً ثُقِــفْ

155. وَالأَكْثَــرُوْنَ قَبِلُــوْا مَــا صَــرَّحَا ثِقَـــاتُهُمْ بِوَصْـــلِهِ وَصُـــحِّحَا

156. وَفِي الصَّحِيْحِ عِدَّةٌ كــ(الاعْمَــشِ) وَ كـــ(هُشَـيْمٍ) بَعْـدَهُ وَفَـتِّشِ

157. وَذَمَّـــهُ (شُـــعْبَةُ) ذُو الرُّسُـــوْخِ وَدُوْنَـــهُ التَّـــدْلِيْسُ لِلشِّـــيُوْخِ

158. أنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَـا لا يُعْـرَفُ بِـــهِ ، وَذَا بِمقْصِـــدٍ يَخْتَلِـــفُ

159. فَشَـــرُّهُ للضَّـــعْفِ وَاسْتِصْـــغَارا وَكـــ(الخَطِيْبِ) يُـوْهِمُ اسْـتِكْثَارَا

160. و (الشَّـــافِعِيْ) أثْبَتَـــهُ بِمَـــرَّةِ قُلْتُ : وَشَـرُّهَا أخُـو التَّسْـوِيَةِ

الشَّاذُّ

161. وَذُو الشُّذُوذِ : مَا يُخَـالِفُ الثِّقَـهْ فِيـهِ المَـلاَ فَالشَّـافِعِيُّ حقَّقَـهْ

162. والحَاكِمُ[1] الخِلاَفَ فِيهِ ما اشْــتَرَطْ وَلِلْخَلِيلِيْ مُفْــرَدُ الــرَّاوِي فَقَــطْ

163. وَرَدَّ مَــا قَــالاَ بِفَــرْدِ الثِّقَــةِ كالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الــوَلاَ [2] وَالهِبَــةِ

164. وَقَوْلُ مُسْــلِمٍ : رَوَى الزُّهْــرِيُّ تِسْــعِينَ فَــرْداً كُلُّهَــا قَــوِيُّ

165. واخْتَارَ فِيْمَا لَمْ يُخَــالِفْ أنَّ مَــنْ يَقْرُبُ مِنْ ضَــبْطٍ فَفَــرْدُهُ حَسَــنْ

166. أوْ بَلَغَ الضَّــبْطَ فَصَــحِّحْ أَوْ بَعُــدْ عَنْــهُ فَمِمَّــا شَــذَّ فَاطْرَحْــهُ وَرُدْ

الْمُنْكَرُ

167. وَالْمُنكَرُ:الفَرْدُ كَــذَا البَرْدِيجِــيْ[1] أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِــي التَّخْــرِيْجِ

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (145 / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قول الحاكم قيداً لأبُدَّ منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلطٌ ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغاير المعلل فظاهرهُ أنه لا يغايره إلا من هذهِ الجهة ، وهي كونه لم يُطَّلَعْ على علته ، وأما الرد فهما مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً)) .

(2) بالقصر لضرورة الوزن .

168. إِجْرَاءُ تَفْصِيْلٍ لَدى الشُّـــذُوْذِ مَــرْ فَهْوَ بِمَعْناهُ [2] كَذَا الشَّــيْخُ ذَكَــرْ

169. نَحْوَ ((كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ)) الخَبَـــرْ وَمَالِكٍ [3] سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَــرْ

170. قُلْتُ: فَمَاذَا ؟ بَلْ حَدِيْثُ ((نَزْعِــهْ خَاتَمَهُ عِنْــدَ الخَــلاَ وَوَضْــعِهْ))

الاعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

171. الاعْتِبَارُ سَــبْرُكَ الحَــدِيْثَ هَــلْ شَــارَكَ رَاوٍ غَيْــرَهُ فِيْمَــا حَمَــلْ

172. عَنْ شَيْخِهِ ، فَإِنْ يَكُنْ شُوْرِكَ مِــنْ مُعْتَبَـــرٍ [4] بِـــهِ ، فَتَـــابِعٌ ، وَإِنْ

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / أ) : ((ما أطلقه البرديجي موجــودٌ في كــلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرّد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجــال الصحيحين أنَّ لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لأبُدَّ مع التفــرد مــن أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليلٌ)) .

(2) قارن بالنكت الوفية (149 / ب) .

(3) قال البقاعي في النكت الوفية (149/ب) : ((قوله : ومالك عطفٌ على كلوُا الــبلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عُمر ، وهو على حــذف مضــاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمى قال : سمى ابن عثمان ، أو يكــون التقــدير ونحو مالك في أن سمى فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند)) .

173. شُـــورِكَ شَـــيْخُهُ فَفَـــوْقُ فَكَـــذَا وَقَدْ يُسَـــمَّى شَـــاهِداً [1]، ثُـــمَّ إذَا

174. مَـــتْنٌ بِمَعْنَـــاهُ أَتَـــى فَالشَّـــاهِدُ وَمَـــا خَـــلاَ عَـــنْ كُـــلِّ ذَا مَفَـــارِدُ

175. مِثَالُـــهُ ((لَـــوْ أَخَـــذُوا إهَابَهَـــا)) فَلَفْظَةُ ((الدِّبَاغِ)) مَـــا أَتَـــى بِهَـــا

176. عَنْ عَمْرٍو الاَّ[2]ابنُ عُيَيْنَةٍ[3] وَقَدْ تُوبِعَ [4] عَمْرٌو فِي الدِّبَاغِ فَاعْتُضِـــدْ

177. ثُـــمَّ وَجَـــدْنَا ((أَيُّمَـــا إِهَـــابِ)) فَكَـــانَ فِيـــهِ شَـــاهِدٌ فِي البَـــابِ

---

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((يعني بأن يكون أهـــلاً للعَضْـــدِ بـــأنْ يكون فيه قوةٌ فلو قال : أهل العضد فهو تابعٌ لكان أوضحَ لأنه يتبادر إلى الـــذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار)) .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((وهي المتابعة القاصرة ، وأمـــا المتابعـــة التامة ، وهي متابعة الراوي نفسهِ عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هـــي المتابعـــة الحقيقة ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت بـــاللفظ أو بالمعنى تامةً أو قاصرة)) .

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) صُرِفَ للوزن .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((هذه متابعة قاصرة ، والمتابعـــة التامـــة أن يتابع أحدٌ ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ)) .

زِيَادَةُ الثِّقَات

178. وَاقْبَلْ زِيَــادَاتِ الثِّقَــاتِ مِــنْهُمُ وَمَنْ سِــوَاهُمْ فَعَلَيْــهِ الْمُعْظَـــمُ

179. وَقِيْلَ : لاَ ، وَقِيْلَ: لاَ مِنْهُمْ، وَقَــدْ قَسَّمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَــا انْفَــرَدْ

180. دُوْنَ الثِّقَــاتِ ثِقَــةٌ خَــالَفَهُمْ فِيْــهِ صَرِيْحَاً فَهُــوَ رَدٌّ عِنْــدَهُمْ

181. أَوْ لَمْ يُخَالِفْ ، فَاقْبَلَنْهُ ، وَادَّعَــى فِيْــهِ الخَطِيْــبُ الاتِّفَــاقَ مُجْمَعَــا

182. أَوْ خَالَفَ الاطْلاَقَ نَحْوُ ((جُعِلَــتْ تُرْبَةُ الارْضِ))(1) فَهْيَ فَــرْدٌ نُقِلَــتْ

183. فَالْشَّافِعِيْ وَأَحْمَــدُ احْتَجَّــا بِــذَا وَالوَصْلُ والارْسَالُ مِــنْ ذَا أُخِــذَا

184. لَكِنَّ فِي الإِرْسَالِ جَرْحاً فَاقْتَضَــى تَقْدِيْمَـــــهُ وَرُدَّ أَنَّ مُقْتَضَـــــى

185. هَذَا قَبُولُ الوَصْــلِ إِذْ فِيْــهِ وَفِــيْ الجَــرْحِ عِلْــمٌ زَائِــدٌ لِلْمُقْتَفِــيْ

---

(1) بجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الارض) وتحريك اللام ليستقيم الــوزن (وهو من ضرورات الشعر) .

الأَفْرَادُ

186. الفَرْدُ قِسْمَانِ ، فَفَــرْدٌ مُطْلَقَــاْ وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّــذُوْذِ سَــبَقَا

187. وَالفَرْدُ بِالنِّسْـبَةِ : مَــا قَيَّدْتَــهُ بِثِقَـــةٍ ، أوْ بَلَـــدٍ ذَكَرْتَـــهُ

188. أوْ عَنْ فُلانٍ نَحْوُ قَوْلِ القَائِــلِ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَكْــرٍ الاَّ(2) وَائِــلِ

189. لَمْ يَرْوِهِ ثِقَــةٌ الاّ (3) (ضَــمْرَهْ) لَمْ يَرْوِ هَذَا غيرُ(4) أهْلِ البَصْــرَهْ

190. فَإِنْ يُرِيْدُوا وَاحِدَاً مِــنْ أهْلِهَــا تَجَوُّزَاً ، فاجْعَلْــهُ مِــنْ أوَّلِهــا

191. وَلَــيْسَ في أفْــرَادِهِ النِّسْــبِيَّهْ ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَــذِهِ الحَيْثِيَّــهْ

192. لَكِــنْ إذَا قَيَّــدَ ذَاكَ بِالثِّقَــهْ فَحُكْمُهُ يَقْــرُبُ مِمَّــا أطْلَقَــهْ

---

(2) الأصل في (إلاّ) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

(3) كذلك .

(4) هكذا في النفائس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلاّ)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنَّهُ خطأ مطبعي .

الْمُعَلَّلُ

193. وَسَـــمِّ مَـــا بِعِلّـــةٍ مَشْـــمُوْلُ مُعَلَّـــلاً ، وَلاَ تَقُـــلْ : مَعْلُـــوْلُ

194. وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْـبَابٍ[1] طَـرَتْ فِيْهَـا غُمُـوْضٌ وَخَفَـاءٌ أَثَّـرَتْ[2]

195. تُـــدْرَكُ بِـــالخِلاَفِ وَالتَّفَـــرُّدِ مَـــعَ قَـــرَائِنٍ تُضَـــمُّ ، يَهْتَـــدِيْ

196. جِهْبَـــذُهَا إلى اطِّلاَعِـــهِ عَلَـــى تَصْوِيْبِ إِرْسَـالٍ لِمَـا قَـدْ وُصِـلاَ

197. أَوْ وَقْفِ مَا يُرْفَعُ ، أَوْ مَـتْنٌ دَخَـلْ فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهْـمِ وَاهِـمٍ حَصَـلْ

198. ظَنَّ فَأَمْضَى ، أَوْ وَقَفْ[3] فأحْجَمَـا مَـعْ كَوْنِـهِ ظَـاهِرَهُ أَنْ سَـلِمَا

199. وَهْيَ[4] تَجِـيءُ غَالِبـاً فِي السَّـنَدِ تَقْـدَحُ فِي المـتْنِ بِقَطْـعِ مُسْـنَدِ

200. أَوْ وَقْفِ مَرْفُوْعٍ ،وَقَدْ لاَ يَقْـدَحُ[5] (كَالبَيِّعَـانِ بالخِيَـارِ) صَـرَّحُوا

---

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أتـرت)) بالتـاء وفي نسخة جـ : ((أثرث)) بثاءين والصواب ما أثبتناه .

(3) الأصل هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصحُّ الوزن بها ، فَسُكِّنَت الفاء ثُـمَّ أُدغمـت في فاء (فأحجما) فأصبحت فاءً واحدة صوتياً ، وبهذا استقام الوَزن .

(4) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .

201. بِوَهْمِ (يَعْلَى بْـنِ عُبَيْـدٍ) : أَبْـدَلا (عَمْراً) بـ (عَبْـدِ اللهِ) حِـيْنَ نَقَـلا

202. وَعِلَّـةُ المـتْنِ كَنَفْـي البَسْـمَلَهْ إذْ ظَـنَّ رَاوٍ نَفْيَهـا فَنَقَلَـهْ

203. وَصَـحَّ أنَّ أَنَسـاً يَقُـوْلُ : (لا أحْفَظُ شَيْئاً فِيـهِ) حِـيْنَ سُـئِلاَ [6]

204. وَكَثُـرَ التَّعْلِيْـلُ [1] بِالإرْسَـالِ لِلوَصْلِ [2] إنْ يَقْوَ عَلَـى اتِّصَـالِ [3]

205. وَقَـدْ يُعِلُّـوْنَ بِكُـلِّ قَـدْحِ فِسْقٍ ، وَغَفْلَـةٍ ، وَنَـوْعِ جَـرْحِ [4]

206. وَمِنْهُمُ مَـنْ يُطْلِـقُ اسْـمَ العِلَّـةِ لِغَيْـرِ [5] قـادحٍ كَوَصْـلِ ثِقَـةِ

---

(5) في نسخة ق و س : ((لا تقدح)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية .

(6) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفائس .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (168 / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((بالوصل)) .

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((اتصالي)) .

(4) أي : ويعلونه بأي نوعٍ كان من أنواع الجرح .

(5) في نسخة ب من متن الألفية : ((بغير)) .

207. يَقُوْلُ : مَعْلُوْلٌ صَحِيْحٌ كَالَّذِيْ   يَقُوْلُ : صَحَّ مَعْ شُذُوْذٍ احْتَذِيْ

208 وَالنَّسْخَ سَمَّى (التِّرْمِذِيُّ) عِلَّهْ   فَإِنْ يُرِدْ في عَمَلٍ فَاجْنَحْ لَهْ .

الْمُضْطَرِبُ

209 مُضْطَرِبُ الحَدِيثِ: مَا قَدْ وَرَدَا   مُخْتَلِفاً مِنْ وَاحِدٍ فَأَزْيَدَا .

210 في مَتْنٍ او[6] في سَنَدٍ إنِ اتَّضَحْ   فِيْهِ تَسَاوِي الخُلْفِ ، أَمَّا إِنْ رَجَحْ .

211 بَعْضُ الوُجُوْهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبَا   وَالحُكْمُ للرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا .

212 كَالخَطِّ للسُّتْرَةِ جَمُّ الخُلْفِ   والاضْطِرَابُ مُوْجِبٌ للضَّعْفِ .

الْمُدْرَجُ

213. الْمُدْرَجُ : الْمُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ   مِنْ قَوْلِ راوٍ مَا ، بِلا فَصْلٍ ظَهَرْ

214. نَحْوُ إذَا قُلْتَ:(التَّشَهُّدَ) وَصَلْ   ذَاكَ (زُهَيْرٌ) وَ (ابنُ ثَوْبَانَ) فَصَلْ

215. قُلْتُ[1]: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلِبْ   كـ(أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ وَيْلٌ لِلعَقِبْ)

---

(6) باعتبار همزة (أو) همزة وصل ضرورةً ؛ ليستقيم الوزن .

(1) في نسخة ب من متن الألفية : « قيل » .

216 وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَـى كُـلٌّ طَـرَفْ   مِنْـــهُ بِإِسْـــنَادٍ بِوَاحِـــدٍ سَـــلَفْ
.
217 كـ(وَائِلٍ) في صِفَةِ الصَّـــلاَةِ قَـدْ   أُدْرِجَ (ثُـــمَّ جِئْـــتُهُمْ) وَمَـــا اتَّحَـدْ
.
218 وَمِنْهُ أنْ يُدْرَجَ بَعْـضُ مُسْـنَدِ [2]   في غَيْـــرِهِ مَـــعَ اخْـتِلاَفِ السَّـــنَدِ
.
219 نَحْوُ (وَلاَ تَنَافَسُـوْا) في مَـتْنِ (لاَ   تَبَاغَضُـــوا) فَمُـــدْرَجٌ قَـــدْ نُقِـــلاَ
.
220 مِنْ[3]مَتْنِ (لاَ تَجَسَّسوا)[4]أدْرَجَـــهُ   (ابْـــنُ أبي مَـــرْيَمَ) إذْ أخْرَجَـــهُ
.
221. وَمِنْهُ مَـتْنٌ عَـنْ جَمَاعَـةٍ وَرَدْ   وَبَعْضُهُمْ خَـالَفَ بَعْضـاً في السَّـنَدْ

222. فَيَجْمَـعُ الكُـلَّ بإسْـنَادٍ ذَكَـرْ   كَمَتْنِ (أيُّ الـذَّنْبِ أعْظَـمُ) الخَبَـرْ

223. فَإنَّ (عَمْراً)[5] عِنْدَ (وَاصِلٍ) فَقَـطْ   بَيْنَ (شَقِيْقٍ) وَ (ابْنِ مَسْـعُوْدٍ) سَـقَطْ

224. وَزَادَ[6](الاعْمَشُ)[7]كَذَا(مَنْصُـوْرُ)   وَعَمْـدُ [8] الادْرَاجِ لَهَـا مَحْظُـوْرُ

---

(2) في النفائس : ((المسند)) .
(3) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((في)) .
(4) في النفائس : ((لا تحسسوا)) بالحاء المهملة .
(5) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((عمرواً)) .
(6) قال البقاعي في النكت الوفية (175 / ب) : ((المفعول – وهو عمرو – محـذوف لضيق النظم عنه ، فالتقدير : وزاده الأعمش ، فلو أنـه قـال : وزاده الأعمـش أو

الْمَوْضُوْعُ

225. شَرُّ الضَّعِيْفِ : الخَبَــرُ الموضُــوْعُ الكَــذِبُ ، المُختَلَــقُ ، المَصْــنُوْعُ

226. وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيْــزُوا ذِكْــرَه لِمَنْ عَلِمْ ، مَا لَمْ يُبَــيِّنْ [1] أمْــرَهْ

227. وَأكْثَرَ الجَــامِعُ فِيْــهِ إذْ خَــرَجْ لِمُطْلَقِ الضُّعْفِ، عَنَى[2]:أبَا الفَــرَجْ

228. وَالوَاضِعُوْنَ لِلحَــدِيْثِ أضْــرُبُ أَضَــرُّهُمْ قَــوْمٌ لِزُهْــدٍ نُسِــبُوا

229. قَدْ وَضَعُوْهَا حِسْــبَةً ، فَقُبِلَــتْ مِــنْهُمْ ، رُكُوْنَــاً لَهُــمُ ونُقِلَــتْ

230. فَقَــيَّضَ اللهُ لَهَــا نُقَّادَهَــا فَبَيَّنُــوا بِنَقْــدِهِمْ فَسَــادَهَا

231. نَحْوَ أبي عِصْمَةَ إذْ رَأَى الــوَرَى زَعْمَاً نَأوْا عَنِ القُــرَانِ [3]، فــافْتَرَى

منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا يضرُّ الإتيان بأو بل ربّمــا يكــون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختُلف على الأعمش في زيادة عمرٍو فلم يغلــب علــى الظــن حينئذ أنه زاده)) .

(7) بدرجِ همزة ((الأعمش)) أي جعلها همزة وصل لضرورة الــوزن ، وكــذلك همــزة ((الإدراج)) في الشطر الثاني .

(8) في نسخة ب من متن الألفية : ((عمداً)) .

(1) أي : ذاكره .

(2) في نسخة (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((عنا)) .

232. لَهُمْ حَــدِيْثاً في فَضَــائِلِ السُّــوَرْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فبئسَــمَا ابْتَكَــرْ

233. كَذَا الحَدِيْثُ عَنْ أُبَــيٍّ اعْتَــرَفْ رَاوِيْهِ بِالوَضْــعِ ، وَبِئسَــمَا اقتَــرَفْ

234. وَكُـــلُّ مَـــنْ أوْدَعَـــهُ كِتَابَـــهْ - كَالوَاحِدِيِّ - مُخْطِــيءٌ صَــوَابَهْ

235. وَجَوَّزَ[4] الوَضْعَ عَلَــى التَّرْغِيْــبِ قَوْمُ ابــنِ كَــرَّامٍ ، وَفي التَّرْهِيْــبِ

236. وَالوَاضِعُوْنَ[5] بَعْضُهُمْ قَدْ صَــنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِــهِ ، وَبَعْــضٌ وَضَــعَا

237. كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَــا في المُسْــنَدِ وَمِنْــهُ نَــوْعٌ وَضْــعُهُ لَــمْ يُقْصَــدِ

238. نَحْوُ حَدِيْثِ ثَابِتٍ (مَــنْ كَثُــرَتْ صَلاَتُهُ) الحَدِيْثَ ، وَهْلَــةٌ سَــرَتْ

239. وَيُعْرَفُ الوَضْعُ بِــالاقْرَارِ ، وَمَــا نُــــزِّلَ مَنْزِلَتَــــهُ ، وَرُبَّمَــــا

240. يُعْرَفُ بِالرِّكَةِ قُلْــتُ: اسْتَشْــكَلاَ (الثَّبَجِيُّ) القَطْــعَ بِالوَضْــعِ عَلَــى

---

(3) بلا همزٍ ؛ لضرورة الوزن .

(4) كذا في جميع النسخ الخطيــة لمــتن وشــرح الألفيــة و ف و ع ، وفي النفــائس : ((وجوزوا)) بالجمع .

(5) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس: ((والوَضِعُونَ)).

241. مَاا‌عْتَرَفَ الوَاضِعُ إذْ قَدْ يَكْـــذِبُ   بَلَـــى نَـــرُدُّهُ ، وَعَنْـــهُ نُضْـــرِبُ [1]

الْمَقْلُوْبُ

242. وَقَسَّمُوا المَقْلُوْبَ قِسْــمَيْنِ إلى :   مَا كَـــانَ مَشْـــهُوراً بِـــراوٍ أُبْـــدِلا

243. بِواحِـــدٍ نَظِيْـــرُهُ ، كَـــيْ يَرْغَبَـــا   فِيهِ ، لِلاغْرَابِ [2] إذا مَا اسْـــتُغْرِبَا

244. وَمِنْـــهُ قَلْـــبُ [3] سَـــنَدٍ لِمَـــتْنِ   نَحْـــوُ : امْتِحَـــانِهِمْ إمَـــامَ الفَـــنِّ

245. في مائَـــةٍ لَمَّـــا أَتَـــى بَغْـــدَادَا   فَرَدَّهَـــا ، وَجَـــوَّدَ الإسْـــنَادَا

246. وَقَلْبُ مَا لَـــمْ يَقْصِـــدِ الـــرُّوَاةُ   نَحْوُ : (إذَا أُقِيْمَـــتِ الصَّـــلاَةُ ...)

247. حَدَّثَهُ – في مَجْلِـــسِ البُنَـــانِي -   حَجَّاجٌ ، اعْنِي : ابْـــنَ أبي عُثمَـــانِ

248. فَظَنَّهُ – عَنْ ثَابِـــتٍ - جَرِيْـــرُ ،   بَيَّنَـــــهُ حَمَّـــــادٌ الضَّـــــرِيْرُ

تَنْبِيْهَاتٌ

---

(1) قال في فتح الباقي (1 / 282) : أي نعرض فلا نحتج به . وانظر : لســـان العـــرب (1 / 345) ، مادة (ضرب) .

(2) بدرج الهمزة للوزن .

(3) قبل هذا في فتح المغيث : ((العمد)) وليس بشيء .

249. وَإِنْ تَجِـدْ مَتْنَـاً ضَـعِيْفَ السَّـنَدِ فَقُلْ : ضَعِيْفٌ ، أيْ : بِهَـذَا فَاقْصِـدِ

250. وَلاَ تُضَـعِّفْ مُطْلَقـاً بِنَـاءَ [4] عَلَـى الطَّرِيْـقِ ، إِذْ لَعَـلَّ جَـاءَ

251. بِسَـنَدٍ مُجَـوَّدٍ ، بَـلْ يَقِـفُ ذَاكَ عَلَـى حُكْـمِ إِمَـامٍ يَصِـفُ

252. بَيَـانَ ضَـعْفِهِ ، فَـإِنْ أطْلَقَـهْ فَالشَّـيْخُ فِيمـا بَعْـدَهُ حَقَّقَـهْ

253. وَإِنْ تُـرِدْ نَقْـلاً لِـوَاهٍ ، أوْ لِمَـا يُشَـكُّ فِيـهِ لاَ بِإسْـنَادِهِمَا [1]

254. فَأتِ بِتَمْرِيضٍ كـ(يُرْوَى) وَاجْـزِمِ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كـ (قَـالَ) فَـاعْلَمِ [2]

255. وَسَـهَّلُوا فِي غَيْـرِ مَوْضُـوْعٍ رَوَوْا مِـنْ غَيْـرِ تَبْـيِينٍ لِضَـعْفٍ ، وَرَأَوْا

256. بَيَانَـهُ فِي الحُكْـمِ وَالعَقَائِـدِ عَـنِ (ابنِ مَهْـدِيٍّ) وَغَيْـرِ وَاحِـدِ

مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رُوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ

---

(4) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناءا)) .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفائس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير سند)) . النكت الوفية (193 / أ) ..

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .

257. أَجْمَــعَ جُمْهُــورُ أَئِمَّـــةِ الأَثَــرْ وَالْفِقْــهِ فِي قَبُــوْلِ نَاقِــلِ الْخَبَـــرْ

258. بِأنْ يَكُــوْنَ ضَابِطــاً مُعَـــدَّلا[3] أيْ: يَقِظــاً ، وَلَــمْ يَكُــنْ مُغَفَّـــلاَ

259. يَحْفَظُ إنْ حَدَّثَ حِفْظــاً، يَحْــوِيْ[4] كِتَابَــهُ إنْ كَــانَ مِنْــهُ يَــرْوِيْ

260. يَعْلَمُ مَــا فِي الَّلَفْــظِ مِــنْ إحالَـــهْ إنْ يَــرْوِ بالْمَعْنَى ، وَفِــي الْعَدَالَـــهْ

261. بِأنْ يَكُــوْنَ مُسْـــلِماً ذَا عَقْـــلِ قَــدْ بَلَــغَ الْحُلْــمَ سَـــلِيْمَ الفِعْــلِ

262. مِنْ فِسْقٍ اوْ[5] خَــرْمِ مُــرُوْءَةٍ وَمَــنْ زَكَّــاهُ عَــدلاَنِ ، فَعَـــدْلٌ مُــؤْتَمَنْ

263. وَصَـــحَّحَ [1] اكْتِفَــاؤُهُمْ بِالْوَاحِــدِ جَرْحَاً وَتَعْـدِيْلاً خِــلاَفَ الشَّـــاهِدِ

264. وَصَحَّحُوا[2]اســتِغْنَاءَ[3]ذِي الشُّــهْرَةِ عَــــــــــــنْ تَزكِيَةٍ ، كـ (مَالكٍ) نَجْمِ السُّـــنَنْ

---

(3) في (النفائس) : ((معتدلاً)) .

(4) في فتح المغيث : ((ويحوي)) ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

(5) بوصل همزة ((أو)) لإقامة الوزن .

(1) في (النفائس) والفتح المغيث : ((وصححوا)) .

265. و(لابـــنِ عَبْدِ البَـــرِّ) كُلُّ مَنْ عُنِـــي   بِـــحَمْلِـــهِ العِلْـــمَ وَلَـــمْ يُوَهَّـــنِ

266. فَإِنَّـــهُ [4] عَدْلٌ بِقَـــوْلِ المُصْطَفَـــى   (يَحْمِلُ هَـــذَا العِلْمَ) لكِـــنْ خُولِفَـــا

267. وَمَـــنْ يُوَافِـــقْ غَالِبـــاً ذا الضَّـــبْطِ   فَضَـــابِطٌ، أوْ نَـــادِراً فَمُخْطِـــيْ [5]

268. وَصَحَّحُـــوا قَبُـــوْلَ تَعْدِيْـــلٍ بِـــلاَ   ذِكْرٍ لأسْـــبَابٍ لَـــهُ ، أنْ تَـــثْقُلاَ [6]

269. وَلَمْ يَرَوْ قَبُـــوْلَ جَـــرْحٍ أُبْهِمَـــا ؛   لِلْخُلْـــفِ في أســـبَابِهِ ، وَرُبَّمَـــا

270. اسْتُفْسِرَ الجَرْحُ فَلَمْ يَقْـــدَحْ ، كَمَـــا   فَسَّـــرَهُ (شُـــعْبَةُ) بِـــالرَّكْضِ ، فَمَـــا

271. هَـــذَا الَّذي عَلَيْـــهِ حُفَّـــاظُ الأثَـــرْ   كَـــ(شَيْخَي الصَّحِيْحِ) مَعْ أهْلِ النَّظَـــرْ

272. فَإِنْ يُقَـــلْ : (قَلَّ بَيَانُ مَنْ جَـــرَحْ)   كَذَا إذَا قَالُوا[7] : (لِمَتْنٍ لَـــمْ يَصِـــحْ)

---

(2) في نسخة ن : ((وصـــحح)) ، وأشـــار الناســـخ في الحاشـــية إلى أن في نســـخة : ((وصححوا)) ، وانظر : النكت الوفية (198 / أ) .

(3) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف والنفائس، وفي ع: ((باســـتغناء)) وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفائس ، وفي ع: ((فان)) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية : ((فخطي)) ، والصواب ما أثبت .

(6) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقلا)) .

273. وَأبْهَمُـوا ، فَالشَّيْخُ قَـدْ أجَابَـا أنْ يَجِبَ الوَقْـفُ إذا اسْـتَرَابـا

274. حَتَّـى يُـبِيْنَ بَـحْثُـهُ قَبُـوْلَهْ كَمَنْ أُوْلُو الصَّـحِيْحِ خَرَّجُـوا لَـهْ

275. فَفي(البُخَارِيِّ)احتِجَاجـاً(عِكْرِمَـهْ) مَعَ[1](ابْنِ مَـرْزُوْقٍ) ، وَغَيْـرُ تَرْجُمَـهْ

276. وَاحْتَجَّ (مُسْـلِمٌ) بِمَنْ قَـدْ ضُـعِّفَا نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إذْ بِجَـرْحٍ مَـا اكتَفَـى

277. قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ (أبُـو المَعَـالِيْ) واختَـارَهُ تِلْمِيْـذُهُ (الغَـزَالِيْ)

278. و(ابْنُ الخَطِيْبِ)الْحَقُّ أنْ يُحْكَمْ بِمَـا أطْلَقَـهُ العَالِـمْ [2] بِأسْـبَابِهِمَا

279. وَقَدَّمُوا الجَرْحَ ، وَقِيْـلَ : إنْ ظَهَـرْ مَنْ عَـدَّلَ الأكْثَـرَ فَهْـوَ الْمُعْتَبَـرْ

280 وَمُبْهَـمُ التَّعْدِيْـلِ لَـيْسَ يَكْتَفِـيْ بِهِ (الخَطِيْبُ) والفَقِيْـهُ (الصَّـيْرَفِيْ) .

---

(7) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .

(1) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و جـ والنفائس من متن الألفية.

(2) سُكن لضرورة الوزن .

281 وَقِيْلَ : يَكْفِــي ، نَحْــوُ أنْ يُقــالا : حَدَّثَنِـــي الثِّقَــةُ ، بَـــلْ لَــوْ قَــالاَ :
.
282 جَمِيْعُ أشْــيَاخِي ثِقَاتٌ لَـــوْ لَــمْ أُسَــمِّ ، لاَ يُقْبَلُ مَـــنْ قَـــدْ أَبْهَــمْ
.
283 وَبَعْضُ مَــنْ حَقَّــقَ لَــمْ يَــرُدَّهُ مِنْ عَالِــمٍ في حَــقِّ مَـــنْ قَلَّـــدَهُ
.
284 وَلَمْ يَـــرَوْا فُتْيَـــاهُ أوْ عَمَلَـــهُ -عَلَى وِفَــاقِ المَـتْنِ- تَصْـحِيْحَاً لَــهُ
.
285 وَلَيْسَ تَعْـدِيلاً عَلَـى الصَّحِيْـــحِ رِوَايَـــةُ العَــدْلِ عَلَـى التَّصْرِيْـــحِ
.
286. وَاخْتَلَفُوا: هَــلْ يُقْبَــلُ المَجْهُــوْلُ ؟ وَهْــوَ –عَلَى ثَلاثَـــةٍ- مَجْعُـــوْلُ

287. مَجْهُوْلُ عَيْنٍ : مَنْ لَــهُ رَاوٍ فَقَــطْ وَرَدَّهُ الاكْثَــرُ ، وَالقِسْـــمُ الوَسَــطْ:

288. مَجْهُــوْلُ حَالٍ بَاطِــنٍ وَظَاهِـــرِ وَحُكْمُــهُ : الــرَّدُّ لَــدَى الجَمَــاهِرِ،

289. وَالثَّالِــثُ : المَجْهُــولُ لِلعَدالَــــهْ فــي بَاطِنٍ فَقَــطْ . فَقَـــدْ رَأَى لَــهْ

290. حُجِّيَّةً –في الحُكْمِ- بَعْضُ مَــنْ مَنَــعْ مَا قَبْلَــهُ ، مِــنْهُمْ (سُـــلَيْمٌ) فَقَطَــعْ

291. بِــهِ ، وَقَالَ الشَّــيْخُ : إنَّ العَمَــلا يُشْـبِــهُ أنَّـــهُ عَلَـــى ذَا جُعِــلا

292. فِي كُتُبٍ مِنَ الحَدِيْثِ اشْتَهَرَتْ ... خِبْرَةُ بَعْضِ مَنْ بِهَا تَعَذَّرَتْ

293. فِي بَاطِنِ الأمْرِ ، وبَعْضٌ يُشْهِرُ ... ذَا القِسْمَ مَسْتُوْرَاً ، وَفِيْهِ نَظَرُ

294. وَالخُلفُ في مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا ... قِيْلَ : يُرَدُّ مُطلَقَاً ، وَاسْتُنْكِرَا

295. وَقْيلَ : بَلْ إذا اسْتَحَلَّ الكَذِبَا ... نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ، وَنُسِبَا

296. (لِلشَّافِعِيِّ) ، إذْ يَقُوْلُ : أقْبَلُ ... مِنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوْا

297. وَالأكْثَرُوْنَ – وَرَآهُ الأعْدَلاَ - ... رَدُّوا دُعَاتَهُمْ فَقَطْ ، وَنَقَلا

298. فِيهِ (ابْنُ حِبَّانَ) اتِّفَاقَاً ، وَرَوَوْا ... عَنْ أهْلِ بِدْعٍ فِي الصَّحِيْحِ مَا دَعَوْا

299. وَ(لِلحُمَيْدِيْ) وَالإمَامِ (أحْمَدَا) ... بأنَّ مَنْ لِكَذِبٍ [1] تَعَمَّدَا

300. أيْ فِي الحَدِيْثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ ... وَإنْ يَتُبْ ، وَ(الصَّيْرَفِيِّ) مِثْلُهُ

301. وَأطْلَقَ الكِذْبَ ، وَزَادَ : أنَّ مَنْ ... ضُعِّفَ نَقْلاً لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أنْ

---

(1) في النفائس : ((للكذب قد)) .

302. وَلَــيْسَ كَالشَّــاهِدِ ، وَ(السَّــمْعَانِي   أبُــو المُظَفَّرِ) يَــرَى فِــي الجَانِـــي

303. بِكَذِبٍ فِي خَبَــرٍ إسْــقَاطَ مَـا   لَــهُ مِـنَ الحَدِيْـثِ قَـدْ تَقدَّمَـــا

304 وَمَــنْ رَوَى عَــنْ ثِقَــةٍ فَكَذَّبَـــهْ   فَقَــدْ تَعَارَضَــا ، وَلَكِــنْ كَذِبَـــهْ .

305 لاَ تُثْبِتَنْ بِقَــوْلِ شَـيْخِهِ ، فَقَـــدْ   كَذَّبَهُ الآخَـرُ ، وَارْدُدْ مَـا جَحَـدْ (2) .

306 وَإنْ يَــرُدَّهُ بِـــ (لاَ أذْكُــرُ) أوْ   مَا يَقْتَضِــي نِسْــيَانَهُ ، فَقَــدْ رَأوْا .

307 الحُكْــمَ لِلذَّاكِــرِ عِنْـدَ المُعْظَـمِ ،   وَحُكِيَ الإسْـــقَاطُ عَــنْ بَعْضِهِـــمِ .

308 كَقِصَّــةِ الشَّــاهِدِ واليَمِيْـــنِ إذْ   نَسِيَــهُ (سُـــهَيْلٌ) الَّــذِي أُخِــذْ .

309 عَنْــهُ ، فَكَانَ بَعْــدُ عَنْ (رَبِيْعَــهْ)   عَنْ نَفْسِــهِ يَرْوِيْــهِ لَــنْ يُضِيْعَـــهْ .

310 وَ(الشَّافِعِي) نَهَى (ابْنَ عَبْدِ الحَكَـمِ)   يَــرْوِي عَنِ الحَــيِّ لِخَــوْفِ الـتُّهَمِ .

311 وَمَــنْ رَوَى بِأُجْــرَةٍ لَــمْ يَقْبَلِ   (إسْحَاقُ) و(الرَّازِيُّ) و(ابْــنُ حَنْبَــلِ)

---

(2) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على مقابلته على أصله المنتسخ منه ، والله أعلم .

312 وَهْــوَ شَــبِيْهُ أُجْـرَةِ القُــرْآنِ يَخْــرُمُ مِــنْ مُــــرُوْءَةِ الإِنْسَــــانِ

313 لَكِـــنْ (أَبُوْ نُعَيْـــمٍ الفَضْلُ) أَخَذْ وَغَيْــرُهُ تــرَخُّصَــــاً ، فــإِنْ نَبَــــذْ

314 - شُغْلاً بِهِ - الكَسْبَ أجِزْ إرْفَاقَا، أفْتَى بِهِ الشَّــــيْخُ (أَبُــوْ إِسْـــــحَاقَا)

315 وَرُدَّ ذُوْ تَسَــاهُلٍ فـــي الحَمْلِ كَالنَّـــوْمِ وَالأَدَا كَــلاَ مِــــنْ أصْـلِ ،

316 أوْ قَبِلَ التَّلقِيْنَ ، أوْ قَدْ [1] وُصِفَا بِــالْمُنْكَرَاتِ كَثْـــرَةً ، أوْ عُــرِفَـــا

317 بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ أصْلٍ صَــحِيْـــحٍ فَهْــوَ رَدٌّ ، ثُــمَّ إنْ

318 بُيِّـــنْ [2] لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعْ ، سَــقَطَ عِنْدَهُــــمْ حَدِيْثُـــهُ جُمَـعْ

319 كَذَا (الحُمَيْدِيُّ) مَعَ (ابْنِ حَنْبَلِ) و(ابْـــنِ الْمُبَـــارَكِ) رَأَوْا فِـــي العَمَــلِ

320 قَالَ : وَفيـــه نَظَـــرٌ ، نَعَمْ إذَا كَانَ عِنَادَاً مِنْـــهُ مَـــا يُنْكَـــرُ ذَا

321. وَأعْرَضُــوا فِي هَذِهِ الدُّهُــوْرِ عَـــنِ اجتِمَــاعِ هَــذِهِ الأمُـــوْرِ

(1) في النفائس : ((بلا قد)) .
(2) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية (233 / أ) .

322. لِعُسْــرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَــى بِالعَاقِلِ　　　المُسْــــلِمِ البَــالِغِ ، غَيْــــرِ الفَاعِــلِ

323. لِلفِسْقِ ظَاهِرَاً ، وَفِي الضَّبْطِ بأنْ　　　يَثْبُــتَ مَــا رَوَى بِخَـــطٍّ مُــؤْتَمَنْ

324. وَأَنَّــهُ يَــرْوِي مِنَ اصْلٍ وَافَقَــا　　　لأصْلِ شَــيْخِهِ ، كَمَــا قَــدْ سَــبَقَا

325. لِنَحْوِ ذَاكَ (البَيْهَقِــيُّ)، فَلَقَــدْ　　　آلَ السَّـــــمَاعُ لِتَسَلْسُــلِ السَّــنَدْ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيْلِ

326. وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ قَدْ هَذَّبَهُ　　　(إِبْــــنُ أبِي حَــاتِمِ) [1] إِذْ رَتَّبَـــهُ

327. وَالشَّيْخُ زَادَ فِيْهِمَا ، وَزِدْتُ　　　مَــا فِــي كَــلاَمِ أَهْلِــهِ وَجَــدْتُ

328. فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ : مَا كَرَّرْتَهُ　　　كَـ(ـــثِقَةٍ)(ثَبْــتٍ) وَلَــوْ أَعَدْتَــهُ

329. ثُمَّ يَلِيْهِ (ثِقَةٌ) أوْ [2] (ثَبْتٌ) اوْ　　　(مُــتْقِنٌ)[3] اوْ (حُجَّــةٌ) اوْ إذا عَــزَوْا

---

(1) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أُبْقِيَ التنوين فمع وصل همزة (إذ) ليستقيم الوزن .

(2) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : ((متفق)) ، والأولى ما أثبت .

330. الحِفْظَ أَوْ ضَبْطَاً لِعَدْلٍ وَيَلِي[4] (لَيْسَ بِهِ بَـأْسٌ)[5](صَـدُوقٌ) وَصِـلِ

331. بِذَاكَ (مَأْمُوْنَاً) (خِيَارَاً) وَتَلا (مَحَلُّـهُ الصِّـدْقُ) رَوَوْا عَنْـهُ إلى

332. الصِّدْقِ مَا هُوَ كَذَا[6] شَيْخٌ وَسَطْ أَوْ وَسَـطٌ فَحَسْـبُ أَوْ شَـيْخٌ فَقَـطْ

333. وَ(صَالِحُ الْحَدِيْثِ) أَوْ (مُقَارِبُهْ) (جَيِّـدُهُ) ، (حَسَـنُهُ) ، (مُقَارِبُـهْ)

334. صُوَيْلِحٌ صَدُوْقٌ انْ [1]شَاءَاللّهْ أَرْجُوْ بِأَنْ (لَيْسَ بِـهِ بَـأْسٌ) عَـرَاهُ[2]

335. وَ (ابْنُ مَعِيْنٍ) قال: مَنْ أَقُوْلُ: (لاَ بَـأْسَ بِـهِ) فَثِقَـةٌ وَنُقِـلاَ

---

(4) في نسخة جـ من متن الألفية:((وتلي))،وكذا في نسخة ق و س من شرح الألفية.

(5) بعد هذا في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، ولم ترد قي شيء من النسخ الخطية .

(6) في نسخة أ و ب وجـ : ((ما هو وكذا)) ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفائس وفتح المغيث : ((كذا)) بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في ((هو)) لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة ((إن)) ؛ لضرورة الوزن .

(2) في لفظة (اللهْ) و (عراهْ) زيادة ساكن بعد وتد مجموع – (وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله) – وهذا إنما يجوز في مجزوء البسيط والكامل ، وقد أجراه الحافظ – رحمه الله – هنا على تشبيه الرجز بهما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر : النكت الوفية 235 / أ .

336. أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلْ : أَثِقَـــةٌ كَـــانَ أبـــو خَلْـــدَةَ ؟ بَـــلْ

337. كَانَ (صَدُوْقاً) (خَيِّراً) (مَأْمُوْنَا) الثِّقَـــةُ (الثُّـــوْرِيُّ) لَـــوْ تَعُوْنَـــا

338. وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَسَمْ ضُعْفاً بِـ(صَالِحِ الْحَـدِيْثِ) إِذْ يَسِـمْ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيْحِ

339. وَأَسْوَأُ التَّجْرِيْحِ: (كَذَّابٌ) (يَضَعْ) يَكْـــذِبُ وَضَّـــاعٌ وَدَجَّـــالٌ وَضَـــعْ

340. وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بَالْكَذِبِ وَ(سَـــاقِطٌ) وَ(هَالِـــكٌ) فَاجْتَنِـــبِ

341. وَذَاهِبٌ مَتْرُوْكٌ اوْ[3] فِيْهِ نَظَرْ وَ(سَـــكَتُوْا عَنْـــهُ) (بِـــهِ لاَ يُعْتَبَـــرْ)

342. وَ(لَيْسَ بِالثِّقَةِ) ثُمَّ (رُدَّا) حَدِيْثُـــهُ) كَـــذَا (ضَـــعِيْفٌ جِـــدًّا)

343. (وَاهٍ بَمَرَّةٍ) وَ(هُمْ قَدْ طَرَحُوْا حَدِيْثَـــهُ) وَ(ارمِ بِـــهِ مُطَـــرَّحُ)

344. (لَيْسَ بِشَيءٍ) (لاَ يُسَاوِي شَيْئَاً) ثُـــمَّ (ضَـــعِيْفٌ) وَكَـــذَا إِنْ جِيْئَـــا

---

(3) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

345. بِمُنْكَرِ الْحَدِيْثِ أَوْ مُضْطَرِبِهْ (وَاهٍ) وَ(ضَـــعَّفُوهُ) (لاَ يُحْـــتَجُّ بِـــهْ)

346. وَبَعْدَهَا (فِيْهِ مَقَالٌ) (ضُعِّفْ) وَفِيْـــهِ ضَـــعفٌ تُنْكِـــرُ [1] وَتَعْـــرِفْ

347. (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِيْنِ بِالْقَوِيِّ بِحُجَّـــــةٍ بِعُمْـــــدَةٍ بِالْمَرْضِـــــيِّ)

348. لِلضَّعْفِ مَا هَوُ فِيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا فِيْـــهِ كَـــذَا (سَـــيِّئُ حِفْـــظٍ لَـــيِّنُ)

349. (تَكَلَّمُوا فِيْهِ) وَكُلُّ مَنْ ذُكِرْ مِـــنْ بَعْـــدُ شَـــيْئَاً بِحَدِيْثِـــهِ اعْتُبِـــرْ[2]

مَتَى يَصِحُّ تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟

350. وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحَمُّلاَ فِـــي كُفْـــرِهِ كَـــذَا صَـــبِيٌّ حُمِّـــلاَ

351. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوْغِ وَمَنَعْ قَـــوْمٌ هُنَـــا وَرُدَّ (كَالسَّـــبْطَيْنِ) مَـــعْ

352. إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَانِ ثُمّْ قَبُـــوْلُهُمْ مَـــا حَـــدَّثُوا بَعْـــدَ الْحُلُـــمْ

---

(1) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابع الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تنكرُ)، وفي هذا ثقلٌ .

(2) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ ذُكِر)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور بـــ ((منْ)) ومضاف إلى ((شيئاً)) ولفظه محكيٌّ ، والجر في محلِّه ، و ((اعتُبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية 240 / أ .

353. وَطَلَبُ الْحَدِيْثِ فِي الْعِشْرِيْنِ عِنْـــدَ (الزُّبَيْـــرِيِّ) أَحَـــبُّ حِـــيْنِ

354. وَهْوَ الَّذِي عَلَيْهِ (أَهْلُ الْكُوْفَهْ) وَالْعَشْــرُ فِــي (الْبَصْــرَةِ) كَالْمَأْلُوْفَــهْ

355. وَفِي الثَّلاَثِيْنَ (لأَهْلِ الشَّأْمِ) وَيَنْبَغِـــي تَقْيِيْـــدُهُ بِـــالْفَهْمِ

356. فَكَتْبُهُ بالضَّبْطِ ، والسَّمَاعُ حَيْـــثُ يَصِـــحُّ ، وَبِـــهِ نِـــزَاعُ

357. فَالْخَمْسُ [3] لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الحُجَّهْ قِصَّـــةُ (مَحْمُـــوْدٍ) وَعَقْـــلُ الْمَجَّـــهْ

358. وَهْوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَقِيْلَ أَرْبَعَهْ وَلَـــيْسَ فِيْـــهِ سُـــنَّةٌ مُتَّبَعَـــهْ

359. بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ الْخِطَابَا مُمَيِّـــــزاً وَرَدُّهُ الْجَوَابَـــــا

360. وَقِيْلَ: (لابْنِ حَنْبَلٍ) فَرَجُلُ قَـــال : لِخَمْـــسَ عَشْـــرَةَ التَّحَمُّـــلُ

361. يَجُوْزُ لاَ فِي دُوْنِهَا، فَغَلَّطَهْ قَـــال : إذا عَقَلَـــهُ وَضَـــبَطَهْ

362. وَقِيْلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرْ فَـــرَّقَ سَـــامِعٌ ، وَمَـــنْ لاَ فَحَضَـــرْ

---

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((والخمس)) .

363. قال : بِهِ الَحمَّالُ وابْنُ الْمُقْرِيْ   سَـــمَّعَ لابْـــنِ أَرْبَـــعٍ ذِي ذُكْـــرِ

أَقْسَامُ التَّحمُّلِ ، وأوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخ

364. أَعْلَى وُجُوْهِ الأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ   وَهْـــيَ ثِمــانٍ : لَفْــظُ شَــيْخٍ فَــاعْلَمِ

365. كِتَاباً او[1] حِفْظاً وَقُلْ: (حَدَّثَنَا)   (سَـــمِعْتُ) ، أَوْ (أَخْبَرَنَــا) ، (أَنْبَأَنَــا)

366. وَقَدَّمَ (الْخَطِيْبُ) أَنْ يَقُوْلاَ :   (سَـــمِعْتُ) إِذْ لاَ يَقْبَــلُ [2] التَّــأْوِيْلاَ

367. وَبَعْدَهَا (حَدَّثَنَا) ، (حَدَّثَنِي)   وَبَعْـــدَ ذَا (أَخْبَرَنَــا) ، (أَخْبَرَنِـــي)

368. وَهْوَ كَثِيرٌ وَ (يَزِيْدُ) اسْتَعْمَلَهْ   وَغَيْـــرُ وَاحِـــدٍ لِمَـــا قَـــدْ حَمَلَـــهْ

369. مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلاَ:   (أَنْبَأَنَـــا) ، (نَبَّأَنَـــا) وَقَلَّـــلاَ

370. وَقَوْلُهُ : (قَالَ لَنَا) وَنَحْوُهَا   كَقُوْلِـــهِ : (حَـــدَّثَنَا) لَكِنَّهَـــا

371. الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا [3] مُذَاكَرَهْ   وَدُوْنَهَـــا (قَـــالَ) بِـــلاَ مُجَـــارَرَهْ [4]

---

(1) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

(2) في نسخة جــ من متن الالفية : ((تقبل)) .

372. وَهْيَ عَلى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللُّقِيْ لاَ سِيَّمَا مَـــنْ عَرَفُـــوْهُ فِـــي الْمُضِـــيْ

373. أنْ لاَ يَقُوْلَ ذَا بِغَيْرِ [1] مَا سَمِعْ مِنْـــهُ (كَحَجَّـــاجٍ) وَلَكِـــنْ [2] يَمْتَنِـــعْ

374. عُمُوْمُهُ عِنْدَ الْخَطِيْبِ وَقُصِرْ ذَاكَ عَلى الَّذِي بِذَا الوَصْـــفِ اشْـــتُهِرْ

الثَّانِي : القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

375. ثُـــمَّ الْقِـــرَاءَةُ الَّتِـــي نَعَتَهَـــا مُعْظَمُهُمْ عَرْضَـــاً سَـــوَا [3] قَرَأْتَهَـــا

376. مِنْ حِفْـــظٍ أو كِتَـــابٍ او[4] سَـــمِعْتَا والشَّـــيْخُ حَـــافِظٌ لِمَـــا عَرَضْـــتَا

377. أولاَ ، وَلَكِـــنْ أَصْـــلُهُ يُمْسِـــكُهُ بِنَفْسِـــهِ ، أو ثِقَـــةٌ مُمْسِـــكُهُ

---

(3) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .

(4) في ف و ع والنفائس وفتح المغيث : ((مجارره)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص 364 ، وقد نصَّ عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((براءَيْنِ)) .

(1) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .

(2) في نسخة (جـ) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .

(3) في النفائس ، وفتح المغيث : ((سِوَى)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية . وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان 14 / 413 (سوا) .

(4) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

378. قُلْتُ : كَذَا إنْ ثِقَـةٌ مِمَّـنْ سَـمِعْ يَحْفَظُـهُ [5] مَـعَ اسْـتِماعٍ فَـاقْتَنِعْ

379. وَأَجْمَعُـوُا أَخْـذاً بِهَـا، وَرَدُّوا نَقْلَ الخِـلاَفِ، وَبِـهِ مَـا اعْتَـدُّوا

380. وَالْخُلْفُ فِيْهَا هَـلْ تُسـاوي[6] الأَوَّلاَ أو دُوْنَـهُ أو فَوْقَـهُ ؟ فَـنُقِلاَ

381. عَـنْ (مَالِـكٍ) وَصَـحبْهِ وَمُعْظَـمِ (كُوْفَةَ) وَ(الحِجَـازِ أَهْـلِ الْحَـرَمِ)

382. مَـعَ (البُخَـارِي) هُمَـا سِـيَّانِ وَ (ابْنُ أَبِي ذِئْـبٍ) مَـعَ (النُّعْمَـانِ)

383. قَدْ رَجَّحَا[1] الْعَرْضَ وَعَكْسُـهُ أَصَـحّْ وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّـرْقِ) نَحْـوَهُ جَـنَحْ

384. وَجَـوَّدُوا فِيْـهِ قَـرَأْتُ أو قُـرِئْ مَـعْ وَ(أَنَـا أَسْـمَعُ) ثُـمَّ عَبِّـرِ

385. بِمَـا مَضَـى فِـي أولٍ مُقَيَّـدَا (قِـرَاءةً عَلَيْـهِ) حَتَّـى مُنْشِـدَا

---

(5) حقُّ (يحفظهُ) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركت اللفظة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في نسخة جــ من متن الألفية : ((يساوي)) .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحها ، وفي نسخة ن و س و هــ و ع وف من شروح الألفية : ((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

386. (أَنْشَــــدَنَا قِـــرَاءَةً عَلَيْــــهِ) لاَ (سَمِعْتُ) لَكِنْ بَعْضُــهُمْ قَــدْ حَلَّــلاَ

387. وَمُطْلَـــقُ التَّحْـــدِيْثِ وَالإِخْبَـــارِ مَنَعَـــهُ (أَحْمَـــدُ) ذُوْ الْمِقْـــدَارِ

388. (وَالنَّسَـــئِيُّ) وَ(التَّمِيْمِـــيُّ يحْيَـــى) وَ(ابْـــنُ الْمُبَـــارَكِ) الْحَمِيْـــدُ سَـــعْيَا

389. وَذَهَـــبَ (الزُّهْـــرِيُّ) وَ(الْقَطَّـــانُ) وَ(مَالِـــكٌ) وبَعْـــدَهُ (سُـــفْيَانُ)

390. وَمُعْظَـــمُ (الْكُوْفَـــةِ) وَ(الْحِجَـــازِ) مَـــعَ (الْبُخَـــارِيِّ) إلى الْجَـــوَازِ

391. وَابْـــنُ جُـــرَيجٍ وَكَـــذَا الأوزَاعِـــيْ مَعَ (ابْنِ وَهْبٍ) وَ(الإمَامُ الشَّـــافِعِيْ)

392. وَ(مُسْلِمٌ) وَجُـــلُّ (أَهْـــلِ الشَّـــرْقِ) قَـــدْ جَـــوَّزُوا أَخْبَرَنَـــا لِلْفَـــرْقِ

393. وَقَـــدْ عَـــزَاهُ صَـــاحِبُ الإِنْصَـــافِ (للنَّسَئِي) مِـــنْ غَيْـــرِ مَـــا خِـــلاَفِ

394. وَالأَكْثَرِيْنَ وَهُـــوَ[2] الَّـــذِي اشْـــتَهَرْ مُصْـــطَلَحَاً لأَهْلِـــهِ أَهْـــلِ الأَثَـــرِ

395. وَبَعْـــضُ مَـــنْ قَـــالَ بِـــذَا أَعَـــادَا قِـــرَاءَةَ الصَّـــحِيْحِ حَتَّـــى عَـــادَا

---

(2) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن .

396. فِي كُـلِّ مَـتْنٍ قَـائِلاً : (أَخْبَرَكَـا)   إِذْ كَـانَ قَـال أوَّلاً : (حَـدَّثَكَا)

397. قُلْـتُ وَذَا رَأْيُ الَّـذِيْنَ اشْـتَرَطُوا   إِعَـادَةَ الإِسْـنَادِ وَهْـوَ شَـطَطُ

تَفْرِيْعَاتٌ

398. وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الأَصْـلَ رِضَـا   وَالشَّيْخُ لاَ يَحْفَـظُ مَـا قَـدْ عُرِضَـا

399. فَـبَعْضُ نُظَّـارِ الأُصُـوْلِ يُبْطِلُـهْ   وَأَكْثَـرُ الْمُحَـدِّثِيْنَ (2) يَقْبَلُـهْ

400. وَاخْتَارَهُ الشَّـيْخُ فَـإِنْ لَـمْ يُعْتَمَـدْ   مُمْسِـكُهُ فَـذَلِكَ (2) السَّـمَاعُ رَدّْ

401. وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَـكَتَ الشَّـيْخُ وَلَـمْ   يُقِـرَّ لَفْظـاً ، فَـرآهُ الْمُعْظَـمْ

402. وَهْوَ الصَّحِيْحُ كَافِيـاً ، وَقَـدْ مَنَـعْ   بَعْـضُ أولي الظَّـاهِرِ مِنْـهُ ، وَقَطَـعْ

403. بِهِ (أَبُـو الْفَـتْحِ سُـلَيْمُ الـرَّازِي)   ثُـمَّ (أَبُـو إِسْـحَاقٍ (3) الشِّـيْرَازِيْ)

404. كَذَا (أَبُـو نَصْـرٍ) وَقَـال : يُعْمَـلُ   بِـهِ وَأَلْفَـاظُ الأَدَاءِ الأَوَّلُ

---

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((المحققين)) .

(2) في النفائس : ((فذاك)) .

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

405. وَالْحَاْكِمُ اخْتَارَ الَّـذِي قَـدْ عَهِـدَا عَلَيْـهِ أَكْثَـرَ الشُّـيُوْخِ فِـي الأَدَا

406. حَدَّثَنِي فِي الْلَفْـظِ حَيْـثُ انْفَـرَدَا وَاجْمَـعْ ضَـمِيْرَهُ إذا تَعَـدَّدَا

407. وَالْعَرْضِ[4] إِنْ تَسْمَعْ فَقُـلْ أَخْبَرَنَـا أو قَارِئـاً (أَخْبَرَنِـي) وَاسْتَحْسَـنَا

408. وَنَحْوُهُ عَـنْ (ابْـنِ وَهْـبٍ) رُوِيَـا وَلَـيْسَ بِالْوَاجِـبِ لَكِـنْ رَضِـيَا

409. وَالشَّكُ فِي الأَخْـذِ أَكَـانَ وَحْـدَهْ أو مَعْ [1] سِـوَاهُ ؟ فَاعِتَبَـارُ الْوَحْـدَهْ

410. مُحْتَمَـلٌ لَكِـنْ رأى الْقَطَّـانُ اَلْجَمْـعَ فِيْمَـا أَوْ هَـمَ الإِنْسَـانُ

411. فِي شَيْخِهِ مَا قَـالَ وَالْوَحْـدَةَ قَـدْ اخْتَـارَ فِـي ذَا الْبَيْهَقِـيُّ وَاعْتَمَـدْ

---

(4) قال البقاعي 248 / ب : ((والعرضِ - بالجر – عطفاً على قوله : اللفظِ ، والمقول محذوف ، أي : واختار في العرض هذا التفصيل وهو أنك : إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط ، أي : إن تسمع فيه ، أي : إن تكن سامعاً فقل : أخبرنا ، أو تكن قارئاً فقل : أخبرني)) . وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

(1) بتسكين العين .

412. وَقَــالَ (أَحْمَــدُ): اتَّبِــعْ لَفْظَــاً وَرَدْ   لِلشَّــيْخِ فِــي أَدَائِــهِ وَلاَ تَعَــدْ [2]

413. وَمَنَــعَ الإِبْــدَالَ فِيْمَــا صُــنِّفَا   - الشَّيْخُ – لَكِــنْ حَيْــثُ رَاوٍ عُرِفَــا

414. بِأَنَّــهُ سَــوَّى فَفِيْــهِ مَــا جَــرَى   فِي النَّقْلِ بــالْمَعْنَى ، وَمَــعْ ذَا فَيَــرَى

415. بِــأَنَّ ذَا فِيْمَــا رَوَى ذُو الطَّلَــبِ   بِاللَّفْظِ لاَ مَــا وَضَــعُوا فِــي الْكُتُــبِ

416. وَاخْتَلَفُــوا فِــي صِــحَّةِ السَّــمَاعِ   مِــنْ نَاسِــخٍ ، فَقَــالَ بَامْتِنَــاعِ

417. (الإِسْــفَرَايِينِيْ) مَــعَ (الْحَرْبِــيْ)   وِ(ابْــنِ عَــدِيٍّ) وَعَــنِ (الصِّــبْغِيْ)[3]

418. لاَ تَــرْوِ تَحْــدِيْثَاً وَإِخْبَــارَاً ، قُــلِ   حَضَرْتُ وَالــرَّازِيُّ وَهْــوَ الْحَنْظَلِــيْ

419. وَ(ابْنُ الْمُبَــارَكِ) كِلاَهُمَــا كَتَــبْ   وَجَــوَّزَ (الْحَمَّــالُ) وَالشَّــيْخُ ذَهَــبْ

---

(2) أصلها : تتعدَّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره . انظر : النكت الوفية 249 / ب ، وفتح المغيث 2 / 46 .

(3) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الضبعي)) بالضاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية : ((الصبغي)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي كذا في الانساب للسمعاني 3 / 531 .

420. بِـــأَنَّ خَيْـــراً مِنْـــهُ أَنْ يُفَصِّـــلاَ   فَحَيْـــثُ فَهْـــمٌ صَـــحَّ ، أَولاَ بَطَـــلاَ

421. كَماَ جَرَى لِلدَّارَقُطْنِي حَيْـــثُ عَـــدْ   إِمْـــلاَءَ (إِسْـــمَاعِيْلَ) عَـــدًّاً وَسَـــرَدْ

422. وَذَاكَ يَجْـــرِي فِـــي الْكَـــلاَمِ أَو إذا   هَيْنَمَ حَتَّـــى خَفِـــيَ الْـــبَعْضُ ، كَـــذَا

423. إِنْ بَعُـــدَ السَّـــامِعُ ، ثُـــمَّ يُحْتَمَـــلْ   فِـــي الظَّـــاهِرِ الْكَلِمَتَـــانِ أَو أَقَـــلْ

424. وَيَنْبَغِـــي لِلشَّـــيْخِ أَنْ يُجِيْـــزَ مَـــعْ   إِسْـــمَاعِهِ جَبْـــراً لِـــنَقْصٍ إِنْ يَقَـــعْ [3]

425. قَالَ : ابْنُ عَتَّابٍ وَلاَ غِنَـــى[4] عَـــنْ   إِجَـــازَةٍ مَـــعَ السَّـــمَاعِ تُقْـــرَنْ [3]

426. وَسُـــئِلَ (ابْـــنُ حنبـــلٍ) إِن حَرْفَـــا   أدْغَمَـــهُ فَقَـــالَ : أَرْجُـــو يُعْفَـــى

427. لَكِنْ (أَبـــو نُعَـــيْمٍ الْفَضْـــلُ) مَنَـــعْ   فِـــي الْحَرْفِ تَسْتَفْهِمُهُ [4] فَـــلاَ يَسَـــعْ

---

(3) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((أن وقع)) ، وفي النفائس : ((إن وقع)).

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (جـــ) من متن الألفية : ((غناء)) .

(3) في نسخة (أ) و(ب) و(جـــ) من متن الألفية: ((تقترن))، وفي النفائس : ((يُقرن)).

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (جـــ) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .

428. إِلاَّ بَــأَنْ يَــرْوِيْ تِلْــكَ الشَّـــارِدَهْ عَنْ مُفْهِمٍ ، وَ[5] نَحْوُهُ عَــنْ (زَائِــدَهْ)

429. وَ(خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ) قَــدْ قــال : نَــا إِذْ فَاتَــهُ حَــدَّثَ [6] مِــنْ حَــدَّثَنَا

430. مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُــفْيَانُ اكْتَفَــى بِلَفْظِ مُسْتَمْلٍ عَــنِ الْمُمْلِــي اقْتَفَــى

431. كَذَاكَ (حَمَّــادُ بْــنُ زَيْــدٍ) أَفْتَــى : إِسْــتَفْهِمِ الَّــذِي يَلِيْــكَ ، حَتَّــى

432. رَوُوْا عَنِ (الأَعْمَشِ) : كُنَّــا نَقْعُــدُ (لِلنَّخَعِــيْ) فَرُبَّمَــا قَــدْ يَبْعُــدُ

433. الــبَعْضُ – لاَ يَسْــمَعُهُ – فَيَســأَلُ الــبَعْضَ عَنْــهُ ، ثُــمَّ كُــلٌّ يَنْقُــلُ

434. وَكُــلٌّ ذَا تَسَــاهُلٌ ، وَقَــوْلُهُمْ : يَكْفِي مِــنَ الْحَــدِيْثِ شَــمُّهُ ، فَهُــمْ

435. عَنَــوا إذا أَوَّلَ [1] شَــيءٍ سُــئِلاَ عَرَفَــهُ ، وَمَــا عَنَــوْا تَسَــهُّلاَ

436. وَإِنْ يُحَــدِّثْ مِــنْ وَرَاءِ سِــتْرِ - عَرَفْتَــهُ بِصَــوْتِهِ او[2] ذِي خُبْــرِ

---

(5) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .

(6) في ف و ع : ((حديث)) .

(1) انظر : النكت الوفية 253 / ب .

(2) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

437. صَحَّ ، وَعَــنْ شُــعْبَةَ لاَ تَــرْوِ لَنَــا إنَّ [3] بِــــلاَلاً ، وَحَــــدِيْثُ أُمِّنَـــا

438. وَلاَ يَضُــــرُّ سَـــامِعاً أنْ يَمْنَعَـــهْ [4] الشَّـــيْخُ أَنْ يَــرْوِي مَــا قَــدْ سَــمِعَهْ

439. كَـــذَلِكَ التَّخْصِـــيْصُ أو رَجَعْـــتُ مَــاَ لَمْ يَقُــلْ : أَخْطَــأْتُ أو شَــكَكْتُ

الثَّالِثُ : الإجَاْزَةُ

440. ثُــمَّ الإِجَــازَةُ تَلــي السَّــمَاعَا وَنُوِّعَـــــتْ لِتِسْــــعَةٍ أَنْوَاعَـــــا

441. ارْفَعُهَـــا بِحَيْـــثُ لاَ مُناولَـــهْ تَعْيِيْنُـــهُ الْمُجَـــازَ وَالْمُجْـــازَ لَـــهْ

442. وَبَعْضُـــهُمْ حَكَـــى اتِّفَـــاقَهُمْ عَلَـــى جَوَازِ ذَا ، وَذَهَــبَ (الْبَــاجِيْ) إِلَــى

443. نَفْيِ الْخِلاَفِ مُطْلَقاً ، وَهْــوَ غَلَــطْ قال : وَالاخْتِلاَفُ فِــي الْعَمَــلِ قَــطْ

444. وَرَدَّهُ الشَّــــيْخُ بِــأَنْ [5] للشَّــافِعِي قَــوْلاَنِ فِيْهَــا ثُــمَّ بَعْــضُ تَــابِعِي [6]

---

(3) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي. انظر : النكت الوفية 253 / ب.

(4) قال البقاعي : ((أنْ يَمْنَعَهُ)) في موضع رفع على أنه فاعل ((يضرُّ)) ، و ((الشيخُ)) فاعل ((يمنع)) ، و ((أنْ يَرْوِيَ)) مفعوله . النكت الوفية 253 / ب .

(5) بتخفيف ((أنَّ)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

445. مَذْهَبِهِ (الْقَاضِي حُسَيْنٌ[1]) مَنَعَا وَصَاحِبُ (الْحَاوِي) بِهِ قَدْ قَطَعَا

446. قَالاَ كَشُعْبَةٍ [2] وَلَو جَازَتْ إِذَنْ لَبَطَلَتْ رِحْلَةُ طُلاَّبِ السُّنَنْ

447. وَعَنْ (أبِي الشَّيْخِ) مَعَ (الْحَرْبِيِّ) إِبْطَالُهَا كَذَاكَ (لِلسِّجْزِيِّ)

448. لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقَرَّا عَمَلُهُمْ ، وَالأَكْثَرُوْنَ طُرَّا

449. قَالُوا بِهِ ، كَذَا وُجُوْبُ الْعَمَلِ بِهَا ، وَقِيْلَ : لاَ كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ

450. وَالثَّانِ [3]: أَنْ يُعَيِّنَ الْمُجَازَ لَهْ دُوْنَ الْمُجَازِ ، وَهْوَ أَيْضاً قَبِلَهْ

451. جُمْهُوْرُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلاَ وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيْهِ مِمَّا قَدْ خَلاَ

---

(1) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفائس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكّر فهو منوَّن ، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخة ((الحسين منعا)) مخبول لاجتماع الخبن فيه والطيِّ ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية 254 / أ .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

(3) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

452. وَالثَّالِــثُ : التَّعْمِــيْمُ فِــي الْمُجَــازِ   لَـــهُ ، وَقَـــدْ مَـــالَ إِلى الْجَـــوَازِ

453. مُطْلَقاً (الْخَطِيْــبُ) (وَابْــنُ مَنْــدَهْ)   ثُــمَّ (أَبــو الْعَــلاَءِ) أَيْضَــاً بَعْــدَهْ

454. وَجَازَ لِلْمَوْجُــوْدِ عِنْــدَ (الطَّبَــرِيْ)   وَالشَّيْخُ لِلإِبْطَــالِ مَــالَ فَاحْــذَرِ [4]

455. وَمَا يَعُــمُّ مَــعَ وَصْــفِ حَصْــرِ [1]   كَالْعُلَمَـــا [2] يَوْمَئِـــذٍ بِـــالثَّغْرِ [3]

456. فَإِنَّـــهُ إِلى الْجَـــوَازِ أَقْـــرَبُ   قُلْتُ (عِيَاضٌ) قالَ: لَسْــتُ أَحْسِــبُ

457. فِي ذَا اخْتِلاَفاً بَيْــنَهُمْ مِمَّــنْ يَــرَى   إِجَـــازَةً لِكَوْنِـــهِ مُنْحَصِـــرَا

458. وَالرَّابعُ : الْجَهْلُ بِمَــنْ أُجِيْــزَ لَــهْ   أو مَـــا أُجِيْـــزَ كَـــأَجَزْتُ أَزْفَلَـــهْ

459. بَعْضَ سَــمَاعَاتِي ، كَــذَا إِنْ سَــمَّى   كِتَابــاً او[4] شَخْصَــاً وَقَــدْ تَسَــمَّى

---

(4) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((فاحذري)) .

(1) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((حصري)) والصحيح ما أثبت.

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري)) والصحيح ما أثبت .

(4) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .

460. بِـــهِ سِـــوَاهُ ثُـــمَّ لَمَّـــا يَتَّضِـــحْ مُـــرَادُهُ[5] مِـــنْ ذَاكَ فَهْـــوَ لاَ يَصِـــحْ

461. أَمَّـــا الْمُسَـــمَّوْنَ مَـــعَ الْبَيَـــانِ[6] فَـــلاَ يَضُـــرُّ الْجَهْـــلُ بِالأَعْيَـــانِ

462. وَتَنْبَغِـــي[7] الصِّـــحَّةُ إِنْ جَمَلَهُـــمْ[8] مِـــنْ غَيْـــرِ عَـــدٍّ وَتَصَـــفُّحٍ لَهُـــمْ

463. وَالْخَامِسُ : التَّعْلِيْـــقُ فِـــي الإِجَـــازَهْ بِمَـــنْ يَشَـــاؤُهَا الـــذِّي أَجَـــازَهْ

464. أو غَيْـــرُهُ مُعَيَّنَـــاً ، وَالأُوْلَـــى أَكْثَـــرُ جَهْـــلاً ، وَأَجَـــازَ الْكُـــلاَّ

465. مَعاً (أبو يَعْلَـى) الإِمَـامُ الْحَنْبَلِـيْ مَعَ (ابْنِ عُمْـرُوْسٍ) وَقَـالاَ: يَنْجَلِـي

466. الْجَهْـــلُ إِذْ يَشَـــاؤُهَا ، وَالظَّـــاهِرُ بُطْلاَنُهَـــا أَفْتَـــى بِـــذَاك[5] (طَـــاهِرُ)

467. قُلْتُ : وَجَدْتُ (ابـنَ أبي خَيْثَمَـةِ) أَجَـــازَ كَالَّثانِيَـــةِ الْمُبْهَمَـــةِ

---

(5) في (النفائس) : ((مراداه)) وهو خطأ.

(6) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((البياني)) وهو خطأ .

(7) في نسخة ن و ق و س : ((وينبغي)) .

(8) قال البقاعي في نكته الوفية 256 / أ : أي : جَمَعَهُم ، يقال : جَمَلَ الشيءَ إذا جَمَعَهُ ، والحسابَ أي: ردّه إلى الجُملة. وينظر: لسان العرب 11 / 27 مادة (جمل).

(5) كذا في النسخ كلها ، وفي النفائس : ((بذاك أفتى ...)) ، ويصح الوزن به .

468. وَإِنْ يَقُلْ : مَنْ شَـاءَ يَـرْوِي قَرُبَـا وَنَحْــوَهُ (الأَزْدِي) مُجِيْــزاً كَتَبَـا

469. أَمَّــا : أَجَــزْتُ لِفُــلاَنٍ إِنْ يُــرِدْ فَــالأَظْهَرُ الأَقْـوَى الْجَـوَازُ فَاعْتَمِـدْ

470. وَالسَّــادِسُ : الإِذْنُ لِمَعْـدُوْمٍ تَبَـعْ كَقَوْلِـهِ : أَجَـزْتُ لِفُـلاَنِ (6) مَـعْ

471. أَوْلاَدِهِ وَنَسْـــــلِهِ وَعَقِبِــــــهْ حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّـصَ الْمَعْـدُوْمَ بِـهْ

472. وَهْــوَ أَوْهَــى ، وَأَجَــازَ الأَوَّلاَ (ابْــنُ أَبي دَاوُدَ) وَهْــوَ مُــثِّلاَ

473. بِالْوَقْفِ ، لَكِـنْ (أَبَـا الطَّيِّـبِ) رَدْ كِلَيْهِمَــا وَهْـوَ الصَّـحِيْحُ الْمُعْتَمَـدْ

474. كَذَا أبـو نَصْـرٍ . وَجَـازَ مُطْلَقَـا عِنْـدَ الْخَطِيْـبِ وَبِـهِ قَـدْ سُـبِقَا

475. مِنِ (7) ابْنِ عُمْرُوْسٍ (4) مَـعَ الْفَـرَّاءِ وَقَــدْ رَأَى الْحُكْـمَ عَلَـى اسْـتِوَاءِ

---

(6) بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .

(7) بكسر النون لالتقاء الساكنين .

(4) عُمْرُوْس : ضبطه السمعاني في الأنساب 4 / 210 – بفتح العين ، ومثله في فتح المغيث 2 / 81 وفتح الباقي 2 / 70 ، وضبطه الفيروزآبادي بضمّها ، ثمَّ قالَ :

476. فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ [8] مَـنْ تَبِعَـا أَبَـا حَنِيْفَـةَ [2] وَمَالِكَـاً مَعَـا

477. وَالسَّـابِعُ : الإِذْنُ لِغَيْـرِ أَهْـلِ لِلأَخْـذِ عَنْـهُ كَـافِرٍ أو طِفْـلِ

478. غَيْـرِ مُمَيـزٍ وَذَا الأَخِيْـرُ رَأَى (أَبـو الطَّيِّـبِ) وَالْجُمْهُـوْرُ

479. وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْـلاً ، بَلَـى[3] بِحَضْـرَةِ (الْمِـزِّيِّ) تَتْـرَا فُعِـلا

480. وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضَـاً نَقْـلاَ وَهْوَ مِـنَ الْمَعْـدُوْمِ أولَـى[4] فِعْـلاَ

481. وَ(لِلْخَطِيْبِ) لَمْ أَجِـدْ مَـنْ فَعَلَـهْ قُلْـتُ: رَأَيْـتُ بَعْضَـهُمْ قَـدْ سَـأَلَهْ

482. مَـعْ أبويْـهِ فَأَجَـازَ ، وَلَعَـلْ مَا اصَّفَّحَ الأَسْمَـاءَ [5] فِيْهَـا إِذْ فَعَـلْ

وفتحه من لحن الْمُحَدِّثين . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس 16 / 281 ، وراجع ترجمة ابن عمروس في سير أعلام النبلاء 18 / 73 .

(8) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضاً.

(2) في فتح المغيث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلاً عن عدم وجود الضرورة أصلاً .

(3) في (ب) : ((بلا)) وهو خطأ.

(4) في (ب) : ((أولا)) وهو خطأ.

(5) في ف و ع : ((الاسما)) ، وما أثبت هو الصحيح وزناً .

483. وَيَنْبَغِــي الْبِنَــا عَلَــى مَــا ذَكَــرُوْا هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْــلُ ؟ وَهَــذَا أَظْهَــرُ [6]

484. وَالثَّــامِنُ : الإِذْنُ بِمَــا سَــيَحْمِلُهْ الشَّــيْخُ ، وَالصَّــحِيْحُ أَنَّــا نُبْطِلُــهْ

485. وبعضُ عَصْــرِيِّ [7] عِيَــاضٍ بَذَلَــهْ وَ(ابْنُ مُغِيْثٍ) لَمْ يُجِــبْ مَــنْ سَــأَلَهْ

486. وَإِنْ يَقُلْ : أَجَزْتُــهُ مَــا صَــحَّ لَــهْ أو سَيَصِــحُّ ، فَصَــحِيْحٌ عَمِلَــهْ

487. (الــدَّارَقُطْنِيُّ) وَسِــوَاهُ أوحَــذَفْ يَصِــحُّ جَــازَ الكُــلُّ حَيْثُمَــا عَــرَفْ

488. وَالتَّاسِــعُ : الإِذْنُ بِمَــا أُجِيْــزَا لِشَــيْخِهِ ، فَقِيْــلَ : لَــنْ يَجُــوْزَا

489. وَرُدَّ ، وَالصَّــحِيْحُ : الاعْتِمَــادُ عَلَيْــهِ قَــدْ جَــوَّزَهُ النُّقَّــادُ

490. أبــو نُعَــيْمٍ ، وَكَــذَا ابْــنُ عُقْــدَهْ وَالــدَّارَقُطْنِيُّ وَنَصْــرٌ بَعْــدَهْ

491. وَالَــى ثَلاَثَــاً بِإِجَــازَةٍ وَقَــدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالَــى بِخَمْــسٍ [1] يُعْتَمَــدْ

---

(6) قال البقاعي : أي : أنّه يُعلم ، أي : يُعَامل مُعاملة المعلوم. النكت الوفية 258/ ب.

(7) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((عصرتي)).

(1) في نسخة ن والمطبوع : ((لخمس)) ، والمثبت من بقية النسخ الخطية ، والنفائس ، وفتح المغيث .

492. وَيَنْبَغِـــــي تَأَمُّـــــلُ الإِجـــــازَهْ فحيـــثُ شَـــيْخُ شَـــيْخِهِ أَجَـــازَهْ

493. بَلفْظِ مَا صَحَّ لَدَيْـهِ لَـمْ يُخَـطْ [2] مَا صَـحَّ عِنْـدَ شَـيْخِهِ مِنْـهُ فَقَـطْ

لَفْظُ الإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

494. أَجَزْتُهُ (ابْـنُ فَـارِسٍ) قَـدْ نَقَلَـهْ وَإِنَّمَـا الْمَعْـرُوْفُ قَـدْ أَجَـزْتُ لَـهْ

495. وَإِنَّمَـــا تُسْتَحْسَـــنُ الإِجَـــازَهْ مِـــنْ عَـــالِمٍ بِـــهِ [3]، وَمَـــنْ أَجَـــازَهْ

496. طَالِـبَ عِلْـمٍ (وَالْوَلِيْـدُ) ذَا ذَكَـرْ عَنْ (مَالِكٍ) شَرْطاً وَعَـنْ (أَبي عُمَـرْ)

497. أَنَّ الصَّـــحِيْحَ أَنَّهَـــا لاَ تُقْبَـــلُ إِلاَّ لِمَـــاهِرٍ وَمَـــا لاَ يُشْـــكِلُ

498. وَالْلَفْظُ إِنْ تُجِـزْ بِكَتْـبٍ أَحْسَـنُ أو دُوْنَ لَفْـظٍ [4] فَـانْوِ وَهْـوَ أَدْوَنُ

---

(2) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : تخطية ، أي : لم يتعدّ و لم يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) . النكت الوفية 259 / ب ، وانظر : شرح السيوطي للألفية 258 .

(3) في (أ) والنفائس : ((بها)) والمثبت من بقية النسخ الخطية وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف 2 / 87 .

(4) بعد هذا في مطبوعتي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يختل معها الوزن .

الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ

499. ثُمَّ الْمُنَاولاَتُ [9] إِمَّــا تَقْتَــرِنْ بالإِذْنِ أَوْ لاَ ، فَالَّتِي فِيْهَا إِذِنْ

500. أَعْلَى الإْجَازَاتِ ، وَأَعْلاَهَــا إِذا أَعْطَـــاهُ مِلْكَـــاً فَإِعَـــارَةً كَــذَا

501. أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَــهْ عَرْضَــاً وَهَــذَا الْعَــرْضُ لِلْمُنَاولَــهْ

502. وَالشَّيْخُ ذُوْ مَعْرِفَةٍ فَيَنظُــرَهْ [10] ثُمَّ يُنَــاولَ [3] الْكِتَــابَ مُحْضِــرَهْ

503. يقول: هَذَا مِنْ حَدِيْثِي[4]فَــارْوِهِ وَقَدْ حَكَوْا عَــنْ (مَالِــكٍ) وَنَحْــوِهِ

504. بِأَنَّهَـــا تُعَـــادِلُ السَّـــمَاعَا وَقَـــدْ أَبَـــى الْمُفْتُـــوْنَ ذَا امْتِنَاعَـــا

505. إِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيْ مَــعَ النُّعْمَــانِ وَالشَّــافِعيْ وَ أحْمَــدُ الشَّـــيْبَانِيْ

506. وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَغَيْــرُهُمْ رَأَوْا بِأَنَّهَا أَنْقَصُ ، قُلْــتُ : قَــدْ حَكَــوْا

507. إِجْمَـــاعَهُمْ بِأَنَّهَـــا صَـــحِيْحَهْ مُعْتَمَـــداً ، وَإِنْ تَكُـــنْ مَرْجُوْحَـــهْ

---

(9) في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .

(2) و (3) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفاً على يحضر في البيت السابق .

(4) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .

508. أَمَّـــا إذا نَـــاولَ وَ اسْـــتَرَدَّا   فِي الْوَقْـتِ صَــحَّ وَالْمُجَــازُ أَدَّى

509. مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَـتْ مَرْوِيَّـهْ   وَهَـــذِهِ لَيْسَـــتْ لَهَـــا مَزِيَّـــهْ

510. عَلَى الذَّي عُيِّنَ فِـي الاجَـازَهْ   عِنْـدَ الْمُحَقِّقِـيْنَ لَكِـنْ مَـازَهْ

511. أَهْلُ الْحَدِيْثِ آخِراً وَقِـدْمَا [5]   أَمَّا إذا مَا الشَّـيْخُ لَـمْ يَنْظُـرْ مَـا

512. أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَـدْ[1]   مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَـابَ وَهْـوَ مُعْتَمَـدْ

513. صَــحَّ وَإِلاَّ بَطَـلَ اسْـتِيْقَانَا   وَإِنْ يَقُـــلْ : أَجَزْتُـــهُ إِنْ كَانَـــا

514. ذَا مِنْ حَدِيْثِي، فَهْوَ فِعْلٌ حَسَـنُ   يُفِيْـــدُ حَيْـــثُ وَقَـــعَ[2] التَّبَـــيُّنُ

515. وإِنْ خَلَــتْ مِــنْ إِذْنِ الْمُنَاوَلَــهْ   قِيْلَ : تَصِـحُّ [3] والأَصَـحُّ بَاْطِلَـهْ

---

(5) انظر : النكت الوفية 265 / أ .

(1) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و(فتح المغيث): ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

(3) في نسخة (أ) و (جـ) من متن الألفية : ((يصح)) .

كَيْفَ يَقُوْلُ مَنْ رَوَى بِالْمُنَاوَلَةِ وَالإِجَاْزَةِ ؟

516. وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ رَوَى مَا نُــوْوِلاَ (فَمَالِكٌ) وَ(ابْــنُ شِــهَابٍ) جَعَــلاَ

517. إِطْلاَقَــهُ (حَــدَّثَنَا) وَ(أَخْبَــرَا) يَسُوْغُ وَهْــوَ لاَئِــقٌ بِمَــنْ يَــرَى

518. الْعَرْضَ كَالسَّمَاعِ بَــلْ أَجَــازَه بَعْضُــهُمُ [4] في مُطْلَــقِ الإِجَــازَهْ

519. وَ(الْمَرْزُبَــانِيْ) وَ(أَبــو نُعَــيْمِ) أَخْبَــرَ، وَالصَّــحِيْحُ عِنْــدَ القَــوْمِ

520. تَقْيِيْــدُهُ بِمَــا يُبــيِنُ الْوَاقِعَــا إِجَــازَةً تَنَــاولاً هُمَــا مَعَــا

521. أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِــي، أَجَــازَنِي سَوَّغَ لِــي، أَبَــاحَ لِــي، نَــاوَلَنِي

522. وَإِنْ أَبَــاحَ الشَّــيْخُ لِلْمُجَــازِ إِطْلاَقَهُ لَــمْ يَكْــفِ فِــي الْجَــوَازِ

523. وَبَعْضُهُمْ أَتَــى بِلَفَــظٍ مُــوْهِمْ (شَافَهَنِي) (كَتَبَ لِــي) فَمَــا سَــلِمْ

524. وَقَدْ أَتَى بِــ(خَبَّرَ) الأوزَاعِــيْ فِيْهَــا وَلَــمْ يَخْــلُ مِــنَ النِّــزَاعِ

525. وَلَفْظُ ((أَنْ)) اخْتَارَهُ (الْخَطَّابي) وَهْــوَ مَــعَ الإِسْــنَادِ ذُوْ اقْتِــرَابِ

---

(4) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

526. وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِـي الإِجَـازَهْ (أَنْبَأَنَـــا) كَصَـــاحِبِ الْوِجَـــازَهْ

527. وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيْمَا شَـافَهَهْ بِــالإِذْنِ بَعْــدَ عَرْضِــهِ مُشَــافَهَهْ

528. وَاسْتَحْسَنُوْا لِلْبَيْهَقِيْ مُصْـطَلَحا (أَنْبَأَنَـــا) إِجَـــازَةً فَصَـــرَّحَا

529. وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَـنْ إِجَـــازَةً، وَهْــيَ قَرِيْبَــةٌ لِمَــنْ

530. سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيْـهِ يَشُـكّْ وَحَرْفُ (عَـنْ) بَيْنَهُمَـا فَمُشْـتَرَكْ

531. وَفِي الْبُخَارِيْ قَالَ لِي : فَجَعَلَهْ حِيْــرِيُّهُمْ [1] لِلْعَــرْضِ وَالْمُنَاوَلَــهْ

الْخَامِسُ : الْمُكَاتَبَةُ

532. ثُمَّ الْكِتَابَــةُ بِخَــطِّ الشَّــيْخِ أَوْ بِإِذْنِــهِ عَنْــهُ لِغَائِــبٍ وَلَــوْ

533. لِحَاضِــرٍ فَــإِنْ أَجَــازَ مَعَهَــا أَشْــبَهَ مَــا نَــاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَــا

534. صَحَّ عَلَى الصَّحِيْحِ وَالْمَشْـهُوْرِ قَالَ بِهِ (أَيُّوْبُ) مَعْ [2](مَنْصُــورِ)

535. وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانِ [3] قَدْ أَجَــازَهْ وَعَــدَّهُ أَقْــوَى مِــنَ الإِجَــازَهْ

---

(1) عنى المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من الشرح .

(2) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .

536. وَبَعْضُـــهُمْ صِـــحَّةَ ذَاكَ مَنَعَـــا   وَصَاحِبُ الْحَاوِيْ بِهِ قَـــدْ قَطَعَـــا

537. وَيَكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوْبُ لَـــهْ   خَـــطَّ الَّـــذِي كَاتَبَـــهُ وَأَبْطَلَـــهْ

538. قَـــوْمٌ لِلاشْـــتِبَاهِ لَكِـــنْ رُدَّا   لِنُـــدْرَةِ اللَّـــبْسِ وَحَيْـــثُ أَدَّى

539. فَاللَّيْثُ مَـــعْ مَنْصُـــوْرٍ اسْـــتَجَازَا   (أَخْبَرَنَـــا) ، (حَـــدَّثَنَا) جَـــوَازَا

540. وَصَـــحَّحُوْا التَّقْيِيْـــدَ بِالْكِتَابَـــهْ   وَهْـــوَ الَـــذَّي يَلِيْـــقُ بِالنَّزَاهَـــهْ

السَّادِسُ : إِعْلاَمُ الشَّيْخِ

541. وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّـــيْخُ بِمَـــا   يَرْوِيْـــهِ أَنْ يَرْوِيَـــهُ ؟ فَجَزَمَـــا

542. بِمَنْعِهِ (الطُّوْسِيْ) وَذَا الْمُخْتَـــارُ   وَعِدَّةٌ [1](كَـــابْنِ جُـــرَيْجٍ) صَـــارُوْا

543. إِلى الْجَوَازِ وَ (ابْنُ بَكْرٍ) نَصَـــرَهْ   وَصَاحِبُ الشَّـــامِلِ جَزْمـــاً ذَكَـــرَهْ

---

(3) كذا في (ب) و (جـ)، وفي (أ) و(النفائس) و (فتح المغيث) : ((السمعاني)) بإثبات الياء (ياء النسب) ، ولا يصحّ الوزن بإثباتها ، فيجب أن تكتب ((السمعانِ)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .

(1) انظر : النكت الوفية 269 / أ .

544. بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَــوْ مَنَعَــهْ   لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَــا إذا قَــدْ سَــمِعَهْ

545. وَرُدَّ كَاسْــتِرْعَاءِ مَــنْ يُحَمَّــلُ   لَكِــنْ إذا صَــحَّ، عَلَيْــهِ الْعَمَــلُ

السَّابِعُ : الوَصِيَّةُ بالكِتَاب

546. وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوْصَــى لَــهُ   بِــالْجُزْءِ مِــنْ رَاوٍ قَضَــى أَجَلَــهُ

547. يَرْوِيْــــهِ أَوْ لِسَــــفَرٍ أَرَادَهْ   وَرُدَّ مَــا لَــمْ يُــرِدِ الْوِجَــادَهْ

الثَّامِنُ : الوِجَادَةُ

548. ثُــمَّ الوِجَــادَةُ وَتِلْــكَ مَصْــدَرْ   وَجَدْتُــــهُ مُوَلَّــــداً لِيَظْهَــــرْ

549. تَغَايُرُ الْمَعْنَــى ، وَذَاكَ أَنْ تَجِــدْ   بِخَطِّ مَنْ عَاصَرْتَ أَوْ قَبْــلُ عُهِــدْ

550. مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِــهِ وَلَــمْ يُجِــزْ   فَقُلْ : بِخَطِّهِ وَجَــدْتُ ، وَاحْتَــرِزْ

551. إنْ لَمْ تَثِقْ بِالْخَطِّ قُــلْ: وَجَــدْتُ   عَنْهُ ، أَوْ اذْكُرْ (قِيْلَ) أَوْ (ظَنَنْــتُ)

552. وَكُلُّــــهُ مُنْقَطِــــعٌ ، وَالأَوَّلُ   قَدْ شِيْبَ وَصْلاً مَا ، وَقَدْ تَسَــهَّلُوْا

553. فيْهِ (بِعَنْ) ، قالَ : وَهَــذَا دُلْسَــهْ تَقْــبُحُ [2] إِنْ أَوْهَــمَ أَنَّ نَفْسَــهْ

554. حَدَّثَــهُ بِــهِ ، وَبَعْــضٌ أَدَّى (حَــدَّثَنا) ، (أَخْبَرَنَــا) وَرُدَّا

555. وَقِيْلَ : فِــي الْعَمَــلِ إِنَّ الْمُعْظَمَــا لَــمْ يَــرَهُ ، وَبِــالْوُجُوْبِ جَزَمَــا

556. بَعْضُ الْمُحُقِّقِــيْنَ وَهْــوَ الأَصْــوَبُ وَ(لابْــنِ إِدْرِيْــسَ) الْجَــوَازَ نَسَــبُوْا

557. وَإِنْ يَكُــنْ بِغَيْــرِ خَطّــهِ فَقُــلْ : (قالَ) وَنَحْوَهَــا، وَإِنْ لَــمْ يَحْصُــلْ

558. بِالنُّسْخَةِ الْوُثُــوْقُ قُــلْ: (بَلَغَنِــيْ) وَالْجَــزْمُ يُرْجَــى حِلُّــهُ لِلْفَطِــنِ

كِتَابَةُ الْحَدِيْثِ وضَبْطُهُ

559. وَاخْتَلَــفَ الصّــحَابُ وَالأَتْبَــاعُ[11] فِي كِتْبَةِ [2] الْحَــدِيْثِ ، وَالإِجْمَــاعُ

560. عَلَــى الْجَــوَازِ بَعْــدَهُمْ بِــالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ: (اكْتُبُوْا) وَكَتْــبِ (السَّــهْمِيْ)

---

(2) في (أ) و (جـ) : ((يقبح)) .

(11) في (ب) : ((والتَّبَّاع)) ، وفي (جـ) : ((والتُّبَّاع)) وذكر في أعلى الصفحة والأتباع نسخة .

(2) أي : في نسخ الحديث أو كتابته .

561. وَيَنْبَغِــي إِعْجَــامُ [3] مَــا يُسْــتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَــا يُشْــكِلُ لاَ مَــا يُفْهَــمُ

562. وَقِيْـــلَ : كُلِّـــهِ لِـــذِي ابْتِـــدَاءِ وَأَكَّـــدُوْا مُلْتَـــبِسَ الأَسْـــمَاءِ

563. وَلْيَكُ[4]فِي الأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَـعْ تَقْطِعْيِـــهِ الْحُـــرُوْفَ فَهْـــوَ أَنْفَـــعْ

564. وَيُكْـــرَهُ الْخَـــطُّ الرَّقِيْـــقُ [5] إِلاَّ لِضِـــيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَّـــالٍ فَـــلاَ

565. وَشَــرُّهُ التَّعْلِيْــقُ وَالْمَشْــقُ، كَمَــا شَــرُّ الْقِــرَاءَةِ إذا مَــا هَــذْرَمَا [1]

566. وَيُنْقَطُ الْمُهْمَــلُ لاَ الْحَــا أَسْــفَلاَ أَوْ كَتْبُ ذَاكَ الْحَــرْفِ تَحْــتُ مَــثَلاَ

567. أَوْ فَوْقَـــهُ قُلاَمَـــةً، أَقْـــوَالُ وَالْبَعْضُ نَقْــطَ السِّــيْنِ صَــفّاً قَــالُوْا

568. وَبَعْضُــهُمْ يَخُــطُّ فَــوْقَ الْمُهْمَــلِ وَبَعْضُــهُمْ كَــالْهَمْزِ تَحْــتَ يَجْعَــلِ

---

(3) كذا في النسخ الخطيّة لشرح الألفية ومتنها وفي نسخة ص من شروح الألفية : ((استعجام)) ، وفي ع من المطبوع : ((عجام)) .

(4) أصلها: يكون، حذفت الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون تخفيفاً فأصبحت: ليكُ.

(5) في النفائس و (أ) : ((الدقيق)) بالدال، وما أثبتناه من (ب) و (جـ) وشروح الألفية وهو الموافق لما يأتي ، وقد أشار صاحب فتح الباقي 121/2 إلى هذا الاختلاف .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي ص و ن و ق و س و ع و ف : ((هذرِما)) .

569. وَإِنْ أَتَـــى بِرَمْـــزِ رَاوٍ مَيَّـــزَا مُـــرَادَهُ وَاخْتِيْـــرَ أَنْ لاَ يَرْمِـــزَا

570. وَتَنْبَغِي[2] الدَّارَةُ فَصْـلاً وَارْتَضَـى إِغْفَالَهَـا (الْخَطِيْـبُ) حَتَّـى يُعْرَضَـا

571. وَكَرِهُوْا فَصْـلَ مُضَـافِ اسْـمِ اللهْ مِنْـهُ بِسَـطْرٍ إِنْ يُنَـافِ مَـا تَـلاَهْ

572. وَاكْتُـبْ ثَنَـاءَ (اللهِ) وَالتَّسْـلِيْمَا مَـعَ الصَّـلاَةِ لِلنَّبِـي تَعْظِيْمَـا

573. وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الأَصْـلِ وَقَـدْ خُوْلِفَ فِي سَـقْطِ الصَّـلاَةِ (أَحْمَـدْ)

574. وَعَلَّـهُ[3] قَيَّـدَ [4] بِالرَّوَايَـهْ مَـعْ نُطْقِـهِ ، كَمَـا رَوَوْا حِكَايَـهْ

575. وَالْعَنْبَـرِيْ وَابْـنُ الْمُـدِيْنِي بَيَّضَـا لَهَـا لإِعْجَـالٍ وَعَـادَا عَوَّضَـا[5]

576. وَاجْتَنِـبِ الرَّمْـزَ لَهَـا وَالْحَـذْفَا مِنْهَـا صَـلاَةً أَوْ سَـلاَماً تُكْفَـى[6]

---

(2) في أ و ب و جـ من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها: ((وينبغي)) .
(3) هي لغة في : ((لعلَّ)) . انظر : الصحاح 5 / 1774 (علل) .
(4) يجوز في ضبط (قيَّد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت الوفية 284 / أ .
(5) قال البقاعي : ((أي : ورجعا إلى التعويض ، أي : ورجعا بعد انقضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبا عوض الذي حذفاه وفوّتاه في ذلك الوقت)). النكت الوفية 284 / ب .

الْمُقَابَلَةُ

577. ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرْضُ بِالأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ [12] أَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ

578. فَرْعٍ مُقَابَلٍ، وَخَيْرُ الْعَرْضِ مَعْ أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعْ

579. وَقِيْلَ : بَلْ مَعْ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا بَعْضُهُمُ [2] هَذَا ، وَفِيْهِ غُلِّطَا

580. وَلْيَنْظُرِ السَّامِعُ حِيْنَ يَطْلُبُ فِي نُسْخَةٍ وَقالَ (يَحْيَى) : يَجِبُ

581. وَجَوَّزَ الأُسْتَاذُ أَنْ يَرْوِيَ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلٍ وَ(لِلْخَطِيْبِ) إِنْ

582. بَيَّنَ وَالنَّسْخُ مِنَ اصْلٍ[3] وَلْيُزَدْ صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ فَالشَّيْخُ [4] قَدْ

583. شَرَطَهُ ثُمَّ اعْتَبِرْ مَا ذُكِرَا فِي أَصْلِ الاصْلِ[5] لاتَكُنْ مُهَوِّرَا

---

(6) تُكْفَى : أي : همّكَ ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (170) ، والترمذي (2457) ، والحاكم 2 / 421 ، وحسَّنه الترمذي .

(12) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .

(2) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .

(3) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .

(4) في (ب) : ((والشيخ)) .

(5) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين.

تَخْرِيْجُ السَّاقِط

584. وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ : وَهْـــوَ اللَّحَـــقُ   حَاشِـــــيَةً إلى الْيِمَـــــيْنِ يُلْحَـــــقُ

585. مَا لَمْ يَكُنْ آخرَ سَطْرٍ وَلْـيَكُنْ [6]   لِفَوْقُ وَالسُّـــطُوْرُ أَعْلَــى فَحَسُـــنْ

586. وَخرِّجَنْ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَــقَطْ   مُنْعَطِفاً لَهُ ، وَقِيْـــلَ : صِــلْ بِخَــطْ

587. وَبَعْدَهُ اكْتُبْ صَــحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَــا   أَوْ كَرِّرِ الكَلِمَةَ لَــمْ تَسْــقُطْ مَعَــا

588. وَفِيْـــهِ لَـــبْسٌ وَلِغَيْـــرِ الأَصْــــلِ   خَرِّجْ بِوَسْــطِ كِلْمَــةِ[7] الْمَحَــلِّ

589. وَ(لِعِيَــاضٍ) : لاَ تُخَــرِّجْ ضَــبِّبِ   أَوْ صَحِّحَنْ لِخَــوْفِ لَــبْسٍ وَأُبِــي

التَّصْحِيْحُ والتَّمْرِيْضُ ، وَهو التَّضْبِيْبُ [1]

590. وَكَتَبُوْا (صَــحَّ) عَلَــى الْمُعَــرَّضِ   لِلشَّــكِّ إِنْ نَقْــلاً وَمَعْنًــى ارْتُضِــي

591. وَمَرَّضُوْا فَضَــبَّبُوْا (صَــاداً) تُمَــدُّ   فَــوْقَ الــذِّي صَــحَّ وُرُوْداً وَفَسَــدْ

592. وَضَبَّبُوْا فِــي الْقَطْــعِ وَالإِرْسَــالِ   وَبَعْضُــهُمْ فِــي الأَعْصُــرِ الْخَــوَالي

---

(6) في (جـ) : ((ولتكن)) .

(7) بإسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان 12 / 523 (كلم) .

(1) جملة : ((وهو التضبيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.

593. يَكْتُبُ صاداً عِنْدَ عَطْفِ الأَسْــمَا[2] تُوْهِمُ [3] تَضْــبِيْباً ، كَــذَاكَ إِذ مَــا

594. يَخْتَصِرُ التَّصْــحِيْحَ بَعْــضٌ يُــوْهِمُ وَإِنَّمَــا يَمِيْــزُهُ [4] مَـــنْ يَفْهَـــمُ

الكَشْطُ والْمَحْوُ والضَّرْبُ

595. وَمَا يزِيْــدُ فِــي الْكِتَــابِ يُبْعَــدُ كَشْطاً وَمَحْــواً وَبِضَــرْبٍ أَجْــوَدُ

596. وَصِـــلْهُ بِــالْحُرُوْفِ خَطّــاً أَوْ لاَ مَعْ عَطْفِــهِ أَوْ كَتْــبَ (لاَ) ثُــمَّ إلى

597. أَوْ نِصْـــــفَ دَارَةٍ وَإِلاَّ صِـــــفْرَا فِي كُــلِّ جَانِــبٍ وَعَلِّــمْ سَــطْرَا

598. سَطْراً إِذا مَــا كَثُــرَتْ سُــطُوْرُهْ أَوْلا وَإِنْ حَــرْفٌ أَتَـــى تَكْرِيْـــرَهْ

599. فَــأَبْقِ مَــا أَوَّلُ سَــطْرٍ ثُــمَّ مَــا اخِــرُ سَــطْرٍ ثُــمَّ مَــا تَقَــدَّمَا

600. أَوِ [5] اسْتَجِدْ قَوْلاَنِ مَا لَمْ يُضِــفِ أَوْ يُوْصَفُ اوْ [6] نَحْوُهُمَــا فَــأَلِفِ

العَمَلُ في اخْتِلاَفِ الرُّوَايَاتِ

---

(2) بقصر الممدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريع هنا .

(3) في (أ) و (جــ) : ((يوهم)) .

(4) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .

(5) كسرت الواو ؛ لإلتقاء الساكنين .

(6) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

601. وَلْيَــبْنِ [1] أَوَّلاً عَلَــى رِوَايَــهْ   كِتَابَـــهُ، وَيُحْسِـــنِ الْعِنَايَـــهْ

602. بِغَيْرِهَــا بِكَتْـــبِ رَاوٍ سُـــمِّيَا   أَوْ رَمْزاً[2] اوْ[3] يَكْتُبُهَــا[4] مُعْتَنِيَــا

603. بِحُمْرَةٍ، وَحَيْــثُ زَادَ الأَصْــلُ   حَوَّقَـــهُ بِحُمْـــرَةٍ وَيَجْلُـــو

الإِشَارَةُ بالرَّمْزِ

604. وَاخْتَصَرُوْا فِي كَتْبِهِمْ (حَـدَّثَنَا)   عَلَى (ثَنَا) أَوْ (نَا) وَقِيْـلَ : (دَثَنَـا)

605. وَاخْتَصَرُوْا (أَخْبَرَنَا) عَلَى (أَنَـا)   أَوْ (أَرَنَـا) وَ(الْبَيْهَقِـيُّ) (أَبَنَـا)

606. قُلْتُ : وَرَمْزُ (قالَ) إِسْنَاداً يَرِدْ   (قَافاً) وَقالَ الشَّيْخُ: حَذْفُهَا عُهِدْ

607. خَطّاً وَلاَبُدَّ مِـنَ النُّطْـقِ كَـذَا   قِيْلَ لَـهُ : وَيَنْبَغِي النُّطْـقُ بِـذَا

608. وَكَتَبُوْا عِنْدَ انْتِقالٍ مِـنْ سَـنَدْ   لِغَيْـرِهِ (ح) وَانْطِقَـنْ بِهَـا وَقَـدْ

---

(1) ((أي : يجعل كما عبّر به ابن الصلاح ، شبّه كتابة سطوره وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية 297 / أ .

(2) في فتح المغيث : ((رمزٍ)) ، وانظر : النكت الوفية 297 / أ .

(3) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) والنفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

609 رَأَى الرَّهَاوِيُّ[5] بِأَنْ لاَ تُقْـرَا[6] وَأَنَّهَـا مِـنْ حَائِـلٍ، وَقَـدْ رَأَى .

610 بَعْضُ أُوْلِي الْغَرْبِ بِـأَنْ يَقُـوْلاَ مَكَانَهَا: الْحَـدِيْثَ قَـطْ ، وَقِـيْلاَ .

611 بَلْ حَاءُ تَحْوِيْلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِـبْ مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَا مِنْهَـا انْتُخِـبْ .

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ

612. وَيَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْـمَلَهْ وَالسَّـامِعِيْنَ قَبْلَهَـا مُكَمَّلَـهْ

613. مُؤَرِّخاً أَوْ جَنْبَهَـا [1] بِـالطُّرَّهْ [2] أَوْ آخِـرَ الْجُـزْءِ وَإِلاَّ ظَهْـرَهْ

614. بِخَـطِّ مَوْثُـوْقٍ بِخَـطٍّ عُرِفَـا وَلَـوْ بِخَطِّـهِ لِنَفْسِـهِ كَفَـى

615. إِنْ حَضَرَ الْكُـلُّ ، وَإِلاَّ اسْـتَمْلَى مِنْ ثِقَـةٍ ، صَـحَّحَ شَـيْخٌ أَمْ لاَ

---

(5) وضبطت (الراء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية 299 / ب .

(6) في (أ) و (جـ) : ((يقرأ)) .

(1) ((أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية 300 / أ .

(2) قال البقاعي : ((الطُّرَّةُ – بضمِّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشدَّدة -: هي حاشية الكتاب . قال في القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هدب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحَرْفُهُ)) . النكت الوفية 300 / أ ، وانظر : التاج 12 / 43 (طرر).

616. وَلْيُعِرِ الْمُسَمَّى بِـهِ [3] إِنْ يَسْـتَعِرْ   وَإِنْ يَكُـنْ بِخَـطِّ مَالِـكٍ سُـطِرْ

617. فَقَـدْ رَأَى حَفْـصٌ وَإِسْـماعِيلُ   كَذَا الزُّبَيْرِيْ فَرْضَهَا إِذْ سِيْلُوْا [4]

618. إِذْ خَطُّـهُ عَلَـى الرِّضَـا بِـهِ دَلْ   كَمَا عَلَـى الشَّـاهِدِ مَـا تَحَمَّـلْ

619. وَلْيَحْـذَرِ الْمُعَـارُ تَطْـوِيْلاً وَأَنْ   يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِـهِ مَـا لَـمْ يُـبَنْ

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيْثِ وَأَدَائِه

620 وَلْيَـرْوِ مِـنْ كِتَابِـهِ وَإِنْ عَـرِي   مِـنْ حِفْظِـهِ فَجَـائِزٌ لِلأَكْثَـرِ .

621 وَعَـنْ أَبي حَنِيْفَـةَ الْمَنْـعُ كَـذَا   عَـنْ مَالِـكٍ وَالصَّـيْدَلاَنِيْ وَإِذَا .

622 رَأَى سَمَاعَهُ وَلَـمْ يَـذْكُرْ فَعَـنْ   نُعْمَانٍ الْمَنْعُ وَقَـالَ ابْـنُ الْحَسَـنْ .

623 مَعْ [1] أَبي يُوْسُفَ ثُـمَّ الشَّـافِعِيْ   وَالأَكْثَـرِيْنَ بِـالْجَوَازِ الْوَاسِـعِ .

---

(3) قال البقاعي : ((وَلْيُعِرِ : اللام فيه للأمر الندبي ، والْمُسْمَى به : بإسكان السين ، من أسمَّى بمعنى : سمَّى ، قال في الصحاح : سَمَّيْتُ فلاناً زيداً وسَمَّيْتُهُ بزيد بمعنًى ، وأَسْمَيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعير كتابه ممَّن كتبَ اسمه فيه)) . النكت الوفية 301 / أ ، وانظر : الصحاح 6 / 2383 (سما) .

(4) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية 301 / أ .

624. وَإِنْ يَغِــبْ وَغَلَبَـــتْ سَـــلاَمَتُهْ جَازَتْ[2] لَدَى جُمْهُــوْرِهِم رِوَايَتُــهْ

625. كَـــذَلِكَ الضَّـــرِيْرُ وَالأُمِّـــيُّ لاَ يَحْفَظَـــانِ يَضْـــبُطُ الْمَرْضِـــيُّ

626. مَا سَمِعَا وَالْخُلْـفُ فِـي الضَّـرِيْرِ أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْـهُ فِـي الْبَصِـيْرِ

الرِّوَايَةُ مِنَ الأَصْلِ

627. وَلْيَـرْوِ مِـنْ أَصْلٍ أَوِ الْمُقَابَـلِ بِــهِ وَلاَ يَجُـــوْزُ بِالتَّسَـــاهُلِ

628. مِمَّا بِــهِ اسْـمُ شَـيْخِهِ أَوْ أُخِـذَا عَنْــهُ لَـدَى الْجُمْهُـوْرِ وَأَجَـازَ ذَا

629. أَيُّوْبُ وَالبُرْسَـانِ [3] قَـدْ أَجَـازَهْ وَرَخَّـصَ الشَّـيْخُ مَـعَ الإِجَـازَهْ

630. وَإِنْ يُخَـالِفْ حِفْظُـــهُ كِتَابَــهْ وَلَـيْسَ مِنْــهُ فَـرَأَوْا صَـوَابَهْ :

631. الْحِفْـظَ مَـعْ تَـيَقُّنٍ وَالأَحْسَـنُ الجَمْـعُ كَـالْخِلاَفِ مِمَّـنْ يُـتْقِنُ

---

(1) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية ومتنها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المغيث .

(2) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بها صحيح أيضاً .

(3) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) : ((البرسان)) بإسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) بإثباتها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن؛ لذلك قالَ زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (2 / 166) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزد) .

الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

632. وَلْيَرْوِ بِالأَلْفَـاظِ مَـنْ لاَ يَعْلَـمُ   مَـــدْلُوْلَهَا وَغَيْـــرُهُ فَـــالْمُعْظَمُ

633. أَجَازَ بِـالْمَعْنَى وَقِيْـلَ : لاَ الْخَبَـرْ   وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيْفِ قَطْعَاً قَدْ حَظَـرْ

634. وَلْيَقُلِ الـرَّاوِي: بِمَعْنَــىً، أَوْ كَمَـا   قَــالَ وَنَحْـــوُهُ كَشَـــكٍّ أُبْهِمَـــا

الاقْتِصَاْرُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيْث

635. وَحَذْفَ بَعْضِ الْمَتْنِ فَامْنَعَ او أَجِزْ[13]   أَوْ إِنْ أُتِـــمَّ أَوْ لِعَـــالِمٍ وَمِـــزْ

636. ذَا بِالصَّحِيْحِ إِنْ يَكُـنْ مَـا اخْتَصَـرَهْ   مُنْفَصِـلاً عَـنِ الَّـذِي قَـدْ ذَكَـرَهْ

637. وَمَـا لِـذِي تُهْمَـةٍ [2] أَنْ يَفْعَلَـهْ   فَـإِنْ أَبَـى فَجَـازَ أَنْ لاَ يُكْمِلَـهْ

638. أَمَّـا إِذَا قُطِّـعَ فِـي الأَبْـوابِ   فَهْـوَ إِلَى الْجَـوَازِ ذُو اقْتِـرَابِ

---

(13) ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح التبصرة ، ونسخ الألفية والنفائس وفتح المغيث ، وفتح الباقي ، وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأٌ محضٌ لا يصح ، لأن في العطف معنى الجمع ، وبدهي امتناع اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .

(2) في النفائس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ والألفية وشروحها .

التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَّانِ ، وَالْمُصَحِّفِ

639. وَلْيَحْــذَرِ اللَّحَّـــانَ وَالْمُصَـــحِّفَا   عَلَـــى حَدِيْثِـــهِ بِـــأَنْ يُحَرِّفَـــا

640. فَيَـدْخُلاَ فِـي قَوْلِـهِ : مَـنْ كَـذَبَا   فَحَـــقٌّ النَّحْـــوُ عَلَـــى مَـــنْ طَلَبَـــا

641. وَالأَخْذُ مِـنْ أَفْـوَاهِهِمْ لاَ الْكُتُـبِ   أَدْفَـعُ لِلتَّصْـحِيْفِ فَاسْـمَعْ وَادْأَبِ

إِصْلاَحُ اللَّحْنِ ، وَالْخَطَأ

642. وَإِنْ أَتَى فِي الأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا [3]   فَقِيْلَ : يُـرْوَى كَيْـفَ جَـاءَ غَلَطَـا

643. وَمَـــذْهَبُ الْمُحَصِّـــلِيْنَ يُصْـــلَحُ   وَيُقْـــرَأُ الصَّـــوَابُ وَهْـــوَ الأَرْجَـــحُ

644. فِي اللَّحْنِ لاَ يَخْتَلِـفُ الْمَعْنَـى بِـهِ   وَصَـــوَّبُوْا الإِبْقَـــاءَ مَـــعْ [1] تَضْـــبِيْبِهِ

645. وَيُـــذْكَرُ الصَّـــوَابُ جَانِبـــاً كَـــذَا   عَـــنْ أَكْثَـــرِ الشُّـــيُوْخِ نَقْـــلاً أُخِـــذَا

646. وَالْبَـــدْءُ بِالصَّـــوَابِ أَوْلَـــى وَأَسَـــدْ   وَأَصْـــلَحُ الإِصْـــلاَحِ مِـــنْ مَـــتْنٍ وَرَدْ

647. وَلْيَأْتِ فِـــي الأَصْـــلِ بِمَـــا لاَ يَكْثُـــرُ   كَـــابْنٍ وَحَـــرْفٍ حَيْـــثُ لاَ يُغَيِّـــرُ

---

(3) في (ب) : ((خطي)) .

(1) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .

648. وَالسَّقْطُ يُدْرَى [2] أَنَّ مِنْ فَـوْقٍ أَتَـى   بِـهِ يُـزَادُ بَعْـدَ يَعْنِـي مُثْبَتَـا

649. وَصَـحَّحُوْا اسْـتِدْرَاكَ مَـا دَرَسَ فِي   كِتَابِـهِ مِـنْ غَيْـرِهِ إِنْ يَعْـرِفِ

650. صِحَّتَهُ مِـنْ بَعْـضِ مَـتْنٍ أَوْ سَـنَدْ   كَمَـا إِذَا ثَبَّتَـهُ مَـنْ يُعْتَمَـدْ

651. وَحَسَّـنُوا الْبَيَـانَ كَالْمُسْتَشْـكِلِ   كِلِمَـةً فِـي أَصْـلِهِ [3] فَلْيَسْـأَلِ

اخْتِلاَفُ أَلْفَاظِ الشُّيُوْخِ

652. وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرَ مِـنْ شَـيْخٍ سَـمِعْ   مَتْنـاً بِمَعْنَـى لاَ بِلَفْـظٍ فَقَنِـعْ

653. بِلَفْظِ وَاحِدٍ وَسَـمَّى الْكُـلَّ: صَـحّْ   عِنْدَ مُجِيْـزِي النَّقْـلِ مَعْـنىً وَرَجَـحْ

654. بَيَانُـهُ مَـعْ قَـالَ أَوْ مَـعْ قَـالاَ   وَمَـا بِـبَعْضِ ذَا وَذَا وَقَـالاَ:

655. اقْتَرَبَا فِـي اللَّفْـظِ أَوْ لَـمْ يَقُـلِ :   صَـحَّ لَهُـمْ وَالْكُتْـبُ إِنْ تُقَابَـلِ

656. بِأَصْلِ شَـيْخٍ مِـنْ شُـيُوخِهِ فَهَـلْ   يُسْمِي [4] الجَمِيْعُ مَـعْ بَيَانِـهِ؟ احْتَمَـلْ

---

(2) كذا في (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) وجميع نسخ شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((يدري)) ، والأولى ما أثبت .

(3) في (النفائس) : ((أصلٍ)) .

الزِّيَادَةُ فِيْ نَسَبِ الشَّيْخِ

657. وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبْ ... مَنْ فَوْقَهُ فَلاَ تَزِدْ وَاجْتَنِبْ

658. إِلاَّ بِفَصْلٍ نَحْوُ هُوْ [14] أَوْ يَعْنِي ... أَوْجِئْ بِأَنَّ وَانْسُبَنَّ الْمَعْنِي

659. أَمَّا إذا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَا ... فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ فَذَهَبَا

660. الأَكْثَرُوْنَ لِجَوَازِ أَنْ يُتَمْ ... مَا بَعْدَهُ وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمْ

الرِّوَاْيَةُ مِنَ النُّسَخِ الَّتِي إِسْنَاْدُهَا وَاحِدٌ

661. وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطْ ... تَجْدِيْدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ

662. وَالأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ وَيُذْكَرُ ... مَا بَعْدَهُ [15] مَعْ وَبِهِ وَالأَكْثَرُ

663. جَوَّزَ أَنْ يُفْرِدَ بَعْضاً بِالسَّنَدْ ... لآخِذٍ [16] كَذَا وَالإِفْصَاحُ أَسَدْ

---

(4) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .

(14) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .

(15) في (النفائس) : ((مع بعده)) .

(16) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ((لأخذ كذا ..)) ولا يصح الوزن هكذا ، فالصحيح ما أثبت .

664. وَمَنْ يُعِيْدُ سَــنَدَ الْكِتَــابِ مَــعْ   آخِرِهِ احْتَــاطَ وَخُلْفَــاً مَــا رَفَــعْ

تَقْدِيْمُ المَتْنِ عَلى السَّنَد

665. وَسَبْقُ مَــتْنٍ لَــوْ بِــبَعْضِ سَــنَدِ   لاَ يَمْنَعُ الْوَصْــلَ وَلاَ أَنْ يَبْتَــدِي

666. رَاوٍ كَـــذَا بِسَـــنَدٍ فَمُتَّجِـــهْ   وَقَالَ : خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَــى يَتَّجِــهْ

667. فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ قَدَّمْتَ عَلَــى   بَعْضٍ فَفِيْــهِ ذَا الْخِــلاَفُ نُقِــلاَ

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلَهُ ، أَوْ نَحْوَهُ

668. وَقَوْلُهُ مَــعْ حَــذْفِ مَــتْنٍ مِثْلَــهُ   أَوْ نَحْــوَهُ يُرِيْــدُ مَتْنَــاً قَبْلَــهُ

669. فَالأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِــنْ انْ[1] يُكَمِّلَــهْ   بِسَنَدِ[2] الثَّانِي وَقِيْــلَ : بَــلْ لَــهْ

670. إِنْ عَــرَفَ الــرَّاوِيَّ بِــالتَّحَفُّظِ   وَالضَّــبْطِ وَالتَّمْيِيْــزِ لِلــتَّلَفُّظِ

671. وَالْمَنْعُ فِي نَحْوِ فَقَطْ قَــدْ حُكِيَــا   وَذَا عَلَــى النَّقْــلِ بِمَعْنَــى بُنِيَــا

672. وَاخْتِيْرَ أَنْ يَقُــوْلَ : مِثْــلَ مَــتْنِ   قَبْــلُ وَمَتْنُــهُ كَــذَا ، وَيَبْنِــى

---

(1) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(2) في مطبوعة ع : ((يسند)) مصحف .

673 وَقَوْلُهُ : إِذْ بَعْضُ مَتْنٍ لِــمْ يُسَــقْ وَذَكَرَ الْحَــدِيْثَ فَــالْمَنْعُ أَحَــقّْ .

674 وَقِيْلَ: إِنْ يَعْرِفْ كِلاَهُمَــا الْخَبَــرْ يُرْجَى الْجَــوَازُ وَالْبَيَــانُ الْمُعْتَبَــرْ .

675 وَقَــالَ : إِنْ يُجِــزْ فَبِالإِجَــازَهْ لِمَــا طَــوَى وَاغْتَفَــرُوْا إِفْــرَازَهْ .

إِبْدَاْلُ الرَّسُوْلِ بِالنَّبِيِّ ، وَعَكْسُهُ

676. وَإِنْ رَسُــــوْلٌ بِنَبِــــيٍّ أُبْــــدِلاَ فَالظَّــاهِرُ الْمَنْــعُ كَعَكْــسٍ فُعِــلاَ

677. وَقَدْ رَجَا جَــوَازَهُ ابْــنُ حَنْبَــلِ والنــووي صَــوَّبَهُ وَهْــوَ جَلِــيْ

السَّمَاْعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

678. ثُــمَّ عَلَــى السَّــامِعِ بِالْمُــذَاكَرَهْ بَيَانُــهُ كَنَــوْعِ وَهْــنٍ خَــامَرَهْ

679. وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ وَاحِدٌ جُــرِحْ لاَ يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِــنْ يَصِــحْ

680. وَمُسْلِمٌ عَنْــهُ كَنَــى فَلَــمْ يُــوَفْ وَالْحَذْفُ حَيْثُ وُثِقَا فَهْــوَ أَخَــفْ

681. وَإِنْ يَكُنْ عَــنْ كُــلِّ رَاوٍ قِطْعَــهْ أَجِــزْ بِــلاَ مَيْــزٍ بِخَلْــطِ جَمْعَــهْ

682. مَــعَ الْبَيَـــانِ كَحَـــدِيْثِ الإِفْــكِ   وَجَـــرْحُ بَعْـــضٍ مُقْـــتَضٍ لِلتَّـــرْكِ

683. وَحَـــذْفَ وَاحِـــدٍ مِـــنَ الإِسْـــنَادِ   فِـــي الصُّـــوْرَتَيْنِ امْنَـــعْ لِلازْدِيَـــادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

684. وَصَـــحِّحِ النِّيَّـــةَ فِي التَّحْـــدِيْثِ   وَاحْـــرِصْ عَلَـــى نَشْـــرِكَ لِلْحَـــدِيْثِ

685. ثُـــمَّ تَوَضَّـــأْ وَاغْتَسِـــلْ وَاسْـــتَعْمِلِ   طِيْبـــاً وَتَسْـــرِيْحاً وَزَبْـــرَ (1) الْمُعْتَلِـــي

686. صَوْتاً(2)عَلى الْحَدِيْثِ وَاجْلِسْ بِـأَدَبْ   وَهَيْبَـــةٍ بِصَـــدْرِ مَجْلِـــسٍ وَهَـــبْ

687. لَـــمْ يُخْلِـــصِ النِّيَّـــةَ طَالِـــبُ فَعُـــمْ   وَلاَ تُحَـــدِّثْ عَجِـــلاً (3) أَوْ إِنْ تَقُـــمْ

688. أَوْ فِي الطَّرِيْقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِـيْجَ لَـكْ   فِي شَيْءٍ ارْوِهِ وَابْـنُ خَـلاَّدٍ سَـلَكْ

689. بِأَنَّـــــهُ يَحْسُـــــنُ لِلْخَمْسِـــــيْنَا   عَامـــــاً وَلاَ بَـــــأْسَ لأَرْبَعِيْنَـــــا

690. وَرُدَّ . والشَّـــيْخُ بِغَيْـــرِ الْبَـــارِعِ   خَصَّـــصَ لاَكَمَالِـــكٍ وَالشَّـــافِعِيْ

(1) في (جــ) : ((و ذر)) .
(2) في (جــ) والنفائس : ((صوناً)) .
(3) في ف و ع : ((عاجلا)) .

691. وَيَنْبَغِي الإِمْسَاكُ إِذْ [4] يُخْشَى الْهَـرَمْ   وَبالْثَمَــانِيْنَ ابْــنُ خَــلاَّدٍ جَــزَمْ

692. فَإِنْ يَكُـنْ ثَابِـتَ عَقْـلٍ لَـمْ يُبَـلْ   كَـأَنَس وَمَالِــكٍ وَمَــنْ فَــعَلْ

693. وَالْبَغَــوِيُّ وَالْهُجَيْمِــيْ وَفِئَــهْ   كَـالطَّبَرِي حَدَّثُــوْا بَعْـدَ الْمِــائَهْ

694. وَيَنْبغِي إِمْسَــاكُ الاعْمَــى إِنْ يَخَــفْ   وَإِنَّ مَنْ سِيْلَ[5] بِــجُــزْءٍ قَدْ عَــرَفْ

695. رُجْحَــانَ رَاوٍ فِيــْهِ دَلَّ فَهْــوَ حَــقّْ   وَتَــرْكُ تَــحْدِيْثٍ بِحَضْــرَةِ الأَحَــقّْ

696. وَبَعْضُـــهُمْ كَــرِهَ الأَخْـــذَ عَنْــهُ   بِبَلَــدٍ وَفِيْـــهِ أَوْلَـــى مِنْـــهُ

697. وَلاَ تَقُــمْ لأَحَـــدٍ وَأَقْبِــــلِ   عَلَــيْهِمُ [1] وَلِلْحَـــدِيْثِ رَتِّــلِ

698. وَاحْمَــدْ وَصَــلِّ مَــعْ سَــلاَمٍ وَدُعَــا   فِــي بَــدْءِ مَجْلِـسٍ وَخَتْمِــهِ مَعَــا

699. وَاعْقِدْ لِلامْلاَ [2] مَجْلِساً فَــذَاكَ مِــنْ   أَرْفَعِ الاسْــمَاعِ وَالاَخْــذِ [3] ثُــمَّ إِنْ

---

(4) في ف و ع : ((إِنْ)) .

(5) بكسر السين وتسهيل الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(1) في فتح المغيث وفتح الباقي : ((بكسر الميم)) .

(2) بالقصر هنا ؛ لضرورة الوزن .

700. تَكْثُرْ [4] جُمُـــوْعٌ فَاتَّخِـذْ مُسْـتَمْلِيَا   مُحَصِّـــلاً ذَا يَقْظَـــةٍ مُسْتَـــوِيَا

701. بِعَـــالٍ اوْ[5] فَقَـــائِمـــاً يَتْبَـــعُ مـــا   يَسْـــمَعُهُ مُبَـــلِّغاً أَوْ مُفْهِمَـــا

702. واسْتَحْسَـــنُوْا الْبَـــدْءَ بِقَـــارِئٍ تَـــلاَ   وَبَعْـــدَهُ اسْتَـــنْصَتَ ثُـــمَّ بَسْـــمَلاَ

703. فَالْحَمْـــدُ فَالصَّـــلاَةُ ثُـــمَّ أَقْبَـــلْ   يَقُوْلُ : مَـــنْ أَوْمَـــا ذَكَـــرْتُ وَابْتَـــهَلْ

704. لَـــهُ وَصَـــلَّى وَتَرَضَّـــى رَافِعـــاً   وَالشَّـــيْخُ تَرْجَـــمَ الشُّـــيُوْخَ وَدَعَـــا

705. وَذِكْرُ مَعْـــرُوْفٍ بِشَـــيءٍ مِـــنْ لَقَـــبْ   كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصْـــفِ نَقْـــصٍ أَوْ نَسَـــبْ

706. لأُمِّـــهِ فَجَـــائِزٌ مَـــا لَـــمْ يَكُـــنْ   يَـــكْرَهُهُ كَابْـــنِ عُلَيَّـــةٍ فَصُـــنْ

707. وَارْوِ فِي الإِمْلاَ [6] عَـــنْ شُـــيُوْخٍ قَـــدِّمِ   أَوْلاَهُـــمُ [7] وَانْتَقِـــهِ وَأَفْهِـــمِ

---

(3) بدرج همزة (الإسماع) و (الأخذ) على التوالي ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) : ((يكثر)) .

(5) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(6) بدرج الهمزة الأولى ، وقصر الثانية ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (جـ) : ((أعلاهم)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم؛ لضرورة الوزن .

708. مَــا فِيْــهِ مِــنْ [1] فَائِــدَةٍ وَلاَ تَــزِدْ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَــوْقَ مَــتْنٍ وَاعْتَمِــدْ

709. عَــالِيَ إِسْــنَادٍ [2] قَصِــيْرَ مَــتْنِ وَاجْتَنِــبِ الْمُشْــكِلَ خَــوْفَ الْفَــتْنِ

710. وَاسْتُحْسِنَ الإِنْشَادُ [3] فِــي الأَوَاخِــرِ بَعْــدَ الْحِكَايَــاتِ مَــعَ النَّــوَادِرِ

711. وَإِنْ يُخَــرِّجْ لِلــرُّوَاةِ مُــتْقِنُ مَجَــالِسَ الإِمْــلاَءِ فَهْــوَ حَسَــنُ

712. وَلَــيْسَ بِــالإِمْلاءِ حِــيْنَ يَكْمُــلُ غِنًى عَــنِ الْعَــرْضِ لِزَيْــغٍ يَحْصُــلُ

آدَابُ [4] طَالِبِ الْحَدِيْثِ

713. وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَا وَجِــدَّ وَابْــدَأْ بِعَــوَالِي مِصْــرِكَا

714. وَمَــا يُهِــمُّ ثُــمَّ شُــدَّ الــرَّحْلاَ لِغَيْــرِهِ وَلاَ تَسَــاهَلْ حَمْــلاَ

715. وَاعْمَلْ بِمَــا تَسْــمَعُ فِــي الْفَضَــائِلِ وَالشَّــيْخَ بَجِّلْــهُ وَلاَ تَثَاقَــلِ

---

(1) في ف : ((في)) .

(2) في (ب) و (جــ) : ((الإسناد)) .

(3) في (جــ) : ((الاسناد)) .

(4) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه 2 / 223 إلى نحو ذلك .

716. عَلَيْــه تَطْــوِيْلاَ بِحَيْــثُ يَضْــــجُرُ وَلاَ تَكُـــــنْ يَمْنَعُـــكَ التَّكَبُّــــرُ

717. أَو الْحَيَــا (5) عَــنْ طَلَــبٍ وَاجْتَنِــبِ كَتْمَ السَّــمَاعِ فَهْــوَ لُــؤْمٌ وَاكْتُــبِ

718. مَـــا تَسْــــتَفِيْدُ عَالِيـــاً وَنَـــازِلاَ لاَ كَثْــرَةَ الشُّــيُوْخِ صِــيْتاً عَــاطِلاَ

719. وَمَـــنْ يَقُـــلْ إِذا كَتَبْـــتَ قَمِّـــشِ ثُـــــمَّ إِذا رَوَيْتَـــــهُ فَفَـــــتِّشِ

720. فَلَــيْسَ مِــنْ ذَا وَالْكِتَــابَ تَمِّــمِ سَــــمَاعَهُ لاَ تَنْتَخِبـــه تَنْـــدَمِ

721. وَإِنْ يَضِــقْ حَــالٌ عَــنِ اسْــتِيْعَابِهِ لِعَــارِفٍ أَجَــادَ فِـــي انْتِخَابِــهِ

722. أَوْ قَصَّــرَ اسْــتَعَانَ ذَا حِفْــظٍ فَقَــدْ كَــانَ مِــنَ الحُفَّــاظِ مَــنْ لَــهُ يُعــدْ

723. وَعَلَّمُــوْا فِــي الأَصْــلِ إِمَّــا خَطَّــا أَوْ هَمْـــزَتَيْنِ أَوْ بِصَـــادٍ أَوْ طَـــا

724. وَلاَ تَكُـــنْ مُقْتَصِـــراً أَنْ تَسْـــمَعَا وَكَتْبَـــهُ مِـــنْ دُوْن فَهْـــم نَفَعَـــا

725. وَاقْــرَأْ كِتَابــاً فِــي عُلُــوْمِ الأَثَــرِ كَابْنِ الصَّــلاَحِ أَوْ كَــذَا الْمُخْتَصَــرِ

---

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

726 وَبِالصَّـــحِيْحَيْنِ ابْـــدَأَنْ ثُـــمَّ السُّـــنَنْ وَالْبَيْهَقِـــيْ ضَـــبْطَاً وَفَهْمَـــاً ثُـــمَّ ثَـــنْ

727. بِمَـــا اقْتَضَـــتْهُ حَاجَـــةٌ مِـــنْ مُسْـــنَدِ أَحْمَـــــدَ وَالْمُوَطَّـــــأِ الْمُمَهَّـــــدِ

728. وَعِلَـــــلٍ ، وَخَيْرُهَـــــا لأَحْمَـــــدَا وَالـــدَّارَقُطْنِي وَالتَّـــوَارِيْخُ غَـــدَا

729. مِـــنْ خَيْرِهَـــا الْكَبِيْـــرُ لِلْجُعْفِـــيِّ وَالْجَـــرْحُ وَالتَّعْـــدِيْلُ لِلـــرَّازِيِّ

730. وَكُتُـــبِ الْمُؤْتَلِـــفِ الْمَشْـــهُوْرِ وَالأَكْمَـــالُ الإِكْمَـــالُ لِلأَمِيْـــرِ

731. وَاحْفَظْـــهُ بِالتَّـــدْرِيْجِ ثُـــمَّ ذَاكِـــرِ بِـــهِ وَالاتْقَـــانَ [17] اصْـــحَبَنْ وَبَـــادِرِ

732. إذا تَأَهَّلْـــــــتَ إلى التَّـــــــأْلِيْفِ تَمْهَرْ وَتُذْكَرْ وَهْـــوَ[18] فِي التَّصْـــنِيْفِ

733. طَرِيْقَتَـــــانِ جَمْعُـــــهُ أبوابَـــــا أَوْ مُسْـــــنَدَاً تُفْـــرِدُهُ صِـــحَابَا

734. وَجَمْعُـــــهُ مُعَلَّـــــلاً كَمَـــــا فَعَـــلْ يَعْقُـــوْبُ أَعْلَـــى[19] رُتْبَـــةً وَمَاكَمَـــلْ

735. وَجَمَعُـــوْا أبوابـــاً اوْ شُـــيُوخَاً اوْ[20] تَرَاجُمَـــــاً أَوْ طُرُقَـــــاً وَقَـــــدْ رَأَوْا

---

(17) بدرج همزة (الإتقان) لضرورة الوزن .
(18) في (أ) : ((وهي)) .
(19) في (ب) و (جـ) : ((أعلا)) .

736. كَراهَـــةَ الْجَمْـــعِ لِـــذِي تَقْصِـــيْرِ كَـــذَاكَ الاخْـــرَاجُ[5] بِـــلاَ تَحْرِيْـــرِ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

737. وَطَلَـــبُ الْعُلُـــوِّ سُـــنَّةٌ وَقَـــدْ فَضَّـــلَ بَعْـــضٌ النُّـــزُوْلَ وَهْـــوَ رَدّْ

738. وَقَسَّـــمُوْهُ خَمْسَـــةً فَـــالأَوَّلُ قُرْبٌ مِنَ الرَّسُوْلِ وَهْـوَ الأَفْضَـلُ

739. إِنْ صَحَّ الاسْنَادُ[1]وَقِسْمُ القُـرْبِ إلى إِمَـــامٍ وَعُلُـــوٍّ نِسْـــبِي

740. بِنِسْبَـــةٍ لِلْكُتُـــبِ السِّـــتَّةِ إِذْ يَنْـــزِلُ مَـــتْنٌ مِـــنْ طَرِيْقِهَـــا أُخِـــذْ

741. فَإِنْ يَكُنْ فِي شَـيْخِهِ قَـدْ وَافَقَـهْ مَـــعَ عُلُـــوٍّ فَهُـــوَ [2] الْمُوَافَقَـــهْ

742. أَوْ شَيْخِ شَـيْخِهِ كَـذَاكَ فَالْبَـدَلْ وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَـدّاً قَـدْ حَصَـلْ

743. فَهْوَ الْمُسَاوَاةُ وَحَيْـثُ[3] رَاجَحَـهْ الأَصْـلُ بِالْوَاحِـدِ فَالْمُصَـافَحَهْ

744. ثُـــمَّ عُلُـــوُّ قِـــدَمِ الْوَفَـــاةِ أَمَّـــا الْعُلُـــوُّ لاَ مَـــعَ الْتِفَـــاتِ [4]

---

(20) بدرج همزتي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .

(2) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : ((فحيث)) .

745. لآخَـــرٍ فَقِيْــــلَ لِلْخَمْسِـــــيْنَا   أَو الثَّلاَثِـــــيْنَ مَضَـــــتْ سِـــــنِيْنَا

746. ثُـــمَّ عُلُـــوُّ قِـــدَمِ السَّـــمَاعِ   وَضِـــدَّه النُّـــــزُوْلُ كَــــالأَنْوَاعِ

747. وَحَيْثُ ذُمَّ فَهْـوَ مَـا لَـمْ يُجْبَـرِ   وَالصِّــحَّةُ الْعُلُــوُّ عِنْــدَ النَّظَــرِ

الغَرِيْبُ ، وَالْعَزِيْزُ ، وَالْمَشْهُوْرُ

748. وَمَا بِــهِ مُطْلَقــاً الــرَّاوِي انْفَــرَدْ   فَهْوَ الْغَرِيْبُ وَابْنُ مَنْــدَةَ [5] فَحَــدْ

749. بِــالإِنْفِرَادِ عَــنْ إِمَــامٍ يُجْمَــعُ   حَدِيْثُـــهُ فَـــإِنْ عَلَيْـــهِ يُتْبَـــعُ

750. مِــنْ وَاحِــدٍ وَاثْنَــيْنِ فَــالْعَزِيْزُ أَوْ   فَــوْقُ فَمَشْــهُوْرٌ وَكُــلٌّ قَــدْ رَأَوْا

751. مِنْهُ الصَّحِيْحَ وَالضَّعِيْفَ ثُــمَّ قَــدْ   يَغْرُبُ[1] مُطْلَقاً أَوِ اسْنَاداً[2] فَقَــدْ[3]

ج

---

(4) في النفائس : ((مع الثقات)) .

(5) يصحّ الوزن بالمنع من الصرف وإن كان صحيحاً عند صرفه إلاّ أن هذا لا يُعدّ اضطراراً كما ذهب إليه صاحب فتح المغيث 3 / 30 إذ هو موزون على أصله فلا ضرورة للإعراض عنه .

752. كَذَلِكَ الْمَشْــهُوْرُ أَيْضــاً قَسَّــمُوْا   لِشُــهْرَةٍ مُطْلَقَــةٍ كَـــ((الْمُسْــلِمُ

753. مَنْ سَلِمَ الْحَدِيْثَ)) وَالْمَقْصُــوْرِ   عَلَــى الْمُحَــدِّثِيْنَ مِــنْ مَشْــهُوْرِ

754. ((قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُــوْعِ شَــهْرَا))   وَمِنْـــــهُ ذُوْ تَـــــوَاتُرٍ مُسْـــــتَقْرَا

755. فِي طَبَقَاتِهِ كَمَتْنِ ((مَنْ كَــذَبْ))   فَفَـــوْقَ سِـــتِّيْنَ رَوَوْهُ وَالْعَجَـــبْ

756. بِـــأَنَّ مِـــنْ رُوَاتِـــهِ لَلْعَشَـــرَهْ   وَخُـــصَّ بِـــالأَمْرَيْنِ فِيْمَـــا ذَكَـــرَهْ

757. الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ ، قُلْــتُ: بَلَــى   ((مَسْحُ الخِفَافِ)) وَابْنُ مَنْدَةٍ[4] إِلَــى

758. عَشْرَتِهِمْ ((رَفْعَ اليَــدَيْنِ)) نَسَــبَا   وَنَيَّفُوْا عَنْ مِائَــةٍ ((مَــنْ كَــذَبَا))

غَرِيْبُ أَلْفَاظِ الأَحَادِيْثِ

---

(1) ورد في نسخة (ب) من متن الألفية تعليقة نصّها : ((بالضم الراء –كذا – سواء كان ماضيه بالضم أو الفتح ، والغريب الغامض من الكلام)) وذيَّلها بقوله : ((بقاعي)) .

قلنا : انظر : لسان العرب 1 / 429 ، وتاج العروس 3 / 456 (غرب) .

(2) بإدراج همزة (إسناداً) ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((فقط)) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

759. وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرُ[5] خُلْــفٌ أَوَّلُ		مَنْ صنَّفَ الْغَرِيْــبَ فِيْمَــا نَقَلُــوْا

760. ثُــمَّ تَلَــى أبــو عُبَيْــدٍ وَاقْتَفَــى		القُتَبِــيُّ ثُــمَّ حَمْــدٌ صَــنَّفَا

761. فَاعْنِ بِــهِ وَلاَ تَخُــضْ [1] بــالظَّنِّ		وَلاَ تُقَلِّــدْ غَيْــرَ أَهْــلِ الْفَــنِّ

762. وَخَيْــرُ مَــا فَسَّــرْتَهُ بِــالْوَارِدِ		كَالدُّخِّ بِالــدُّخَانِ لاِبْــنِ صَــائِدِ [2]

763. كَذَاكَ عِنْــدَ التِّرْمِــذِيْ،وَالْحَاكِمُ		فَسَّــرَهُ الْجِمَــاعَ وَهْــوَ وَاهِــمُ

الْمُسَلْسَلُ

764. مُسَلْسَــلُ الْحَــدِيْثِ مَــا تَــوَارَدَا		فِيْــهِ الــرُّوَاةُ وَاحِــداً فَوَاحِــدَا

765. حَــالاً لَهُــمْ[3]أَوْ وَصْــفاً		كَقَوْلِ كُلِّهِــمْ : سَــمِعْتُ فَاتَّحَــدْ
اوْ[4]وَصْــفَ[5]سَــنَدْ

766. وَقَسْــمُهُ إلى ثَمَــانٍ مُثُــلُ		وَقَلَّمَــا يَسْــلَمُ ضَــعْفاً يَحْصُــلُ

---

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(1) في (أ) : ((ولا تخص)) .
(2) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .
(3) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .
(4) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(5) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .

767. وَمِنْهُ ذُوْ نَقْـصٍ بِقَطْـعِ السِّلْسِـلَهْ كَأَوَّلِيَّـــــةٍ وَبَعْـــــضٌ وَصَـــــلَهْ

النَّاسِخُ ، وَالْمَنْسُوْخُ

768. وَالَنَّسْخُ رَفْعُ الشَّـارِعِ السَّـابقَ مِـنْ أَحْكَامِـهِ بِلاَحِـقٍ وَهْـوَ قَمِـنْ [6]

769. أَنْ يُعْتَنَـــى بِــهِ وَكَـــانَ الشَّـــافِعِي ذَا عِلْمِـهِ ثُـــمَّ بِــنَصِّ الشَّـــارِعِ

770. أَوْ صَـــاحِبٍ أَوْ عُـــرِفَ التَّـــارِيْخُ أَوْ أُجْمِعَ تَرْكـــاً بَـــانَ نَسْـــخٌ ورَأَوْا [7]

771. دَلاَلَـــةَ الإِجْمَـــاعِ لاَ النَّسْـــخَ بِـــهِ كَالْقَتْـــلِ فِـــي رَابِعَـــةٍ بِشُـــرْبِهِ

التَّصْحِيْفُ

772. وَالْعَسْكَرِيْ وَالـــدَّارَقُطْنِيْ صَـــنَّفَا فِيْمَـــا لَـــهُ بَعْـضُ الـــرُّوَاةِ صَــحَّفَا

773. فِي الْمَتْنِ كَالصُّوْلِيِّ ((سِتّاً)) غَيَّـــرِ ((شَيْئاً)) ، أَوِ الإِسْنَادِ كَـــابْنِ النُّـــدَّرِ

774. صَـــحَّفَ فِيْــهِ الطَّبَـــرِيُّ قـــالاَ: ((بُـــــذَّرُ)) بالبَـــــاءِ وَنَقْـــــطٍ ذَالاَ

775. وَأَطْلَقُوْا التَّصْحِيْفَ فِيْمَـــا ظَهَـــرَا كَقَوْلِـــهِ: ((احْـــتَجَمَ)) مَكَـــانَ

(6) قَمِنْ : أي جدير . انظر : الصحاح 6 / 2184 .

(7) في (أ) : ((ورووا)) .

((احْتَجَرا))

776. وَوَاصِـــلٌ بِعَاصِـــمٍ وَالأَحْـــدَبُ بِأَحْوَلٍ[1] تَصْـحِيْفَ سَـمْعٍ لَقَّبُـوا

777. وَصَحَّفَ الْمَعْنَـى إِمَـامُ عَنَـزَهْ ظَنَّ الْقَبِيْـلَ[2] بحَـدِيْثِ ((الْعَنَـزَهْ))

778. وَبَعْضُـهُمْ ظَـنَّ سُـكُوْنَ نَوْنِـهْ فَقالَ : شَـاةٌ خَـابَ فِـي ظُنُوْنِـهْ

مُخْتَلفُ الْحَدِيْث

779. وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ فَلاَ تَنَافُرُ

780. كَمَتْنِ ((لاَ يُوْرِدُ)) مَعْ ((لاَ عَدْوَى)) فَالنَّفْيُ[3] لِـلطَّبْـعِ وَفِرَّ عَـدْوَا[4]

781. أَوْلاَ [5] فَإِنْ نَسْخٌ بَدَا فَاعْمَـلْ بِـهِ أَوْ لاَ فَرَجِـحْ وَاعْمَلَـنْ بِالأَشْـبَهِ

---

(1) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(2) مرخم القبيلة . فتح الباقي 2 / 300 .

(3) في (أ) : ((النفي)) .

(4) في (أ) و (جـ) : ((عدوى)) .

(5) أي : وإن لم يمكن الجمع بينهما (فإن نسخ بدا) أي : ظهر (فاعملْ به) (أولا) أي : أو لم يبد نسخ (فرجحْ) أحد المتنين بوجه من وجوه الترجيحات المتعلقة بالمتن أو بإسناده (واعملن) بعد النظر في المرجحات (بالأشبه) أي : بالأرجح منها .
انظر : فتح الباقي 2 / 303 .

خَفِيُّ الإِرْسَالِ ، وَالْمَزِيْدُ فِي الإِسْنَادِ

782. وَعَـــدَمُ السَّـــمَاعِ وَاللِّقَـــاءِ يَبْـدُو بِـهِ الإِرْسَـالُ ذُوْ الْخَفَـاءِ

783. كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِـي السَّـنَدْ إِنْ كَـانَ حَذْفُـهُ بِعَـنْ فِيْـهِ وَرَدْ

784. وَإِنْ بِتَحْدِيْثٍ أَتَـى فَـالْحُكْمُ لَـهْ مَـعَ احْتِمَـالِ كَوْنِـهِ قَـدْ حَمَلَـهْ

785. عَنْ كُلٍّ الاَّ[1] حَيْثُ مَا زِيْدَ وَقَـعْ وَهْماً وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيْبُ قَدْ جَمَـعْ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

786 رَائي النَّبِيِّ مُسْـلِماً ذُو صُـحْبَةِ وقِيْـلَ : إِنْ طَالَـتْ وَلَـمْ يُثَبِّـتِ
.

787 وقِيلَ : مَنْ أقَامَ عامـاً أو غَـزَا[2] مَعْهُ [3] وذَا لابْـنِ المُسَـيِّبِ عَـزَا [4]
.

788 وَتُعْرَفُ الصُّـحْبَةُ باشْـتِهَارٍ او[5] تَـوَاتُرٍ أو قَـوْلِ صَـاحِبٍ وَلَـوْ
.

---

(1) بدرج همزة (إلاَّ) ؛ لضرورة الوزن .

(2) في (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وغزا))
والوزن صحيح بالروايتين .

(3) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .

(4) في (أ) : ((عزى)) ، وهو خطأ ، وصوابهُ ما أُثْبِتَ .

(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

789 قَدِ ادَّعَاهَــا وَهْــوَ عَــدْلٌ قُــبِلاَ وَهُمْ عُــدُولٌ قِيــلَ : لا مَــنْ دَخَــلاَ .

790 فِي فِتْنَــةٍ ، والُمكْثِــرُونَ سِــتَّةُ أَنَسٌ ، وابــنُ[6] عُمَــرَ ، والصِّــدِّيقَةُ .

791 البَحْــرُ ، جَــابِرٌ أَبُــو هُرَيْــرَةِ أَكْثَــرُهُمْ وَالبَحْــرُ فِي الحَقِيقَــةِ .

792 أَكْثَرُ فَتْوَى وَهْوَ وابــنُ[1] عُمَــرا[2] وَابْنُ الزُّبَيرِ وَابْنُ عَمْرٍو قَــدْ جَــرَى[3] .

793 عَلَــيْهِمُ[4] بِالشُّــهْرَةِ العَبَادِلَــهْ لَيْسَ ابْنُ مَسْــعُودٍ ولا مَــنْ شَــاكَلَهْ .

794 وَهْوَ وزَيْــدٌ[5] وابْــنُ عَبَّــاسٍ لَهُــمْ فِي الفِقْــهِ أَتْبَــاعٌ يَــرَوْنَ قَــوْلَهُمْ .

---

(6) في (أ) و (ب) و (جــ) (ابن) من غير واو ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزنُ صحيح بالروايتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .

(1) في (ب) : ((إبن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزناً بهمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (جــ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .

(2) بالإطلاق في (عمرَ) ؛ لتصريع شطري البيت .

(3) في (جــ) : ((جرا)) ، وهو خطأ .

(4) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .

795. وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى العِلْـمُ (6) إلى سِـــتَّةِ أَصْـــحَابٍ كِبَـــارٍ نُـــبَلا

796. زَيْدٍ أَبِـي الـدَّرْدَاءِ مَـعْ (7) أُبَـيِّ عُمَـرَ ، عَبْـدِ اللهِ مَـعْ (8) عَلــيِّ

797. ثُمَّ انْتَهَـى لِـذَيْنِ والـبَعْضُ جَعَـلْ الأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِـي الـدَّرْدَا(9) بَـدَلْ

798. وَالعَـدُّ لاَ يَحْصُـرُهُمْ فَقَـدْ ظَهَـرْ سَـبْعُونَ أَلْفـاً بِتَبُـوكٍ وَحَضَـرْ (10)

799. الحَـجَّ أَرْبَعُـونَ أَلْفـاً وَقُـبِضْ عَنْ ذَيْنِ مَعْ(1) أَرْبَعِ(2) آلاَفٍ تَـنِضْ

800. وَهُـمْ طِبَـاقٌ إنْ يُـرَدْ تَعْدِيـدُ قِيـلَ : اثْنَتَـا عَشْـرَةَ أَوْ تَزِيـدُ (3)

---

(5) هكذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، و (النفائس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح المغيث) : ((وهو ابن زيد)) وهذا خطأ بَيِّنٌ إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .

(6) في (ب) : ((العلم به إلى)) ويختلُّ الوزن بهذه الزيادة .

(7) العين ساكنة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

(9) بقصر الممدود لضرورة الوزن .

(10) في جميع النسخ : ((وحضر)) بالضاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : ((وحصر)) بالصاد المهملة .

(1) بإسكان العين لضرورة الوزن .

(2) القياس : ((أربعة)) ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .

801. وَالأَفْضَلُ الصِّـــدِّيقُ ثُــمَّ عُمَــرُ وَبَعْدَهُ عُثْمَـــانُ [4] وَهْــوَ الأَكْثَــرُ

802. أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَــهُ خُلْــفٌ حُكِــيْ قُلْتُ:وَقَوْلُ الوَقْفِ جَا[5]عَنْ مَالِــكِ

803. فَالسِّـــتَّةُ البَـــاقُونَ ، فالبَدْرِيَّـــهْ فَأُحُـــــدٌ ، فَالبَيْعَــــةُ المَرْضِـــيَّهْ

804. قَالَ : وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَــدْ وَرَدْ فَقِيلَ : هُمْ ، وَقِيلَ : بَــدْرِيٌّ وَقَــدْ

805. قِيلَ:بَلْ اهْلُ[6]القِبْلَتَيْنِ ،واخْتَلَــفْ -أَيُّهُمُ أَسْلَمَ قَبْلُ ؟- مَــنْ سَــلَفْ

806. قِيلَ : أبو بَكْرٍ ، وقِيلَ : بلْ عَلِــيْ وَمُـــدَّعِي إجْمَاعَـــهُ لَــمْ يُقْبَــلِ

807. وَقِيـــلَ : زَيْـــدٌ وادَّعَـــى وِفَاقـــا بَعْـــضٌ عَلَـــى خَدِيجَـــةَ اتِّفَاقـــا

808. وَمَـــاتَ آخِـــراً بِغَيْـــرِ مرْيــةِ أَبُـــو الطُّفَيْـــلِ مَـــاتَ عَـــامَ مِائَـــةِ

---

(3) في جميع النسخ وفي النفائس وفتح المغيث : ((تزيد)) بالتاء ، وفي ف و ع : ((يزيد)) بالياء .

(4) في النفائس : ((العثمان)) ، وهو خطأ .

(5) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به

(6) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .

809. وقَبْلَــــهُ السَّــــائِبُ بالَمدِينَــــةِ أَوْ سَهْلٌ اوْ[7] جَابِرٌ اوْ[8] بِمَكَّــةِ[9]

810. وقِيلَ : الاخِرُ [1] بِهَا: ابنُ عُمَــرَا إنْ لا [2] أَبُو الطُّفَيْــلِ فِيهَــا قُبِــرَا

811. وأَنَــسُ بــنُ مالِــكٍ بالبَصْــرَةِ وابــنُ أبي أوْفَــى قَضَــى بالكُوْفَــةِ

812. والشَّامِ فَابْنُ بُسْرٍ اوْ[3]ذُو باهِلَــهْ خُلْفٌ ، وقِيــلَ : بِدِمَشْــقٍ وَاثِلَــهْ

813. وَأنَّ فِي حِمْصٍ ابنُ بُسْــرٍ قُبِضَــا وأنَّ بـــاالجزيرةِ العُــرْسُ قَضَـــى

814. وبِفَلَسْــــطِينَ أبُـــو أُبَـــيِّ ومِصْرَ فابنُ الحارِثِ بنِ جُزَيِّ [4]

815. وقُــبِضَ الهِرْمَــاسُ باليَمَامَــةِ وقَبْلَــــهُ رُوَيْفِــــعٌ ببَرْقَــــةِ [5]

---

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

(9) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .

(2) في (أ) و (ب) : ((إلا)) .

(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(4) الأصل : (ابن جزء) أُبدلت الهمزة ياءً وأُشبعت لضرورة الوزن والتصريع .

(5) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريع بين شطري البيت .

816. وقِيــلَ : إفْرِيقِيَّــةٍ [6] وسَــلَمَهْ بادِيـــاً اوْ [7] بِطِيبَـــةَ المُكَرَّمَــهْ

مَعْرِفَةُ التَّابِعينَ

817 والتَّابِعِيُّ[8] اللاَّقِي لِمَنْ قَدْ صَـحِبَا ولِلْخَطِيـــبِ حَــدُّهُ : أنْ يَصْــحَبَا .

818 وَهُمْ طِبَاقٌ قِيلَ: خَمْـسَ عَشَـرَهْ أَوَّلُهُـــمْ: رُوَاةُ كُــلِّ العَشَــــرَهْ .

819 وَقَــيْسٌ الفَــرْدُ بِهَــذا الوَصْــفِ وَقِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ مِنِ ابْــنِ عَــوْفِ .

820 وَقَوْلُ مَــنْ عــدَّ سَـعِيداً فَغَلَــطْ بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَــطْ .

821 لَكِنَّــهُ الأَفْضَــلُ عِنْــدَ أَحْمَــدَا وعَنْــــهُ قَــــيْسٌ وَسِــــوَاهُ وَرَدَا .

822 وَفَضَّــلَ الحَسَــنَ أَهْــلُ البَصْــرَةِ والقَرَنِيْ أُوَيْســاً اهْــلُ [1] الكُوفَــةِ .

823 وفي نِسَــاءِ [2] التَّــابِعِينَ الأَبْــدَا حَفْصَةُ مَــعْ عَمْــرَةَ أُمِّ الــدَّرْدَا [3] .

---

(6) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(8) في (أ) و (جــ) والنفائس وفتح المغيث : ((والتابع)) ، والوزن صحيح بالروايتين وفي (ب) : والسابع ، وهو خطأ .

(1) بدرج همزة (أهل) لضرورة الوزن .

824. وَفِــي الكِبَــارِ الفُقَهَــاءِ السَّــبْعَهْ خَارِجَــةُ القَاسِــمُ ثُــمَّ عُــرْوَهْ

825. ثُــــمَّ سُـــــلَيْمَانُ عُبَيْــــدُ اللهِ سَــــعِيدُ والسَّـــابِعُ ذُو اشْـــتِبَاهِ

826. إمَّـــا أَبُـــو سَـــلَمَةٍ (4) أَوْ سَـــالِمُ أَوْ فَـــأَبو بَكْـــرٍ خِـــلاَفٌ قَـــائِمُ

827. والمُـــدْرِكُونَ (5) جَاهِلِيَّـــةً فَسَـــمْ مُخَضْـــرَمِينَ كَسُـــوَيْدٍ فِي أُمَـــمْ

828. وَقَدْ يُعَــدُّ فِي الطِّبَــاقِ التَّــابِعُ(6) فِي تَــابِعِيهِمْ إِذْ يَكُــونُ الشَّــائِعُ

829. الحَمْـــلَ عَـــنْهُمْ كَـــأَبِي الزِّنَـــادِ والعَكْــسُ جَــاءَ وَهْــوَ ذُوْ فَسَــادِ

830. وَقَـــدْ يُعَـــدُّ تَابِعِيّـــاً صَـــاحِبُ كَابْنَي (7) مُقَرِّنٍ ومَـــنْ (8) يُقَـــارِبُ

---

(2) في النفائس : ((النساء)) .

(3) بالقصر لضرورة الوزن والتصريع .

(3) بالصرف لضرورة الوزن .

(4) تصحف في مطبوعة ف إلى : ((المذركون)) بالذال المعجمة .

(5) في (ب) : السابع ، وهو خطأ ، والصوابُ ما أثبتَ .

(6) في ع و ف : ((كابن)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ .

(7) في ع و ف : ((ما)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .

رِوَايةُ [1] الأَكَابِرِ عَنِ الأَصاغِرِ

831 وَقَدْ رَوَى الكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّـغْرِ طَبَقَـــةً وَسِـــنّاً اوْ [2] في القَـــدْرِ .

832 أَوْ فيهِمَا وَمِنْــهُ أَخْــذُ الصَّــحْبِ عــنْ تــابعٍ كَعِـدَّةٍ عَــنْ كَعْــبِ .

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ

833. والقُرَنَا [3] مَنِ اسْتَوَوْا في السَّــنَدِ والسِّنِّ غَالِبــاً وقِسْــمَينِ اعْــدُدِ

834. مُدَبَّجاً [4] وَهْــوَ إِذَا كُــلٌّ أخَــذْ عَنْ آخَرٍ [5] وغيرُهُ انْفِــرادُ فَــذْ

الأُخْوَةُ والأَخَوَاتُ

835 وَأَفْرَدُوا الأخْــوَةَ بالتَّصْـنِيفِ [6] فَــــذُوْ ثَلاَثَـــةٍ بَنُـــو حُنَيْـــفِ .

---

(1) من ن و ص فقط .

(2) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(3) كذا في (أ) و (جـ) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (ب) بإثبات الهمزة ، وهو خطأٌ عروضي ، وإنْ كانَ الأصل .

(4) في (أ) و (ب) و (جـ) : ((مُدَبَّجاً)) وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : ((مديحاً)) .

(5) بالصرف لضرورة الوزن .

(6) كذا في (أ) و (جـ) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

836 أَرْبَعَـــةٌ أَبُــوهُمْ السَّــمَّانُ وخَمْسَـــةٌ أَجَلُّهُـــمْ سُـــفْيَانُ .

837 وسِـــتَّةٌ نَحْـوُ بَنِـي سِـيْرِيْنَا [7] واجْتَمَعُـــوا ثَلاثَـــةً يَرْوُونـــا .

838 وَسَـــبْعَةٌ بَنُـــو مُقَـــرِّنٍ ، وَهُـــمْ مُهَـــاجِرُونَ لَـــيْسَ فِـــيهِمْ عَـــدُّهُمْ .

839 وَالأَخَـــوَانِ جُمْلَـــةٌ كَعُتْبَـــةِ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُما ذُوْ صُـــحْبَةِ[1] .

رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

840. وَصَنَّفُوا فِيمَا عَـــنِ ابْـــنٍ أَخَـــذَا أَبٌ كَعَبَّـــاسٍ عَـــنِ الفَضْـــلِ كَـــذَا

841. وائِلُ[2]عَنْ بَكْرٍ[3]ابْنِهِ[4]والتَّيْمِـــيْ عَـــنِ ابْنِـــهِ مُعْتَمِـــرٍ في قَـــوْمِ

842. أَمَّا أَبُـــو بَكْـــرٍ عَـــنِ الحَمْـــرَاءِ عَائِشَةٍ [5] في الحَبَّـــةِ [6] السَّـــوْدَاءِ

843. فإنَّـــهُ لابْـــنِ أبي عَتِيـــقِ وغُلِّـــطَ الوَاصِـــفُ بالصِّـــدِّيقِ

---

(7) في النفائس : ((سيرنا)) وهو خطأ ، وفي ع : ((سيدينا)) خطأ كذلك .

(1) هذا البيت انمزج مع الشرح في الطبعة العلمية .

(2) بغير تنوين لضرورة الوزن .

(3) بغير تنوين لضرورة الوزن .

(4) في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .

(5) بالصرف هنا لضرورة الوزن .

(6) في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .

844. وَعَكْسُهُ صَـــنَّفَ فِيــهِ الــوَائلي   وهــوَ مَعَــالٍ لِلْحَفِيــدِ النَّاقِــلِ

845. وَمِـــنْ أَهَمِّـــهِ إذا مَـــا أُبْهِمَـــا   الأبُ أَوْ جَـــــدٌّ وَذَاكَ قُسِـــــمَا

846. قِسْمَينِ عَنْ أَبٍ فَقَطْ نَحْـوَ أَبِـي   العُشَرَا [7] عَـنْ أَبِـهِ عَـنِ النَّبِـيِّ

847. واسْمُهُما [8] على الشَّهيرِ فـاعْلَمِ   أُسَـامَةُ بـنُ مَالِـكِ بـنِ قِهْطَـمِ

848. وَالثَّانِ [1] أنْ يَزِيدَ [2] فيـهِ بَعْـدَهُ   كَبَهْزٍ اوْ [3] عَمْرٍو أبـاً أَوْ جَـدَّهُ

849. والأَكْثَرُ احْتَجُّـوا بعمـرٍو حَمْـلاَ   لَهُ على الجَـدِّ الكَـبيرِ الأَعْلَـى

---

[7] هو أبو العُشَرَاء ، قُصِرَ ؛ لضرورة الوزن .
وجاء هذا الشطر في (أ) و (جـ) و (فتح المغيث) : العُشَراء عن أبيه عـنِ الـنبيِّ ، ولا يستقيم الوزن هكذا . وجاء في (النفائس) : العُشَرَاءِ عنْ أَبِـه عَـنِ الـنبيِّ ، ولا يصح الوزن بهذا أيضاً . أمَّا في (ب) فقد جاء : العُشْرا عَنْ أبهِ عَنِ الـنبيِّ – بسكون الشين - ولا يصح الوزن بهذا أيضاً ، وإن كانَ هذا هو الأقرب ؛ إذ الصحيح ما أثبتناه – بالقصر وفتح الشين وحذف الياء – من أبيه .

[8] في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

[1] في (أ) : ((والثاني)) ، ولا يصح عروضياً ، وما أثبت من (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

[2] في (ب) : ((يريد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

[3] بدرج الهمزة من (أو) لضرورة الوزن .

850. وَسَلْسَلَ الآبَا [4] التَّمِيمِـــي فَعَـــدّْ عَنْ تِسْعَةٍ قُلْتُ : وَفَــوْقَ ذَا وَرَدْ

السَّابِقُ واللاَّحِقُ

851. وَصَـــنَّفُوا فِي سَـــابِقٍ ولاَحِـــقِ وَهْـــوَ اشْـــتِرَاكُ رَاوِيَـــيْنِ سَـــابِقِ

852. مَوْتاً كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكِ كَابْنِ دُوَيْـــدٍ رَوَيَـــا عَـــنْ مَالِـــكِ

853. سَبْعَ [5] ثَلاَثُــونَ وَقَــرْنٍ وافِــي أُخِّـــرَ كَـــالجُعْفِي والخَفَّـــافِ

مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلاَّ رَاوٍ [6] وَاحِدٌ

854 وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الوُحْدَانِ مَـــنْ عَنْـــهُ رَاوٍ وَاحِـــدٌ لاَ ثـــانِ
.

855 كَعَامِرِ بْنِ شَـــهْرٍ اوْ[7] كَوَهْـــبِ هُوَ ابْنُ خَنْـــبَشٍ وَعَنْـــهُ الشَّـــعْبِي
.

856 وَغُلِّـــطَ الحَـــاكِمُ حَيْـــثُ زَعَمَـــا بأنَّ هَـــذَا النَّـــوْعَ لَـــيْسَ فِيْهِمَـــا
.

857 فَفِي الصَّحِيحِ أخْرَجَا[8] للمُسَـــيَّبَا وأخْـــرَجَ الجُعْفِـــيُّ لابْـــنِ تَغْلِبَـــا
.

---

[4] الأصل : الآباء ، وقُصِرَ لضرورة الوزن .
[5] في (فتح المغيث) : ((سبع وثلاثون)) وهوخطأ عَرُوْضِي .
[6] سقط من ف و ع .
[7] بوصل همزة (أو) لضرورة الوزن .
[8] في (أ) و (ب) و (جــ) : ((أخرج)) ، وفي فتح المغيث والنفائس : ((أخرجا)).

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدة

858 وَاعْنِ بِـأَنْ تَعْـرِفَ مَـا يَلْتَـبِسُ مِنْ خَلَّةٍ [1] يُعْنَـى بِهَـا المُـدَلِّسُ

.

859 مِنْ نَعْتِ رَاوٍ بِنُعُـوتٍ نَحْـوَ مَـا فُعِلَ فِي الكَلْبِيِّ [2] حَتَّـى أُبْهِمَـا

.

860 مُحَمَّـدُ بْـنُ السَّـائِبِ العَلاَّمَـهْ سَـمَّاهُ حَمَّـاداً أبُـو أُسَـامَهْ [3]

.

861 وبِأبِي النَّضْرِ بـنِ إسْـحَقَ ذَكَـرْ وبِأبِي سَـعِيدٍ العَـوْفِيْ [4] شَـهَرْ

.

أَفْرَادُ العَلَمِ

862. وَاعْنِ بالأَفْرَادِ سُـماً [5] أو لَقَبَـا أوْ كُنْيَةً نَحْـوَ لُبَـيِّ بْـنِ لَبَـا [6]

863. أوْ مِنْدَلٍ عَمْرٌو وَكَسْراً [7] نَصُّـوا في المِيمِ أوْ أَبِي مُعَيْـدٍ [8] حَفْـصُ

فمَن أفرد راعى لفظ : ((الصحيح)) ، ومَن ثنَّى راعى المعنى في : ((الصحيح)) أي : في الصحيح للبخاري ومسلم ؛ لذلك يصحُّ الوجهانِ .

(1) في (ب) : ((خُلَّة)) ، وما أثبت من بقية النسخ ، وهو ما صرَّح به المصنف لاحقاً .

(2) في (ب) : أفعل بالكلبي ، والصواب ما أثبت .

(3) في نسخة ق : ((أمامة)) خطأ محض .

(4) بالسكون لضرورة الوزن .

(5) في ف و ع : ((سمي)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(6) في (ب) : ((لبى)) ، والصواب : ما أُثبِت .

الأَسْمَاءُ والكُنَى

864 وَاعْنِ بالاسْما[1] والكُنَـــى وَقَـــدْ قَسَـــمْ   الشَّيْخُ ذَا لِتِسْـــعٍ[2]اوْ[3] عَشْـــرٍ قَسَـــمْ
.

865 مَـــــنِ اسْـــــمُهُ كُنْيَتُـــــهُ انْفِـــــرَادَا   نَحْـــوُ أُبِـــي بِـــلاَلٍ اوْ [4] قَـــدْ زَادَا
.

866 نَحْوَ أَبِي بَكْـــرِ بـــنِ حَـــزْمٍ قَـــدْ كُنِـــي   أَبَـــا مُحَمَّـــدٍ بِخُلْـــفٍ فَـــافْطُنِ [5]
.

867 وَالثَّانِ[6]مَنْ[7] يُكْنَى ولااسْماً[8] نَـــدْرِي[9]   نَحْـــوُ أبي شَـــيْبَةَ وَهْـــوَ الخُـــدْرِي [10]
.

---

(7) في ف و ع : « كسر » ، والصواب ما أثبت كما في (أ) و (ب) و (جـ) وفتح المغيث والنفائس .

(8) في ف و ع : « معين » خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(1) الأصل : « الأسماء » دُرِجتِ الهمزة في البدء ، ثمَّ قصر الاسم لضرورة الوزن .

(2) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ذا التسع .

(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(4) بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .

(5) في (أ) و (النفائس) : « فافطني » والصواب ما أثبت .

(6) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : « والثاني » ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : « والثانِ » كما في (جـ) و (النفائس) .

868 ثُـــمَّ كُنَـــى الأَلْقَـــابِ وَالتَّعَـــدُّدِ نَحْـــوَ أبي الشَّـــيْخِ أبي مُحَمَّـــدِ
.
869 وابْـــنُ جُـــرِيْجٍ بـــأبي الوَلِيـــدِ وَخَالِـــدٌ كُنِّـــيَ للتَّعْدِيـــدِ
.
870 ثُـــمَّ ذَوو الخُلْـــفِ كُنًـــى وعُلِمَـــا أسْـــمَاؤُهُمْ وَعَكْسُـــهُ وَفِيْهِمَـــا
.
871 وَعَكْسُـــهُ وَذُو اشْـــتِهَارٍ بِسُـــمِ وعَكْسُـــهُ أبـــو الضُّـــحَى لِمُسْـــلِمِ
.

الأَلْقَابُ

872. وَاعْنِ بِالالْقَابِ [1] فَرُبَّمَـا جُعِـلْ الوَاحِدُ اثْنَـيْنِ الـذِيْ مِنْهَـا عُطِـلْ

873. نَحْوُ الضَّعِيفِ أيْ بِجِسْـمِهِ وَمَـنْ ضَـلَّ الطَّرِيْـقَ بِاسْـمِ فَاعِـلٍ وَلَـنْ

874. يَجُـوزَ مَـا يَكْرَهُـهُ المُلَقَّـبُ وَرُبَّمَـا كَـانَ لِـبَعْضٍ سَـبَبُ

---

(7) في (فتح المغيث) : ((قد)) .

(8) في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ): ((ولا اسم)) ، وفي البقية: ((اسماً)) وهوالصواب .

(9) في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((تدري)) بالتاء .

(10) هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشـــطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

(1) في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

875. كَغُنْــدَرٍ مُحَمَّــدِ بْــنِ جَعْفَــرِ وصَــالِحٍ جَــزَرَةَ الْمُشْــتَهِرِ

الْمُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ

876. وَاعْــنِ بِمَــا صُــورَتُهُ مُؤْتَلِــفُ خَطّاً وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفُ

877. نَحْــوُ سَــلاَمٍ كلُّــهُ فَثَقِّــلِ لاَ ابْــنُ سَــلاَمِ الحِبْــرُ [2] والمُعْتَــزِلِي

878. أَبَــا عَلِــيٍّ فَهْــوَ خِــفٌّ الجَــدِّ [3] وَهْوَ الأَصَــحُّ[4] في أبِــي البِيكَنْــدِي

879. وابْنُ أَبِي الْحُقَيْــقِ وابْــنُ مِشْــكَمِ والأَشْــهَرُ التَّشْــدِيدُ فِيــهِ فَــاعْلَمِ

880. وابْنُ مُحَمَّدِ بْــنِ نَــاهِضٍ فَخِــفْ أَوْ زِدْهُ هَــاءً فَكَــذَا فِيــهِ اخْتُلِــفْ

881. قُلْتُ : ولِلْحِبْرِ ابْنِ أُخْــتٍ خَفِّــفِ كَذَاكَ جَــدُّ السَّــيِّدِي والنَّسَــفِي[5]

882. عَيْنَ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ اكْسِرِ وَفِي خُزَاعَةَ كَرِيْزٌ كَبِّرِ

---

(2) في (ب) : ((الخبر)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أُثْبِت .

(3) في (النفائس) : ((الجدي)) ، وهو خطأ ، وصوابهُ ما أثبت .

(4) في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنهُ كتب (الأصحَّ) في الشرح في (فتح المغيث) ، وهكذا هو في النسخ كلها .

(5) في (جـ) : ((والنسفِ)) ، والصواب ما أثبت .

883. وَفِي قُرَيْشٍ أَبَداً حِزَامُ وَافْتَحْ فِي الانْصَارِ[1] بِـرَا[2] حَـرَامُ

884 فِـي الشَّـامِ عَنْسِـيٌّ بِنُـونٍ ، وبِبَـا [3] فِي كُوْفَةٍ[4] والشِّيْنِ واليـا[5] غَلَبَـا
.

885 فِي بَصْـرَةٍ [6] وَمَـا لَهُـمْ مَـنِ اكْتَنَـى أَبَـا عَبَيْـدَةٍ بِفَـتْحٍ والكُنَـى [7]
.

886 فِي السَّفْرِ[8] بـالفَتْحِ وَمَـا لَهُـمْ عَسَـلْ إلاَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ[9]وَعِسْلٌ فَجُمَـلْ[10]
.

---

(1) بدرج الهمزة في (الانصار) لضرورة الوزن .

(2) بقصر همزة (براء) لضرورة الوزن .

(3) بقصر الهمزة لضرورة الوزن ، وفي (ب) : ((وبنا)) ، وهو خطأ ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وبيا)) ، وهذا خطأ أيضاً ، والصواب : ((ببا)) ، أي : (عبسي) كما صرَّح الحافظ نفسه في شرحه ؛ ولأنَّ (الياء) مذكورة في تتمة البيت وهو كهذا ورد في (أ) و (جـ) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(6) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (ب) : ((والكنا)) ، والصواب ما أثبت .

(8) ضبطت (السفر) بفتح الفاء في (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، ولا يستقيم الوزن بهذا الضبط ، والصواب بالسكون ، وهو المراد من البيت كما في شرح الناظم .

887. وَالعَـــامِرِيُّ بْـــنُ عَلِـــيْ عَثَّـــامُ وَغَيْـــرُهُ فَـــالنُّونُ [11] والإعْجَـــامُ

888. وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيْرٌ صَغَّرُوا سِوَاهُ ضَمّاً وَلَهُمْ [1] مُسَوَّرُ

889. ابنُ يَزِيدَ وابْنُ عَبْدِ المَلِكِ وَمَا سِوَى ذَيْنِ [2] فَمِسْوَرٌ حُكِي

890. وَوَصَـــفُوا الحمَّـــالَ في الــرُّوَاةِ هَـــارُونَ والغَيْـــرُ بِجِـــيمٍ يَـــاتي

891. وَوَصَـــفُوا حَنَّاطـــاً اوْ [3] خَبَّاطـــا عِيسَـــى ومُســـلِماً كَـــذَا خَيَّاطَـــا

892. والسَّلَمِيَّ افْتَحْ في الانْصَـــارِ[4]وَمَـــنْ يَكْسِـــرُ لامَـــهُ كأَصْـــلِهِ لَحَـــنْ

---

(9) في (النفائس) : ((زكوان)) بالزاي ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

(10) في (ب) : ((فحمل)) وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

(11) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون)) خطأ .

(1) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ولهم)) ، وهو الصواب ، وفي (جـ) و (ف) و (ع) : ((وله)) .

(2) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .

(3) بالدرج لضرورة الوزن .

(4) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

893. وَمِـــنْ هُنَـــا لِمَالِـــكٍ وَلَهُمَـــا   بَشَّـــاراً افْــرِدْ [5] أَبَ بُنْـــدَارِ هُمَـــا

894. وَلَهُمَا سَيَّارُ أيْ أَبُو الحَكَمْ   وَابْنُ سَلاَمَةٍ [6] وبِالْيَــا[7] قَبْــلُ جَــمْ

895. وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْــرُ [8] مِثْــلُ المَــازِنِيْ   وابْـــنُ عُبَيْـــدِ اللهِ وَابْـــنُ مِحْجَـــنِ

896. وَفِيـــهِ خُلْـــفٌ. وَبُشَـــيْراً اعْجِـــمِ   في ابْنِ يسارٍ وابْـــنِ كَعْـــبٍ واضْـــمُمِ

897. يُسَـــيْرُ بْـــنُ عَمْـــرٍو اوْ [9] أُسَـــيْرُ   والنُّونُ في [10] أبي قَطَـــنْ [11] نُسَـــيْرُ

898. جَدُّ عَلِــيْ بْـــنِ هَاشِـــمٍ بَرِيْـــدُ [1]   وَابْنُ حَفِيْدِ الأَشْـعَرِيْ بُرَيْـــدُ [2]

---

[5] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

[6] بالصرف لضرورة الوزن .

[7] بالقصر لضرورة الوزن .

[8] منع من الصرف لضرورة الوزن .

[9] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

[10] ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .

[11] بإدغام نون (قطن) ونون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن).

[1] في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثبِتَ .

[2] كذلك .

899. وَلَهُمَــا مُحَمَّــدُ بــنُ عَرْعَــرَةْ بْنِ البِرِنْدِ فَالأَمِيْرُ كَسَرَهْ

900. ذُوْ كُنْيَــةٍ بِمَعْشَــرٍ وَالعَالِيَــهْ بَــرَّاءَ أُشْــدُدْ وَبِجِــيمٍ جَارِيَــهْ

901. ابْــنُ قُدَامَــةٍ (3) كَــذَاكَ وَالِــدُ يَزِيْــدُ قُلْــتُ وكَــذَاكَ الأَسْــوَدُ

902. ابنُ العَــلاَ (4) وابْــنُ أَبِــي سُــفْيَانِ عَمْــرٌو ، فَجَــدُّ ذَا وذَا سِــيَّانِ

903. مُحَمَّــدَ بْــنَ خَــازِمٍ لا تُهْمِــلِ والِــدَ رِبْعِــيٍّ حِــرَاشٍ اهْمِــلِ

904. كَــذَا حَرِيْــزُ (5) الرَّحَبِــي وكُنْيَــهْ قَدْ عُلِّقَــتْ وَابْــنُ حُــدَيْرٍ عِــدَّهْ

905. حُضَيْنٌ(6) اعْجِمْــهُ(7) أَبُــو سَاسَــانَا وَافْتَحْ أَبَا حَصِــيْنٍ اي (8) عُثْمَانَــا

---

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(4) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(6) في (أ) : ((حصين)) بالصاد ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(8) بدرج همزة (أي) لضرورة الوزن .

906. كَــذَاكَ حَبَّــانُ بــنُ مُنْقِــذٍ وَمَــنْ   وَلَدَهُ ، وابْــنُ هِــلاَلٍ وَاكْســِرَنْ

907. ابــنَ عَطِيَّـــةَ مَــعَ ابْــنِ مُوسَــى   وَمَنْ رَمَــى سَــعْداً فَنَــالَ بُؤْسَــا

908. خُبَيْباً اعْجِمْ[9]في ابْنِ عَبْـدِ الـرَّحْمَنْ   وابْنِ عَــدِيٍّ وَهْــوَ كُنْيَــةً كَــانْ

909. لابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَــاحَ اكْسِــرْ بِيــا [1]   أَبَــا زِيَــادٍ بِخِــلاَفٍ حُكِيَــا [2]

910. وَاضْمُمْ حُكَيْماً في ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَــدْ   كَذَا رُزَيْقُ بْــنُ حُكَــيمٍ وَانْفَــرَدْ

911. زُبَيْدٌ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْــمُمْ وَاكْسِــرِ   وَفي ابْــنِ حَيَّــانَ سَــلِيمٌ كَبِّــرِ

912. وَابْــنُ أَبي سُــرَيْجٍ احْمَــدُ إِئْتَسَــا   بِوَلَــدِ النُّعْمَــانِ وَابْــنِ يُونُسَــا

913. عَمْرٌو مَــعَ القَبِيلَــةِ ابْــنُ سَــلِمَهْ   وَاخْتَرْ بِعَبْدِ الخَــالِقِ بْــنِ سَــلَمَهْ

---

(9) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(1) بالقصر ، لضرورة الوزن .

(2) في (ب) : « حكما » ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

914. وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي   وَابْنُ [3] حُمَيْدٍ وَوَلَـدْ [4] سُـفْيَانِ

915. كُلُّهُمُ عَبِيْدَةٌ مُكَبَّرُ   لَكِـنْ عُبَيْـدٌ عِنْـدَهُمْ مُصَـغَّرُ

916. وَافْـتَحْ عَبَـادَةَ أَبَـا مُحَمَّـدِ   وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ عُبَـاداً أَفْـرِدِ [5]

917. وعَـامِرٌ بَجَالَـةُ [6] بْـنُ عَبْـدَهْ   كُـلٌّ وَبَعْـضٌ بِالسُّـكُونِ قَيَّـدَهْ

918. عُقَيْـلٌ القَبِيْـلُ وَابْـنُ خَالِـدِ   كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافِ وَاقِدِ

919. لَهُـمْ كَـذَا الأَيْلِـيُّ لاَ الأُبُلِّـي   قَالَ: سوَى شَيْبَانَ وَالرَّا[7]فَاجْعَـلِ

920. بَزَّاراً انْسُبْ ابْـنَ صَـبَّاحٍ حَسَـنْ   وَابْنَ هِشَامٍ خَلَفـاً ، ثُـمَّ انْسُـبَنْ

921. بِـالنُّونِ سَـالِماً وَعَبْـدَ الوَاحِـدْ   ومَالِكَ بْـنَ الأَوْسِ نَصْـرِيّاً يَـرِدْ

---

(3) في (النفائس) : ((ابن)) من غير واوٍ .

(4) بسكون الدال بنية الوقف ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفائس) : ((وافرِدِ)) ، وهو الأولى هنا .

(6) في (النفائس) : ((بحاله)) ، وهوَ خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

922 وَالتَّوَّزِيْ[1] مُحَمَّـدُ بـنُ الصَّـلْتِ وَفِي الجُرَيْـرِيْ ضَـمُّ جِـيْمٍ يَـأْتِي .

923 فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ سَـعِيْدٍ وَبِحَـا[2] يَحْيَى بْنِ بِشْرِ بنِ[3]الحَرِيْـرِيْ فُتِحَـا .

924. وَانْسُبْ حِزَامِيّاً سِوَى مَنْ أُبْهِمَا فَـاخْتَلَفُوا وَالْحَـارِثِيُّ لَهُمَـا

925. وَسَعْدٌ الْجَارِي فَقَطْ وفِي[4]النَّسَبْ هَمْدَانُ وَهْـوَ مُطْلَقـاً قِـدْماً غَلَـبْ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

926. وَلَهُـمُ الْمُتَّفِـقُ الْمُفْتَـرِقُ [5] مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ

927. لَكِـنْ مُسَـمَّيَاتُهُ لِعِـدَّةِ نَحْـوَ ابْـنِ أحْمَـدَ الْخَلِيْـلِ سِـتَّةِ

---

(1) بالسكون ، وبالضبط الذي ذُكِرَ ؛ ليستقيم الوزن .

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحها و ف و ع ، وهي موجودة في النفائس وفتح المغيث ، ولا يصح الوزن إلا بها .

(4) في ع و ف : ((في)) .

(5) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((والمفترق)) ؛ لذلك سُكِّنَت القاف في (المتفقْ) في (النفائس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلِّها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .

928. وَأَحْمَــدُ بْـــنُ جَعْفَـــرٍ وَجَـــدُّهُ حَمْـــدَانُ هُـــمْ أَرْبَعَـــةٌ تَعُـــدُّهُ

929. وَلَهُـــمُ الجَـــوْنِيْ أَبُـــوْ عِمْرَانَـــا اثْنَـــانِ والآخِـــرُ مِـــنْ بَغْـــدَانَا

930. كَـــذَا مُحَمَّـــدُ بْـــنُ عَبْـــدِ اللهِ هُمَـــا مِـــنَ الأَنْصَـــارِ ذُوْ اشْـــتِبَاهِ

931. ثُمَّ أَبُـــوْ بَكْـــرِ بْـــنِ عَيَّـــاشٍ لَهُـــمْ ثَلاَثَـــةٌ قَـــدْ بَيَّنُـــوا مَحَلَّهُـــمْ

932. وَصَـــالِحٌ أَرْبَعَـــةٌ كُلُّهُـــمْ ابْـــنُ أَبِي صَـــالِحٍ أَتْبَـــاعُهُمْ [1]

933. وَمِنْهُ مَا[2] فِي اسْمٍ فَقَـــطْ وَيُشْـــكِلُ كَنَحْـــوِ حَمَّـــادٍ إِذَا مَـــا يُهْمَـــلُ

934. فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ اوْ[3] عَـــارِمُ قَـــدْ أَأَطْلَقَهُ فَهْـــوَ ابْـــنُ زَيْـــدٍ أَوْ وَرَدْ

935. عَـــنِ التَّبُـــوْذَكِيِّ أَوْ عَفَّـــانِ أَوْ ابْـــنِ مِنْهَـــالٍ فَـــذَاكَ الثَّـــانِي

---

(1) في ف و ع و (النفائس) : ((اتباعهم)) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) وشروح الألفية ، وهو الأولى .

(2) في (فتح المغيث) : ((وما)) ، وهي خطأ ؛ إذ لا يستقيم الوزن معها .

(3) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

936. وَمِنْهُ مَـا فِـي نَسَـبٍ كـالْحَنَفِي قَبِيْلاً اوْ[4]مَذْهَباً او[5]باليا[6]صِفِ

تَلْخِيْصُ المُتَشَابه

937. وَلَهُـمُ قِسْـمٌ مِـنَ النَّـوْعَيْنِ مُرَكَّـبٌ مُتَّفِـقُ الَّلفظَـيْنِ

938. فِي الاسْمِ لَكِـنَّ أَبَـاهُ اخْتَلَفَـا أَوْ عَكْسُـهُ أوْ نَحْـوُهُ وَصَـنَّفَا

939. فِيْهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَى بنِ علـيْ وَابْنِ عُلَيٍّ وَحَنَانَ [7] الأَسَـدِيْ [8]

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ

940. وَلَهُـمُ المُشْـتَبَهُ المَقْلُـوْبُ صَـنَّفَ فِيْـهِ الحَـافِظُ الخَطِيْـبُ

941 كابْنِ يَزِيْدَ الاسْـوَدِ [1] الرَّبَّـانِيْ وَكَابْنِ الاسْوَدِ [2] يَزِيْدَ [3] اثْنَـانِ

.

---

[4] بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

[5] بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

[6] بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

[7] ممنوع من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

[8] في (أ) و (ب) من متن الألفية : ((الأسدِ)) ، والصواب ما أثبت .

[1] بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

[2] بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

مَنْ نُسبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ

942 وَنَسَــبُوا إِلَــى سِــوَى الآبَــاءِ إِمَّـــا لأُمٍّ كَبَنِـــيْ عَفْـــرَاءِ [4]
.

943 وَجَدَّةٍ نَحْوُ ابنِ مُنْيَــةٍ ، وَجَــدْ كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَــةٍ [5] وَقَــدْ
.

944 يُنْسَبُ كَالمِقْدَادِ بالتَّبَنِّيْ فَلَــيْسَ للأَسْــوَدِ أَصْــلاً بِــابْنِ
.

المَنْسُوبُونَ إِلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ

945 وَنَسَبُوا لِعَــارِضٍ كَالْبَــدْرِي[6] نَزَلَ بَــدْراً عُقْبَــةُ بْــنُ عَمْــرِو
.

946 كَذَلِكَ التَّيْمِيْ سُــلَيْمَانُ نَــزَلْ تَيْمــاً ، وَخَالِــدٌ بِحَــذَّاءٍ جُعِــلْ
.

947 جُلُوْسُهُ ، وَمِقْسَــمٌ لَمَّــا لَــزِمْ مَجْلِسَ عَبْــدِ اللهِ مَــوْلاَهُ وُسِــمْ
.

---

[3] في (ب) : ((ين يد)) ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) بالصرف ؛ ليستقيم روي البيت .

[5] في (النفائس) و (فتح المغيث) و (أ) و (ب) و (جـ) و (ص) : ((جماعات)) . ولا يستقيم الوزن معها .

[6] في ف و ع : ((كالبدر)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح والمتن ، وهو كذلك في (فتح المغيث) و (النفائس) .

المُبْهَمَاتُ

948 وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَــمْ يُسْــمَى [7] كَامْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ وَهْــيَ أَسْــمَا .

949 وَمَــنْ رَقَــى سَــيِّدَ ذَاكَ الحَــيِّ رَاقٍ أَبِــي [1] سَــعِيْدٍ الخُــدْرِيِّ .

950 وَمِنْهُ نَحْوُ ابْــنِ فُــلاَنٍ ، عَمِّــهِ عَمَّتِــهِ ، زَوْجَتِــهِ ، ابْــنِ أُمِّــهِ .

تَوَارِيْخُ الرُّوَاةِ وَالوَفَيَات

951. وَوَضَــعُوا التَّــارِيْخَ لَمَّــا كَــذَبَا ذَوُوْهُ حَتَّــى بَــانَ لَمَّــا حُسِــبَا

952. فَاسْتَكْمَلَ [2] النَّبِــيُّ والصِّــدِّيْقُ كَــذَا عَلِــيٌّ وَكَــذَا الفَــارُوْقُ

953. ثَلاَثَــةَ الأَعْــوَامِ والسِّــتِّيْنَا وَفِي رَبِيْعٍ [3] قَــدْ قَضَــى يَقِيْنَــا

954. سَنَةَ إِحْــدَى عَشْــرَةٍ ، وَقُبِضَــا عَامَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَــى[4]

---

[7] في (أ) و (ب) و (جــ) : ((يسما)) .

[1] في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أبو)) ، وكلاهما صحيح .

[2] في ف و ع : ((واستكمل)) ، وما أثبتناه من النسخ ومن (أ) و (ب) و (جــ) من متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

[3] في ف و ع : ((الربيع)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ ومن (أ) و (ب) و (جــ) ومن متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

955. وَلِـثَلاَثٍ بَعْـدَ عِشْـرِيْنَ عُمَـرْ   وَخَمْسَـةٍ بَعْـدَ ثَلاَثِـيْنَ غَـدَرْ

956. عَـادٍ بِعُثْمَـانَ ، كَـذَاكَ بِعَلِـيْ   فِي الأَرْبَعِيْنَ ذُوْ الشَّـقَاءِ الأَزَلِـيْ

957. وَطَلْحَةٌ [5] مَـعَ الزُّبَيْـرِ جُمِعَـا   سَـنَةَ سِـتٍّ وَثَلاَثِـيْنَ مَعَـا

958. وَعَامَ خَمْسَةٍ وَخَمْسِيْنَ قَضَـى[6]   سَـعْدٌ ، وقَبْلَـهُ سَـعِيْدٌ فَمَضَـى

959. سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِـيْنَ وَفِـي   عَـامِ اثْنَتَـيْنِ وَثَلاَثِـيْنَ تَفِـي

960. قَضى ابْنُ عَوْفٍ، والأَمِـيْنُ سَـبَقَهْ   عَامَ ثَمَانِي [1] عَشْـرَةٍ [2] مُحَقَّقَـهْ

961. وَعَـاشَ حَسَّـانُ كَـذَا حَكِـيْمُ   عِشْـرِيْنَ بَعْـدَ مِائَـةٍ تَقُـوْمُ

962. سِتُّوْنَ فِي الإِسْلاَمِ ثُـمَّ حَضَـرَتْ   سَـنَةَ أَرْبَـعٍ وَخَمْسِـيْنَ خَلَـتْ

---

(4) في (أ) و (النفائس) : ((الرِّضا)) ، وفي (ب) : ((رضا)) .

(5) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(6) في (ب) : ((قضا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(1) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث ونسخ الشرح : ((ثماني)) ، وفي ف و ع : ((ثمان)) .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

963. وَفَــوْقَ حَسَّــانَ ثَلاثَــةٌ ، كَــذَا عَاشُوْا ، وَمَــا لِغَيْــرِهِمْ يُعْــرَفُ ذَا

964. قُلْتُ : حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْــدِ العُــزَّى مَــعَ ابْــنِ يَرْبُــوْعٍ سَــعِيْدٍ يُعْــزَى

965. هَذَانِ مَعْ حَمْنَنَ [3] وابْــنُ نَوْفَــلِ كُلٌّ إلى وَصْــفٍ حَكِــيْمٍ فَاحْمِــلِ[4]

966. وفِي الصِّحَابِ سِتَّةٌ قَــدْ عَمَّــرُوا كَــذَاكَ [5] في المُعَمِّــرِيْنِ ذُكِــرُوا

967. وَقُــبِضَ الثَّــوْرِيُّ عَــامَ إحْــدَى مِنْ بَعْــدِ سِــتِّيْنَ وَقَــرْنٍ عُــدَّا [6]

968. وَبَعْــدُ في تِسْــعٍ تَلِــي سَــبْعِيْنَا وَفَــاةُ [7] مَالِــكٍ ، وَفِي الخَمْسِــيْنَا

969. وَمِائَــةٍ أَبُــو حَنِيْفَــةٍ قَضَــى والشَّــافِعِيُّ بَعْــدَ قَــرْنَيْنِ مَضَــى

970. لأَرْبَــعٍ ثُــمَّ قَضَــى مَأمُوْنَــا أحْمَــدُ في إحْــدَى وأَرْبَعِيْنَــا

---

(3) ما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، ومن جميع الشروح و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((حمنن)) ، بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وفي ف و ع : ((حمنان)) .

(4) في (أ) و (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((فاجملِ)) .

(5) في (فتح المغيث) : ((لذاك)) .

(6) في (ب) : ((غدا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(7) في (ب) : ((وفات)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

971 ثُمَّ البُخَارِيْ لَيْلَةَ الفِطْـرِ لَـدَى [1] سِـــتٍّ وَخَمْسِـــيْنَ بِخَرْتَنْـــكَ رَدَى .

972 وَمُسْلِمٌ سَـــنَةَ إحْـدَى فِي رَجَـبْ مِنْ بَعْـدِ قَـرْنَيْنِ وَسِـتِّيْنَ ذَهَـبْ .

973 ثُـــمَّ لِخَمْـسٍ بَعْـدَ سَـبْعِيْنَ أَبُـو دَاوُدَ ، ثُـــمَّ التِّرْمِـــذِيُّ يَعْقُـــبُ[2] .

974 سَـــنَةَ تِسْـــعٍ بَعْـــدَهَا وَذُو نَسَـــا رَابِـــعَ [3] قَـــرْنٍ لِـــثَلاَثٍ رُفِسَـــا .

975 ثُـــمَّ لِخَمْـــسٍ وَثَمَـــانِيْنَ تَفِـــي الــدَّارَقُطْنِيْ ، ثُمَّــتَ الحَـــاكِمُ فِـــيْ .

976 خَامِسِ[4] قَرْنٍ عَـــامَ خَمْسَـــةٍ فَنِـــي وَبَعْـــدَهُ بِـــأَرْبَعٍ عَبْـــدُ الغَنِـــيْ .

977 فَفِـــي[5] الثَّلاَثِـــيْنَ : أَبُـــوْ نُعَـــيْمِ وَلِثَمَـــانٍ بَيْهَقِـــيُّ القَـــوْمِ .

---

(1) في (ب) : ((لذا)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(2) في (جـ) : ((نعقب)) .
(3) في (أ) : ((ثالث)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(4) في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(5) في (أ) و (ب) : ((وفي)) .

978 مِنْ بَعْدِ خَمْسِيْنَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيْبُهُمْ والنَّمَرِيْ في سَنَةِ
.

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ

979. وَاعْنِ بِعِلْمِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ فَإِنَّهُ المِرْقَاةُ لِلتَّفْضِيْلِ [6]

980. بَيْنَ الصَّحِيْحِ وَالسَّقِيْمِ وَاحْذَرِ مِنْ غَرَضٍ ، فَالجَرْحُ أَيُّ خَطَرِ

981. وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدْ

982. لأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبْ مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الُمصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ

983. وَرُبَّمَا رُدَّ كَلاَمُ الجَارِحِ كَالنَّسَئِي فِي أَحْمَدَ بنِ صَالِحِ

984. فَرُبَّمَا [1] كَانَ لِجَرْحٍ مَخْرَجُ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِيْنَ يُخْرَجُ

مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ [2] مِنَ الثِّقَاتِ

---

(6) في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ، وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفصيل ، وزيادة صحيحة .

(1) في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

(2) بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولَمْ ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو علة أو ما أشبه ذلك .

985 وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أَخِيْـراً اخْـتَلَطْ [3] فَمَا رَوَى فِيْـهِ أَوِ ابْهَـمَ [4] سَـقَطْ .

986 نَحْوُ عَطَـاءٍ وَهُـوَ ابْـنُ السَّـائبِ وَكَـالْجُرِيْرِي سَـعِيْدٍ ، وَأَبِـي .

987 إِسْحَاقَ ، ثُمَّ ابْنِ أَبِـي عَرُوبَـةِ [5] ثُـمَّ الرَّقَاشِـيِّ أَبِـي قِلاَبَـةِ .

988 كَـذَا حُصَـيْنُ السُّـلَمِيُّ الكُـوْفِيْ وعَـارِمٌ مُحَمَّـدٌ والثَّقَفِـي [6] .

989 كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بِصَـنْعَا [7] إِذْ عَمِـي وَالـرَّأْيُ فِيْمَـا زَعَمُـوا والتَّـوْأَمِي .

990 وَابْـنُ عُيَيْنَـةَ مَـعَ المَسْـعُودِي وَآخِـراً حَكَـوْهُ فِـي الحَفِيْـدِ [8] .

991 ابْـنُ خُزَيْمَـةَ مَـعَ الغِطْرِيْفِـي [9] مَـعَ القَطِيْعِـي أَحْمَـدَ المَعْـرُوْفِ .

---

(3) الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخراً من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، و (النفائس) و (فتح المغيث) .

(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (جـ) : ((عربة)) ، وهو خطأ ، صوابه ماأُثْبِتَ .

(6) في (النفائس) : ((والسقفي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(8) في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .

(9) في (جـ) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

992. وَلِلـــرُّوَاةِ طَبَقَـــاتٌ تُعْـــرَفُ بِالسِّنِّ وَالأَخْـــذِ ، وَكَـــمْ مُصَـــنِّفُ

993. يَغْلَطُ فِيْهَا ، وَابْنُ سَعْدٍ صَـــنَّفَا فِيْهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَـــنْ ضُـــعَفَا

المَوَالِي مِنَ العُلَمَاءِ والرُّوَاةِ

994. وَرُبَّمَـــا إِلَـــى القَبِيْـــلِ يُنْسَـــبُ مَـــوْلَى عَتَاقَـــةٍ وَهَـــذَا الأَغْلَـــبُ

995. أَوْ لِوَلَاءِ [1] الحِلْـــفِ كَـــالتَّيْمِيِّ مَالِكٍ اوْ [2] لِلـــدِّيْنِ [3] كَـــالْجُعْفِيِّ

996. وَرُبَّمَا يُنْسَـــبُ مَـــوْلَى المَـــوْلَى نَحْـــوُ سَـــعِيْدِ بـــنِ يَسَـــارٍ أَصْـــلاَ

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

997. وَضَاعَتِ الأَنْسَابُ فِي[4] البُلْـــدَانِ فَنُسِـــبَ الأَكْثَـــرُ لِلأَوْطَـــانِ

998. وَإِنْ يَكُنْ [5] فِي بَلْـــدَتَيْنِ سَـــكَنَا فَابْدَأْ بِالاوْلَى [6] وَبِثُمَّ [7] حَسُـــنَا

---

(1) في (ب) : ((أو لواء)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (فتح المغيث) : ((للدني)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) في (ب) : ((بالبلدان)) ، وكلاهما صحيح .

999. وَإِنْ [8] يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْــدَةِ   يُنْسَـــبْ لِكُــلٍّ وَإِلَــى النَّاحِيَـــةِ

1000. وَكَمُلَـــتْ بِطِيْبَـــةَ الَمَيْمُوْنَـــهْ   فَبَـــرَزَتْ مِـــنْ خِـــدْرِهَا مَصُـــوْنَهْ

1001. فَرَبُّنَـــا المَحْمُـــودُ وَالمَشْـــكُوْرُ   إِلَيْـــهِ مِنَّـــا تَرْجِـــعُ الأُمُـــوْرُ

1002. وَأَفْضَـــلُ الصَّـــلاَةِ وَالسَّـــلاَمِ   عَلَـــى النَّبِـــيِّ سَـــيِّدِ الأَنَـــامِ

---

(5) في (ب) : ((تكن)) ، والصواب ما أثبت .

(6) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، والأُولى أولى .

(8) في (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((ومن)) ، وكلاهما صحيح .

فهرس الموضوعات

الموضوع

المقدمة

أقسام الحديث

أصح كتب الحديث

الصحيح الزائد على الصحيحين

المستخرجات

مراتب الصحيح

حكم الصحيحين والتعليق

نقل الحديث من الكتب المعتمدة

القسم الثاني : الحسن

القسم الثالث : الضعيف

المرفوع

المسند

المتصل والموصول

الموقوف

المقطوع

فروع

المرسل

المنقطع والمعضل

العنعنة

تعارض الوصل والإرسال ، أو الرفع والوقف

التدليس

الشاذ

المنكر

الاعتبار والمتابعات والشواهد

زيادة الثقات

الأفراد

المعلل

المضطرب

المدرج

الموضوع

المقلوب

تنبيهات

معرفة من تقبل روايته ومن ترد
مراتب التعديل
مراتب التجريح
متى يصح تحمل الحديث أو يستحبُّ ؟
أقسام التحمل ، وأولها : سماع لفظ الشيخ
الثاني : القراءة على الشيخ
تفريعات
الثالث : الإجازة
لفظ الإجازة وشرطها
الرابع : المناولة
كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة ؟
الخامس : المكاتبة
السادس : إعلام الشيخ
السابع : الوصية بالكتاب
الثامن : الوجادة
كتابة الحديث وضبطه
المقابلة
تخريج الساقط
التصحيح والتمريض ، وهو التضبيب
الكشط والمحو والضرب
العمل في اختلاف الروايات

الإشارة بالرمز
كتابة التسميع
صفة رواية الحديث وأدائه
الرواية من الأصل
الرواية بالمعنى
الاقتصار على بعض الحديث
التسميع بقراءة اللَّحَّان والْمُصَحِّف
إصلاح اللحن ، والخطأ
اختلاف ألفاظ الشيوخ
الزيادة في نسب الشيخ
الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
تقديم المتن على السند
إذا قال الشيخ : مثله أو نحوه
إبدال الرسول بالنبي ، وعكسه
السماع على نوع من الوهن ، أو عن رجلين
آداب المحدث
آداب طالب الحديث
العالي والنازل
الغريب والعزيز والمشهور
غريب ألفاظ الحديث
المسلسل

الناسخ والمنسوخ

التصحيف

مختلف الحديث

خفي الإرسال ، والمزيد في الإسناد

معرفة الصحابة

معرفة التابعين

رواية الأكابر عن الأصاغر

رواية الأقران

الأخوة والأخوات

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

السابق واللاحق

من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد

من ذكر بنعوت متعددة

أفراد العلم

الأسماء والكنى

الألقاب

المؤتلف والمختلف

المتفِقُ والمفترق

تلخيص المتشابه

المشتبه المقلوب

من نسب إلى غير أبيه

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

المبهمات

تواريخ الرواة والوفيات
معرفة الثقات والضعفاء
معرفة من اختلط من الثقات
طبقات الرواة
الموالي من العلماء والرواة
أوطان الرواة وبلدانهم